

الأشياء والنظائر
في النحو

عالم الكتب

نشر . توزيع . طباعة .

* الإدارة :

16 شارع جواد حسنى - القاهرة

تليفون : 3924626

فاكس : 002023939027

* المكتبة :

38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : 3926401 - 3959534

ص.ب : 66 محمد فريد

الرمز البريدى : 11518

* الطبعة الثالثة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

* رقم الإيداع : ٢٠٠٣/٢٠٩٧٩

* الترقيم الدولى : 0 - 337 - 232 - 977 - I.S.B.N.

* الموقع على الإنترنت : WWW.alamalkotob.com

* البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٨٣٣٨٢٤٤ - ٨٣٣٨٢٤٢ - ٨٣٣٨٢٤٠ : ☎

e-mail: pic@6oct.ie-eg.com

الأشياء والنظائر في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجرية

تحقيق
الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الأول

علاء الكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

١ = كلمة :

علاقتي بالسيوطي علاقة تليدة ، فقد عرفته من خلال كتابه العظيم الذي يعتبر قرآن النحو ، وهو كتاب : « همع الهوامع » حيث كان لي شرف تحقيقه ، والحياة في محرابه فترة من الزمن امتدت عشر سنوات ، عايشته في فكره ، وصاحبته في قضاياه ، وسهرت الليالي الطويلة في تتبّع شواهد ، وتحرير مسائله ، وإزالة الغموض عن تراكيبه حتى استوى أسلوبه ، واستقام تركيبه ، ووضحت معانيه . والكتاب والحمد لله بأجزائه السبعة يشقّ طريقه إلى المكتبات العربية والإسلامية وغيرها ، ليكون مورداً عذباً للناهلين ، وعطاء دائماً للدارسين والباحثين .

وعاودني الحنين مرة أخرى إلى تجديد العلاقة بالسيوطي ، فرأيت أن أبدأ المسيرة من جديد في كتابه الآخر ، ذرة كتبه ونجمها المتألق في سمائها ، وهو كتاب : « الأشباه والنظائر » ، وذلك بتحقيقه ونشره ، وإخراجه في ثوب جديد ، لينضم إلى أخيه «همع الهوامع» في المكتبة العربية ، ويعملاً مبعاً جنباً إلى جنب في خدمة

المقدمة

طلاب العربية، ودارسي النحو ، وباحثي اللغة ، ورؤاد الفكر .

والسبب الذي حملني على أن أحمل راية التحقيق في هذا الكتاب هو السبب الذي حملني على أن أحملها في كتابه السابق ، فالكتاب بحالته الراهنة تكثر فيه الأخطاء المطبعية والتحريفات التي لا تعدّ من كثرتها ، فضلاً عن الكلمات الغامضة ، والنصوص الشعرية التي اختلطت بالنصوص النثرية ، وبعض التركيبات التي سقطت بعض كلماتها، فعزّت على الفهم ، مع أن الكتاب كما سنبين بعد ، يجمع ألواناً من المعرفة لا يستغني عنها أديب، أو طالب نحو ، أو دارس لغة .

لهذا كله صمّم عزمي على أن أجندّ علاقتي بالسيوطي مرة أخرى في تحقيق هذا الكتاب على الرغم من معرفتي الكاملة بأن هذه العلاقة تفتح لي أبواباً من إدمان السهر، وتجرّ عليّ متاعب من عناء التحقيق ، وأشواك الطريق .

وهانذا أقدم لك أيها القارئ الكتاب كاملاً بأجزائه التسعة .
بعد أن صفيته من التحريفات التي تستبدّ بجماله ، والأخطاء التي تطفئ على جلاله ، والغموض الذي أحاط ببعض كلماته .

وأسأل الله لي ولك الإخلاص في العمل ، والتوفيق في تحقيق الأمل ، إنه سميع الدعاء .

٢ = السيوطي نسباً ، ونشأة ، وحياة ، وثقافة .

لا أحب أن أطيل في نسب السيوطي ، وبيئته ، ونشأته ، وحياته ، وثقافته ، لأنني تناولت السيوطي في ظلال هذه الخطوط في مقدمة الجزء الأول من كتاب « مع الهوامع » ، ولا أود أن أكرر نفسي مرة أخرى ، لأن الكتاب بين يدي القراء ، ويستطيعون أن يتعرفوا الكثير من هذه الخطوط بالإضافة إلى ما كتبت عن السيوطي في ضوء عصره ، والدراسة النحوية في هذا العصر ، غير أنه قدرت في نفسي ، أنه قد لا يتيسر لبعض القراء قراءة هذه المقدمة ، في « الهمع » مما يترتب عليه جهلهم بالخطوط العريضة لحياة السيوطي .

من أجل ذلك رأيت لزاماً عليّ أن أقدم له ترجمته التي قدّمها لنفسه في مقدمة كتاب : « حسن المحاضرة » وبهذا التقديم لم يترك السيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهد والاستنباط .

قال رحمه الله ما نصه في ذكر نسبه : « ترجمة مؤلف هذا الكتاب : عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان ابن ناظر الدين محمد بن سيف الدين ، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين ، الهمام الخضيرى الأسيوطي .

المقدمة

ولمّا ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي ، فقلّ أن
ألّف أحد منهم تاريخاً إلّا وذكر ترجمته فيه .

وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسيّ في تاريخ
« نيسابور » ، وياقوت الحمويّ في « معجم الأدياء » ، ولسان الدين
ابن الخطيب في « تاريخ غرناطة » ، والحافظ تقيّ الدين الفارسي في
« تاريخ مكة » ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في « قضاة مصر » ،
وأبوشامة في « الرّوضتين » ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :
« أمّا جدّي الأعلى همّام الدين ، فكان من أهل الحقيقة ،
ومن مشايخ الطّرق .

« ومنّ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرّياسة . منهم من وليّ
الحُكْم ببلده ، ومنهم من وليّ الحِسبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في
صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ،
ومنهم من كان متجولاً .

« ولا أعرف منهم من خدم العِلْم حقّ الخدمة إلّا والدي . . .

« وأما نسبتنا بالخضيريّ فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلّا
(الخضيرية) محلّة ببغداد .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده
الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق .

٣ = مولده :

وقال رحمه الله مؤرخاً لمولده :

« وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مُسْتَهْلَ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء ، بجوار المشهد النَّفِيسِيَّ^(١) ، فَبَرَّكَ^(٢) عليّ .

٤ = نشأته :

قال : « نشأت يتيماً ، فحفظت القرآن ، ولي دون ثمانين سنين ، ثم حفظت « العمدة » و « منهاج الفقه » و « الأصول » ، و « ألفيه ابن مالك » .

٥ = شيوخه : قال :

« وشرعت في الاشتغال بالعلم من مُسْتَهْلَ سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضيِّ زمانه الشيخ شهاب الدين . . . الذي كان يقال : إنه بلغ السنَّ العالية وجاوز المائة بكثير ، والله أعلم بذلك ، قرأت عليه في شرحه على المجموع » .

(١) ضريح السيدة نفيسة في القاهرة .

(٢) أي دعا له بالبركة . وانظر القاموس (برك)

٦ = حياته العلمية : قال :

« وأجزت بتدريس العربية ، في مُستهل سنة ست وستين ، وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفتُ : « شرح الاستعاذة والبسمة » ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني ؛ فكتب عليه تقریظاً .

ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول « التدريب » لوالده إلى « الوكالة » . وسمعت عليه من أول « الحاوي الصغير » إلى « العدد » ومن أول « المنهاج » إلى « الزكاة » ، ومن أول « التنبیه » إلى قريب من باب « الزكاة » ، وقطعة من « الروضة » من باب « القضاء » ، وقطعة من تكملة « شرح المنهاج » للزركشي ، ومن « إحياء الموات » إلى « الوصايا » أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين ، وحضر تصديري ، فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمته شيخ الإسلام شرف الدين المناوي فقرأت عليه قطعة من « المنهاج » . . . وسمعت دروساً من « شرح البهجة » ومن حاشية عليها ، ومن « تفسير البيضاوي » .

« ولزمت في الحديث والعربية ، شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقریظاً على « شرح ألفية ابن مالك » وعلى « جمع الجوامع في العربية » تألّفي .

المقدمة

وشهد لي غير مرّة ، بالتقدّم في العلوم بلسانه وبنانه ، الخ .
« ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافيجي أربع
عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربية ،
والمعاني ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة » .

« وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً في
« الكشاف » و « التوضيح » وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ،
والعَضُد .
= ٧ مؤلفاته :

« وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغت مؤلفاتي
إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر منها : أن أصل في
الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ
ابن حَجَرٍ
= ٨ رحلاته :

« وسافرت بحمد الله تعالى الى بلاد الشام ، واليمن ، والهند ،
والمغرب والتكرور .

٩ = العلوم التي تبَحَّر فيها ، : قال :

« رُزِقْتُ التَّبَحُّر في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ،

المقدمة

والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب
والبغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة » .

١٠ = العلوم التي لم يتبحر فيها « قال :

« ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه ، والجدل ،
والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسل ، والفرائض ، ودونها القراءات ،
ولم أخذها عن شيخ ، ودونها الطبّ .

وأما علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ ، وأبعده عن ذهني ،
وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أحاول جبلاً أحمله .

١١ = الاجتهاد : قال :

« وقد كملت عندي ، الآن أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى ،
أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى
يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزعج الرحيل ، وبدا الشيب ، وذهب
أطيب العمر ؟

ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها ، وأدلتها
التقليية ، والقياسية ، ومداركها ، ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين
اختلاف المذاهب فيها لقدرتُ على ذلك من فضل الله ، لا بحولي ولا
بقوتي ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله .»

١٢ = مشايخه في الرواية :

« وأما مشايخي في الرواية سماعاً ، وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين ، ولم أكثر من سماع الرواية لانشغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدرّاية »^(١) .

* * *

وبعد ، فقد كان السيوطي موسوعة كبيرة بمؤلفاته الكثيرة ، ومصنفاته العديدة، وما زالت مائدته في عصرنا الحاضر حافلة بألوان شتى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة ، مما يدلّ على عبقريته الفذة ، وموهبته الخلاقة .

١٣ = وفاته :

ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره سنة ٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادي الأولى .

وقد رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى مجتهد العصر إمام الوجود

٣ = الأشباه والنظائر في النحو :

من مميزات السيوطي في مؤلفاته أنه يعطي القارئ في مقدّماتها

(١) انظر ترجمته ، وثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١/٣٣٩ - ٣٣٤ .

المقدمة

حصيلة موجزة لموضوعاتها ، ومناهجها ، وقصة تأليفها ، ليلقي الضوء على هذه الموضوعات ، ويفتح الطريق أمام هذه المناهج حتى يسير القارئ لهذه المؤلفات في طريق واضح المعالم ، دلائله ناطقة ، وشواهد صادقة ، وآياته باهرة .

وقبل أن يعرض الموضوع والمنهج يرى أن يشرك القارئ معه في حبه للعربية وافتتانه بها ، ليتبين مدى ما بذل من مجهود باسم هذا الحب ، وما عانى من مشقة باسم هذا الافتتان .

يقول في المقدمة :

« أما بعد فإن الفنون العربية ، على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجُونِي ، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني أعمال المجد ما بين قلبي وبصري ، ويدي وظنوني » .

والسيوطي : منذ نشأته لم يضيع لحظة واحدة في غير الاعتناء بكتب العربية ، والسعي في تحصيل ما دثر منها إلى أن أستوعب معظم فنونها ، وأحاط بمجمل أنواعها فيقول : « ولم أزل من زمن الطلب اعنتي بكتبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجَمِّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأملاً بحيث لم يفتني منها إلا النزر اليسير » .

والسيوطي : بعد هذه الدراسة والاستيعاب تكونت شخصيته

المقدمة

العلمية فخطا خطوة أخرى في مجالها ، وهي خطوة التأليف ، فكما أخذ عليه أن يُعطي ، وكما بنى نفسه عليه أن يبنى الآخرين ، فيقول :

«وألفت فيها الكتب المطوّلة والمختصرة، وعلقت التعاليق مابين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم ، وما روّوه أو روّوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ، ضعفه الناس أو قوّوه ، وما وقع لهم من نظرائهم ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسائرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومعايمة ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جُمْلٌ ، ودَوْنَتْهَا رُزْماً ، لا أبالغ وأقول : وقَرَّ جَمَلٍ .

ولم ينس السيوطي أن يبيّن لنا قصّة تأليفه لهذا الكتاب فيقول :

« وكان ممّا سوّدت من ذلك كتابٌ ظريفٌ لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكّله ، ضمته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخرّجتُ عليها الفروع السائرة سير المثل السائر .

وأودّعته من الضوابط والاستثناءات جُملاً عديدة ، ونظمتُ في سبّلكه من النوادر الغريبة والألغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض

المقدمة

الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة وحرّم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدر الله أني أصبت بفقده ، « فإنّا لله وإنا إليه راجعون » .

فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ، والعود - إن شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالباً من الله سبحانه المعونة فهو أجلّ من في المهمّات يُقصد »

وبعد هذا العرض الجذاب لمسيرته العلمية ، من حُبّه للعربيّة ، واهتمامه بالتأليف فيها ، وقصة تأليفه لكتاب : « الأشباه والنظائر » يقدّم للقارئ غرضه من هذا التأليف ، وهدفه من هذا التصنيف ، والسبب الحامل له على أن يسلك هذا السبيل فيما كتب ، فيقول :

« وأعلم أنّ السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أنّي قصدت أن أسلك بالعربيّة سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخرون فيه ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » .

والسيوطي : بعد هذا العرض يستطرد ليعدّد كتب الأشباه والنظائر في الفقه في إيجاز مبيّناً أنّ أول من فتح هذا الباب هو سلطان العلماء شيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السلام في «قواعده الكبرى والصغرى» .

على أنّ السيوطي لم يفته شرف التأليف في الفقه الإسلامي ، لأنه ألف كتاباً مشهوراً سمي : « الأشباه والنظائر في الفقه » قبل أن يؤلف الكتاب الآخر : « الأشباه والنظائر في النحو » .

المقدمة

= موضوعات كتاب الأشباه والنظائر :

موضوعات هذا الكتاب تناول السيوطي بعضها بالشرح والتحليل ، مبيناً منهجه الخاص في كل موضوع .

قال : « وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول : « فنّ القواعد ، والأصول التي تردّ اليها الجزئيات والفروع » .

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : « وهو مرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومُهمّه » .

وقد اعتنى فيه بالاستقصاء ، والتتبع ، والتّحقيق ، وأشبع القول فيه .

وأورده في ضمن كل قاعدة ما لأئمة العربيّة فيها من مقال وتحرير ، وتنكيث وتهذيب ، واعتراض وانتقاد ، وجواب وإيراد .

وطرّزه بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآيات الشعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية .

ومنّ القواعد والأصول حشاها - كما يقول - بالفوائد ، ونظمها في سلك فرائد القلائد .

المقدمة

الثاني : فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات :

ومنهجه فيه بينه بقوله : « وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كل ضابط ببابه .

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فنّ الجمع والفرق .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والامتحانات ، وجمعتها كلها في فنّ ، لأنها متقاربة .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات ، والمذاكرات والمراجعات ، والمحاورات ، والفتاوي والواقعات ، والمراسلات والمكاتبات .

السابع : فنّ الأفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فن بخطة وتسمية ليكون كل فنّ من السبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » .

هذه هي الموضوعات التي تناولها السيوطي في كتابه العظيم ، وهي موضوعات من النادر أن تجدها مجموعة في كتاب ، لأن جمعها على هذا النحو يحتاج إلى عقل مستوعب، وفكر متوثب ، وقدرة عجيبة على الصبر والتحمّل ، وهذا لا نجده متكامل إلا في السيوطي صاحب الشخصية الفذة ، والعبقريّة النادرة .

المقدمة

= منهج السيوطي في كتاب الأشباه :

عرضت موضوعات كتاب الأشباه ، وبينت أن بعض هذه الموضوعات قام السيوطي بشرحها وتحليلها ، وبيان منهجه فيها ، وهي مناهج خاصة متعددة لتعدد الموضوعات .

أما منهجه العام فقد بين أنه :

مرتب على أسلوب آخر يعرف من مراجعته . فهو يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه ، فإنه جامع لأكثر الأقسام .

أما صدره فإنه يشبه كتاب الزركشي من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم .

وأضاف إلى منهجه : علمين وضعهما ليضمهما الى علوم الأدب الثمانية وهي : اللفظة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، والعلمان هما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ، وبين أنه بهذين العلمين « يعرف القياس وتركيبه ، وأقسامه من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول » .

وبعد هذه الجولة التي قمت بها في هذا الكتاب ، أشعر أن

القُرَّاء له يملأ قلوبهم الإعجاب ، لما ظفر به السيوطي من هذه المعلومات التي لا يستغني عنها أديب ، أو طالب نحو ، أو دارس لغة ، لأن هذه القطوف تشحذ الذهن ، وتوسع العقل ، وتنمي الفكر ، وتقوي الإدراك .

وقد أحسّ السيوطي بما قدّم من العجائب والغرائب ، والشوارد والنوادر ، فقال عن كتابه في نهاية مقدمته : « فدونكه مؤلفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال ، وإلى الله سبحانه الضراعة أن يُيسّر لي فيه نيّة صحيحة ، وأن يَمُنّ فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيّع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يردّ داعيه .

٤ - تاريخ طبع الأشباه والنظائر :

طبع هذا الكتاب بالهند بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الأصفية حيدر آباد الدكن طبعة أولى نفذت ، ولم أستطع الحصول عليها .

أما الطبعة الثانية فهي النسخة التي بيدي والتي أشرت إليها في هامش التحقيق برمز (ط) أي النسخة المطبوعة . وهذه الطبعة بتاريخ سنة ١٣٥٩ هـ ، ١٣٦٠ هـ .

وقد أعتمد ناشر هذه الطبعة على نسخة يمينية رمز إليها في الهامش

المقدمة

برمز (ي) إلى جانب اعتماده على الطبعة الأولى التي يشير إليها دائماً بكلمة « الأصل » .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب طبع مرتين ، فإنه لم يحقق تحقيقاً علمياً إلى الآن أي قبل أن أقوم بتحقيقه ، وذلك للأمور الآتية :

- ١ - الاعتماد في طبعه على نسخة واحدة مخطوطة .
- ٢ - عدم ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط .
- ٣ - اختلاط الصيغ بعضها ببعض : فـ « فعال » مثلاً تكتب من غير ضبط مع أنها تحتل . « فعال » بكسر الفاء ، أو فَعَال بضم الفاء أو فَعَال بتشديد العين مع ضم الفاء ، أو فتحها .
- ٤ - الأخطاء الكثيرة والتحريفات العديدة التي تواجهك في معظم نصوصه .
- ٥ - الكلمات الساقطة من النصوص لا تعدّ لكثرتها ممّا يترتب عليه عدم فهم النص أو الصعوبة في فهمه لعدم وضوحه .
- ٦ - اختلاط الشواهد الشعرية بالنصوص الثرية ، فلا يدري القارئ ما قرأ أهو شعر أم نثر ؟ وبخاصة في أنصاف الأبيات أو أجزاءها .
- ٧ - لم يشر في الهامش إلى تخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في النص بذكر رقمها وسورها .

٨ - قلة استخدامه للفواصل ، مما يترتب عليه اختلاط المعاني بعضها ببعض .

٩ - وعلى الرغم من ضخامة الكتاب فإنه من ألفه إلى يائه لا توجد فيه كلمة واحدة مضبوطة أو بعبارة أخرى ، اختفت حركات الضبط تماماً في كل سطور الكتاب بل في كل كلمة من كلماته . وكيف ينتفع الناس على اختلاف مستوياتهم في اللغة بكتاب ضاع ضبطه ، واختلطت صيغته ؟ .

لهذا كنا نتوقع من الذين تخرجوا في مدرسة التحقيق أن يقوموا بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه إخراجاً علمياً لما له من قيمة عظيمة ، ومكانة كبيرة في المكتبة العربية .

وشاء القدر العجيب أن تقوم مكتبة الكليات الأزهرية بمصر بعد أن نفذت الطبعة الثانية - بطبع هذا الكتاب طبعة ثالثة لاكتساب الريح بغض النظر عن الفائدة العلمية ، والقيم المعترف بها في مجال التحقيق ، فقد أسندت هذا الكتاب إلى رجل ليس معروفاً في عالم التحقيق وهو المسمى : طه عبد الرؤوف سعد ليضع اسمه عليه متخذاً صفة المحقق .

وكانت فرحتي شديدة لأن كتاب الأشباه قد حقق ، وطويت أوراقه وتركت مخطوطاتي التي حصلت عليها ، وهيأت نفسي أن أعيدها إلى مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت ، على سبيل الهدية لينتفع بها رواد المكتبة ، لأن الأشباه قد حقق ، «وقطعت جبهة قول كل

المقدمة

خطيب» ولا داعي لأن أكرر تحقيق الكتاب مرة أخرى لأنه جهد مكرر ، ومجال التحقيق واسع ، وكتب التحقيق كثيرة تنادي أهل العزم أن يرتادوا محرابها . ويعيشوا في نصوصها ، ويبعثوها من جديد تنبض بالحياة والحركة لتُخلد على مدى الأزمان . وسرعان ما تبددت هذه الأحلام من نفسي ، وضاعت الفرحة من قلبي حينما وقعت في يدي النسخة التي ادّعى ناشرها أنها محققة بقلم ذلك المحقق .

رأيت في هذه النسخة المطبوعة عجباً ، كيف يدعي صاحبها أنه قد حققها مع أنه كما سطر بقلمه في مقدمة التحقيق ، أنه في هذا الكتاب لم يفعل شيئاً غير اعتماده على النسخة المطبوعة طبعة ثانية ، في حيدرآباد ، وهي النسخة التي عرفتها آنفاً ؟ يقول مانصه : « وكان جل اعتمادي على النسخة الثانية المطبوعة بالهند » وحمدت لهذا المحقق صدق أمانته في هذا القول ، فهو فعلاً لم يدع أنه اعتمد على مخطوطة أو مخطوطات لهذا الكتاب، لكن الذي لا أحمده هو كتابة « حقيقه » على غلاف الكتاب إنه ليس تحقيقاً، والأحرى أن يكون مكان حقيقه : « نشره » حتى يوضع الأمر في نصابه ، لأن كلمة التحقيق كلمة كبيرة تحتاج الى جهد مضاعف لتحقيق الكتاب في ضوء مخطوطاته ، بل لا أبالغ إذا قلت في ضوء المكتبة العربية بما حوت من معارف وعلوم، وإذا أراد القارئ الدليل فما هو ذا بين يديه :

١ - كما كانت نسخة الطبعة الثانية خالية من الضبط ، فنسخة الطبعة

الثالثة التي حملت اسم التحقيق خالية من الضبط كذلك ، فليس في الكتاب من ألفه إلى يائه كلمة مضبوطة .

٢ - ثانياً : كما اختلط الشعر بالثر في الطبعة الثانية اختلط أيضاً الشعر بالثر في هذه الطبعة التي يدعي صاحبها أنها محققة .

٣ - اعتمدت الطبعة الثانية على نسخة مخطوطة وهي النسخة اليمينية المشار إليها بـ (ي) كما قدمنا ، واعتمدت الطبعة الثالثة ، أيضاً على الطبعة الثانية في ضوء هذه النسخة المخطوطة التي لم يرها المحقق ولم تلمسها يده بدليل أن اشارات الطبعة الثانية في الهامش الخاصة بالنسخة (ي) هي إشارات الطبعة الثالثة نفسها .

٤ - وكما خلت الطبعة الثانية من التعليقات في الهامش بالنسبة للكلمات التي تحتاج إلى شرح أو ضبط أو تخريج كذلك خلت هذه الطبعة الثالثة من كُـلِّ ذلك اللهم إلا في القليل النادر .

٥ - ومن شأن المحقق أن يحاول نسبة الآيات بعد ضبطها ضبطاً كاملاً بالرجوع إلى مصادرها ، وذكر هذه المصادر في الهامش ، ولكن هذه الطبعة الثالثة التي تحمل اسم التحقيق لم يحدث مرة واحدة أن كتب في هامشها مصدر شاهد واحد من هذه الشواهد العديدة .

٦ - ومن شأن المحقق أن يعلق على الصيغ ، وأن يضبطها ضبطاً

كاملاً ليميز بين صيغة وصيغة ، ويفرق بين حركة وحركة ، وهذا لم يحدث ولو مرة واحدة في كل صفحات الكتاب .

٧ - ومن شأن المحقق أن يجري وراء أنصاف الأبيات أو أجزائها ليكمل الأبيات ، ويضع الجزء في بيته ، ويشير إلى مصادره ومراجعته ، وهذا لم يحدث إلا في القليل النادر على الرغم من كثرة هذه الأنصاف ، وتعدّد هذه الأجزاء .

٨ - ومن شأن المحقق : أنه إذا وجد في الأصل المطبوع خطأ قومه وصوبه وهذا لم يحدث بل على العكس جميع الأخطاء ، التي اشتملت عليها الطبعة الثانية وجدت في الطبعة الثالثة بكاملها .

وفي بعض المرّات حاول أن يصوّب بعض كلمات النسخة المطبوعة طبعة ثانية فأفسدها ، لأنها صحيحة ، وهذا ليس افتراء على ذلك الذي يدّعي التحقيق، لأن بين يدي أدلّة واضحة عديدة اكتفى بنماذج منها :

من هذه النماذج أخطاء نثرية ، ومن أمثلتها :

(١) في باب « إجراء المتصل مجرى المنفصل » ذكر السيوطي في حذف النون الخفيفة .

ما نصه : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحوق في أنه «نقض الغرض» الخ ، فالنسخة

وضعت كلمة : « يقضي » مكان : « نقض » وهذا تحريف وقد نقل هذا التحريف بعينه محقق نسخة الطبعة الثالثة .

انظر ص ٢٧ في النسخة (طبعة ثالثة) ، ٢٦ في النسخة (طبعة ثانية) وهامش ص ٦٤ من هذا الجزء المحقق .

(٢) في صفحة ٣٢ : « وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على « المقرب » وفي النسخة الطبعة الثانية : « المعرب » بالعين ونقلت النسخة (الطبعة الثالثة) هذه الكلمة بعينها من غير أن يكلف محققها نفسه في تصويبها ، « والمقرب » لابن عصفور كتاب مشهور . انظر ص ٣١ في (الطبعة الثانية) ، وهامش رقم (١) ص ٣١ من هذا الجزء المحقق .

(٣) وفي صفحة ١١٠ : « ياء التفعيل » في النسختين معاً ، والصواب تاء التفعيل ، وانظر ص ١١٠ في الطبعة الثانية وهامش رقم ١ في ص ٢٦٦ من هذا الجزء المحقق .

(٤) وفي صفحة ١١٠ : « أحلاقُ أم قصار » كتبت « أحلاق » في النسختين معاً : « أحلق » . انظر ص ١١٠ في الطبعة الثانية وانظر تصويب ذلك في هذا الجزء المحقق هامش رقم ٣ من

المقدمة

صفحة ٢٦٦ ومن هذه النماذج أخطاء في نصوص شعرية ، ومن أمثلتها :

قول الشاعر :

١ - زيادتنا نعمان لا تنسيتها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

وقد كتبت « زيادتنا » في النسختين « زيارتنا بالراء ، وهذا تحريف انظر تصويبه في هامش رقم ٤ ص ٥٤ من هذا الجزء المحقق . وانظر ص ٢٣ من النسخة (الطبعة الثانية) ، ٢٤ من النسخة (الطبعة الثالثة) :

وقول الشاعر :

٢ - قصرت له القبيلة إذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعي

فقد كتبت كلمة : « قصرت » بالفاء في النسختين ، وهي بالقاف : « انظر ص ١٠٨ في النسخة (الطبعة الثالثة) ، وص ١٠٩ في الطبعة الثانية ، وهامش رقم ٢ ص ٢٥٩ من هذا الجزء المحقق .

٣ - وفي صفحة ١٠٩ أيضاً يخطيء صواباً فالشاهد الشعري :

من داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهله منها الذي أتتهلا

« فاتهلا » بقاء مشددة في الطبعة الثانية ، وهذا صواب ، وإذا به

المقدمة

يخطئه في النسخة التي يدعي تحقيقها ويكتبها : الذي (انهلا) بالنون بدل التاء وهذا تحريف . انظر ص ١٠٩ ، وانظر تصويب ذلك في هامش رقم ٢ صفحة ٢٦١ من هذا الجزء المحقق .

ونكتفي بهذا القدر من الإشارة إلى هذه الأخطاء والتحريفات التي نقلها برمتها من النسخة (الطبعة الثانية) إلى نسخته المحققة ، كما يدعي .

وأخيراً، كنا نتمنى أن يقوم الأخ المحقق بعمل فهرس عام ومفصل لهذا الكتاب ومع ذلك لم يفعل واكتفى بالفهرس القديم الذي مرّ عليه ما يقرب من ٥٠ عاماً ، أي في الزمن الذي طبعت فيه هذه الطبعة الثانية ونقله بنصّه وفصّه في طبعته .

وحتى الآيات القرآنية خرّج بعضها في الهامش مشيراً إلى رقم الآية والسورة وترك بعضها الآخر بدون إشارة . .

من أجل هذا كله فالنسخة في باب التحقيق ساقطة لم تقدّم جديداً، ولم تحقق فائدة ، وزادت الطين بلة، فأفسدت كثيراً من صواب النسخة المطبوعة طبعة ثانية .

ولهذا صمّم عزمي على أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب ، خدمة للعلم ، وتكريماً للأشبهاء الذي نحن جميعاً في حاجة إليه ، ولا تستغني عنه المكتبة العربية طوال الدهر ، فما هي الخطوات التي اتبعتها في طريق تحقيقه؟ إليك أيها القارئ بيانها .

٥ - مخطوطات الأشباه والنظائر

قلت في المقدمة : كان من مشروعاتي العلمية تحقيق هذا الكتاب والتحقيق لا يؤتي ثماره إلا بالحصول على مخطوطاته ، لأنها الضوء الذي ينير ظلام الطريق .

وقد وفقت - والحمد لله - إلى حد كبير في الحصول على بعض مخطوطاته المهمة ففي رحلتي إلى إنجلترا عام ١٩٧٢ استطعت أن أصور مخطوطة من هذا الكتاب من مكتبة المتحف البريطاني .

ثم قمت بزيارة مكتبة الظاهرية، فظفرت بتصوير نسخة ثانية منه واتصلت بقسم المخطوطات بجامعة الكويت فأسهم رئيس القسم الأستاذ أحمد الخازندار في الحصول على نسخة ثالثة منه من المكتبة الملكية بالمغرب بعد أن بذل أكرمه الله مجهوداً مشمراً في ذلك .

ومن مكتبة الأزهر حصلت على نسختين أخريين من هذا الكتاب فتوفر لديّ - بحمد الله - خمس نسخ مختلفة التواريخ ، كتبت بأقلام النساخ في أزمنة متعددة .

وها نحن نلقي الضوء على هذه النسخ في إيجاز ، ليكون الدارس أو القارئ على بينة من أمرها .

١ - نسخة مكتبة الأزهر : رقم ٥٥٩٥ (عام)، ٧٧٢ (خاص)، وتتميز هذه النسخة بأنها أقدم النسخ ، لأنها قريبة الزمن من حياة

المقدمة

المؤلف ، فالسيوطي توفي ٩١١ هـ ، وهذه النسخة كتبت سنة ٩٤٣ هـ ، فالفارق الزمني بين الوفاة والكتابة لا يتجاوز اثنتين وثلاثين سنة . ولهذا فقد جاء في ختام الورقة الأخيرة من هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المؤلف - رحمه الله .

أما الناسخ لهذه النسخة فإنه فيما يبدو ليس من النساخ الذين لا يتقاضون أجوراً على نسخهم ، لأنه نص في ذيل الورقة الأخيرة بقوله: وكتبها لنفسه بيده الفانية أقل عبید الله وأضعفهم ، وأحقرهم وأحوجهم إلى رحمة الله ومغفرته عليّ بن عليّ بن رمضان العبادي الأزهرّي غفر الله تعالى له ، ولوالديه وذلك ثاني عشر رمضان سنة ٩٤٣ هـ .

٢ - وتليها في القدم نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وتحمل هذه النسخة رقم ٥٠٥٩٠ . وقد نقلت من نسخة نقلت من خط مؤلفها . وكان الفراغ من كتابتها في الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ٩٦٢ هـ .

٣ - نسخة الخزانة الملكية المغربية ، بمدينة الرباط تحمل رقم ٧٨٥ .

وقد حصلت عليها بواسطة الأخ الأستاذ أحمد الخازندار رئيس قسم المخطوطات بالجامعة - شكر الله له .

وهذه النسخة نسخت بيد محمود بن عبد الله بن عمر بتاريخ

المقدمة

أواسط شهر الله جمادى الأولى سنة سبع وتسعين وتسعمائة .

٤ - نسخة المتحف البريطاني وتحمل رقم ٦٥٢٦-٧ في جزأين .

وقد تمّ نسخها سنة ١٠٨٥ هـ بقلم محمد افندي الزهاوي .

٥ - وأحدث نسخة من نسخ الأشباه هي نسخة الأزهر الثانية وتحمل رقم ٦٤٧٠ ، ٩٢٠ خاص .

وقد كتب هذه النسخة بيده الفانية - كما يقول الناسخ - العبد الفقير إلى رحمة ربه الجواد عبده : جاد بن يحيى - غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة ١٣٠٠ عام ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية .

من عرض هذه المخطوطات نتبين الأمور الآتية :

١ - هذه المخطوطات متدرّجة في زمن نسخها فهي تمثل القرون من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثالث عشر .

٢ - كتبت جميعها بخط نسخي ما عدا نسخة المغرب فقد كتبت بخط مغربي .

٣ - ناسخو هذه النسخ ليسوا مجهولين ، فكل نسخة تحمل في ذيلها اسم ناسخها .

٤ - ولا شك أن تدرّج هذا النسخ يدلّ دلالة واضحة على قيمة هذا

الكتاب فلم يخلو قرن من القرون التي تلت وفاة السيوطي من ناسخ لهذا الكتاب حتى في نهاية القرن الثالث عشر بعد ظهور المطبعة رأينا من يهتم به وينسخه .

٦ - عملي في هذا التحقيق

- ١ - مقابلة الأصل المطبوع طبعة ثانية ، بالنسخ المخطوطة .
- ٢ - إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبت من هذه النسخ ما أطمئن إليه ، وجعلته في الأصل ، مشيراً إلى ذلك في الهامش .
- ٣ - تصويب الكلمات المحرّفة ، في الأصل في ضوء النسخ المخطوطة .
- ٤ - قد تتفق النسخ الخمس في هذا التحريف ، وفي هذه الحالة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف في ضوء الأصول أو المصادر التي نقل عنها السيوطي هذا النص الذي يحمل التحريف .
- ٥ - ضبط الشواهد الشعرية ، وتكملة أنصافها ، ووضع جزئياتها في أبياتها كاملة .
- ٦ - الإشارة في الهامش إلى المراجع والدواوين التي احتوت هذه الشواهد .

- ٧ - أعمل جاهداً على نسبة الشواهد إلى قائلها .
- ٨ - ضبط الأوزان والصيغ ضبطاً كاملاً يضع كل صيغة في مكانها الصحيح .
- ٩ - الرجوع ما أمكن إلى المراجع والمصادر التي نقل عنها السيوطي نصوصه في الكتاب .
- ١٠ - شرح ما غمض من الألفاظ ، وصعب من التراكيب .
- ١١ - تخريج الآيات القرآنية ، التي ضمّها الكتاب وذلك بذكر أرقامها والإشارة إلى سورها .
- ١٢ - الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة في ضوء كتاب « بغية الوعاة » .
- ١٣ - شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الدارس فهمها .
- ١٤ - العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء .
- ١٥ - ترقيم الشواهد .
- ١٦ - ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة .
- ١٧ - فهرسة جميع الأبيات وكتابتها في ذيل كل جزء ليسهل على القارئ استخراجها .

١٨ - وضع عناوين لضوابط الكتاب وقواعده .

١٩ - عند الانتهاء - إن شاء الله - من إتمام أجزاء هذا الكتاب سأقوم بعمل فهرس فنية ، تشمل الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية من أمثال وأقوال ، وحكايات كما تشمل محتويات الكتاب بطريقة مفصلة فضلاً عن فهرس للصيغ والألفاظ والأعلام والأماكن والبلدان الخ . . .

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه بعيداً عن الرياء والفخر وأن يوفقني إلى ما فيه الصواب والرّشاد ، وأن يُجَنِّبني الزلّل في القول والعمل، إنه سميع الدعاء .

الكويت في ٨ من صفر سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ م .

عبد العال سالم مكرم

رموز المخطوطات

ط = الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد .

ت = مخطوطة المتحف البريطاني .

هـ = مخطوطة الظاهرية بدمشق .

م = مخطوطة المغرب .

وبعد الانتهاء من تحقيق الجزء الأول في ضوء هذه المخطوطات
برموزها حصلت من مكتبة الأزهر على مخطوطتين أخريين . ولكثرة
المخطوطات تركت الرموز في الأجزاء الباقية اكتفاء بقولي : «وفي النسخ
المخطوطة : كذا، إذا اتفقت أكثر النسخ، وذلك لأن الذي يعنني فقط
هو سلامة النص لا اختلاف النسخ .

كتاب المشابه والنظائر الخولا

في اصول علم العربيه

تأليف الشيخ الامام العالم العلامة

ابن الفضل عبد الرحمن بن جلال الدين

ابن العلامة كالندي

السيد طي الشافعي

رحمته تعالى

ونصفه

ام

شانه بولتور و الميك و الرساه و ...
وقد انشد بعضهم
قد كان من سبب خير الورى
ان لم يرط الطيب والشكا والدم اعيايا الخ و ...

٧٧٢
محمد

٥٥٩٥



غلاف لثقة مكتبة
المركز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُجَّحَ اللَّهُ الْمُتَمِّمُ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَالظَّاهِرُ وَالْمُجَرَّبُ الْمُتَمَلِّقُ بِعَفْرِ الْكَارِ وَالْمُعَارِبُ وَالْمَعَارِبُ وَالْمَعَارِبُ وَالْمَعَارِبُ
 لَهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ
 الْأَبَاسُ فِي عَجَبِ الْوَارِدِ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ
 كُنْتَابَهُ بِأَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ
 فَانْفُذَ الرَّبِّ عَلَى الْخَلْقِ نَوْعًا مِمَّا يُولَدُونَ فِيهِ وَتَشْبَهُ الْأَخْبَارَ الَّتِي كَانَ فِيهَا عَادِيثًا تُسْمَرُ وَيُحَوَّنُ فِيهَا
 مَا سَهَرَتْ فِي سَبْعِ سَوَاعِدٍ مَا عَجِبُونِي بِهِ وَأَعْلَمْتُ فِيهَا بَدَنِي بِأَعْمَالِ الْجِدْرِ مَا بَيْنَ قَلْبِي وَبَعْرِي وَبَدَنِي وَكَلْبِي وَوَلَدِي
 مِنْ زَمَنِ الطَّلَبِ لِحُتْمِي كَيْفَ فَكَّرِي مَا وَجَدْتُهُ وَأَسَى فِي تَحْقِيقِ عَادِيثِهَا وَمِنْهَا سَعْيًا حَيْثُ مَا جَاءَ الْوَقْتُ مِنْهَا
 لِلْمُعْرِضِ وَأَعْلَمْتُ بِهَا لِلْوَجْدِ مَطَالَعَةً وَمَا يَلَاكِيكَ لَمْ تَعْنِي سِوَى الْغَرِّ وَالْبَسَامَةِ وَالْمَعَارِبُ وَالْمُعَارِبُ
 وَالْمُعْرِضُ وَوَعَلْتُ الْقَائِمِينَ مَا بَيْنَ أَمْوَالِيكَ وَوَعَلْتُ بِحَابِلِهَا وَأَمْرًا بِهَمِّهَا وَوَعَلْتُ بِهَا
 رِوَاهُ الْوَارِدِ وَوَعَلْتُ بِهَا
 وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا وَوَعَلْتُ بِهَا
 وَمَا لَنَا مِنْهَا
 اجْتَمَعَتْ مِنْ ذَلِكَ جَمَلٌ وَوَدَّ أَنْ لَا يَلْغَا الْبَدَنُ وَأَقُولُ لَوْ قَرَّبْتَهُ وَكَانَ مَسْجُودًا مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَطْرُقُ فِي الْأَسْبَابِ
 مَثَلُهُ وَوَدَّ أَنْ يَسْفِطَ مِنْ بَيْتِ نَاجٍ عَلَى شَكْلِهَا حَيْثُ عَلِمْتُ بِهَا وَيَدُورُ فِي الْأَشْيَاءِ وَالظَّاهِرِ وَوَجَّهْتُ عَلَيْهِ الْمَصْرُوعَ
 بِطَبَقَةِ سَبِيلِ الْمَلِكِ بِهِ وَأَوْدَعْتُ مِنَ الْعَوَابِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 الْفَرِيضِ وَالْأَقَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 مِنَ الْأَوْرَادِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 فَانَامَ وَإِنَّمَا لِيهِ رَحْمَتُونَ كَمَا سَخَّرْتَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عَادَةِ تَالِيَةِ تَابِيَا وَالْعَوْدَ لِنَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَيْثُ يَطْلُبُ مِنْهُ سَجَانُ الْعَوْدِ فِي حُلْمٍ مِنَ اللَّهْمَاتِ لِيَعْتَصِدَ وَأَعْلَمْتُ لِنَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 الْأَوَّلَ فِي عَدَّتِ لِنَسْكَاتِ الْعَرَبِيِّ سَبِيلَ الْغَنَةِ بِمَا صَفَّ الْخُرُوجَ فِيهِ وَالْعَوْدَ مِنْ تَابِيَا وَالظَّاهِرِ وَوَدَّ
 ذِكْرَ الْقَامِدِ رَأَى بِالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 قَائِمًا بِالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 بِأَلْسِنَةِ الْعَرَبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ وَالْمُعَارِبِ
 مِنَ الْقَامِدِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ
 الْظَّرْحَاتِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ
 لِمَا فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ وَوَدَّ لِي فِي السَّلْسِلِ كَيْفَ أَلْفِ الشَّيْءِ

ما كل من الاصحاب من الاوجه الغربية وهذا يعرف من كتب الطبقات و العاشم من فدا الصواب التي جمع جموعا و اقوالا
كثيرا في الالفاظ و فروعا و هذا اشغفنا و اعلموا و اجملوا و اتقوا و به يرتقى العقيدة الى الاستقامة و كبريات الاجتهاد
و هو امو لا يفتقه على الحقيقة التي و ههناك الامتياز الكثر ما اجتمعت في كتاب الاشياء و النظام
الخاص بتاج الدين السبكي و لم يخج في كتاب سواه و ولما قواعد الرزق في غير هذه الفروع اعد مرتبه على علم و فهم
و كتاب الاشياء و النظام برهلام صدر من رزق و ولما كتبها و قد قصد السبكي كتابه بحرف كتاب الرزق بالاشارة
و الله له في ذلك كذا في حطبه و اول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام
فوالله الذي في الكبري و العزى و الفاعل امام جلال الدين الاسوي كتابها في الاشياء و النظام ولكنه مات عنه مسودة و هو
صغير جدا نحو خمس ارباب من مرتبه على الابواب و وله كتابان في قسمين من هذا النوع و هما التمهيد في تخرج الفروع
العقيدة على التوابع الاصولية و هو اللؤلؤ الذي في تخرج الفروع العقيدة على الفروع الحويه و وهذا
البيان ما يقتضيه كتابنا من تاج الدين السبكي و الفاعل امام سراج الدين بن المقفع كتاب الاشياء و النظام
فمرتبه على الابواب و هو فوق كتاب الاسوي و دون ما قبله و والفقه كتاب الاشياء و النظام يرتبها
على اسلوب اخر من غير من اجتهاد و وهذا الكتاب بالذي شرعنا في تحديده و العريبي يشبه كتاب الفاعل
تاج الدين الذي في العقيدة فانه جامع لاكثر الامتياز و صدره يشبه قواعد الرزق كفي من حيث
قواعده مرتبه على الفروع و ترا و قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الاباري في كتابه
نزعة الالباب و طبقات الادباء علوم الادب و الفقه و النحو و الصرف و العروص
و العرواق و وصفه الشعر و اخبار العرب و اسابهم و قال و لطفنا بالعلوم الثمانية من وضعنا
علم اللبدي في النحو و علم اصول النحو و فيعرف به الفاعل من ترتيبه و اقتسامه من قياس الفقه و قياس الشبه
و قياس طرقه الى غير ذلك من علوم العقيدة فان بينهما من الناس ما لا يخفاه و لان النحو معقول
من مقول كان العقيدة معقول من مقول و قال الرزق في اول قولنا كان بعض المتأخرين يقول
العلم بلا علم في النحو و ما حاز و هو علم النحو و الاصول و علم النحو و ولا حزن و هو علم البيان
و التفسير و هو علم في واحد و هو علم الفقه و الحديث و التفسير و هذا الكتاب بحمد الله تعالى
يشتمل على سبعة فنون و الاول في قواعد و الاصول التي ترواها في الجزئيات و الفروع
و هو مرتبه على النحو و هو معظم الكتاب و منه و وقد اغتيت فيه بالاستقصا و التيسير
و الصيغ و اشبهت القول في ذلك و لو ردت في من كل قاعدة ما لا يسهل العربية فيها من مقال و كثر
و نكته و تهذيب و اعتراف و استناد و جواب و ايراد و طرز و تامل و هو من الكتاب
من علم الالباب العربية و والاعاديه النبويه و الالباب الشعرية و ترواها في العلم في تمام
الروية و وحسنها بالعوائد و نظمت في الملكة و ايد القلايد و الثاني في الصواب و الاستنابات
و القسامات و هو مرتبه على الابواب لاختصاص كل صابط بابيه و هو واحد في الفروع من صانها
و القامه و لان القامه من فروعها من ابواب شتى و الصواب يجمع فروع باب واحد و وقد خصص
القامه بالباب و ذلك لانه امر طيبا منطبقا على جزئياته و هو الذي يعرفون عنه مقول القامه
الباب لانه و هذا ايضا يذكر في هذا الفن في الفن الاول و وقد يخط في الفن الاول و هذا الفن و لا

ثانيه

ما

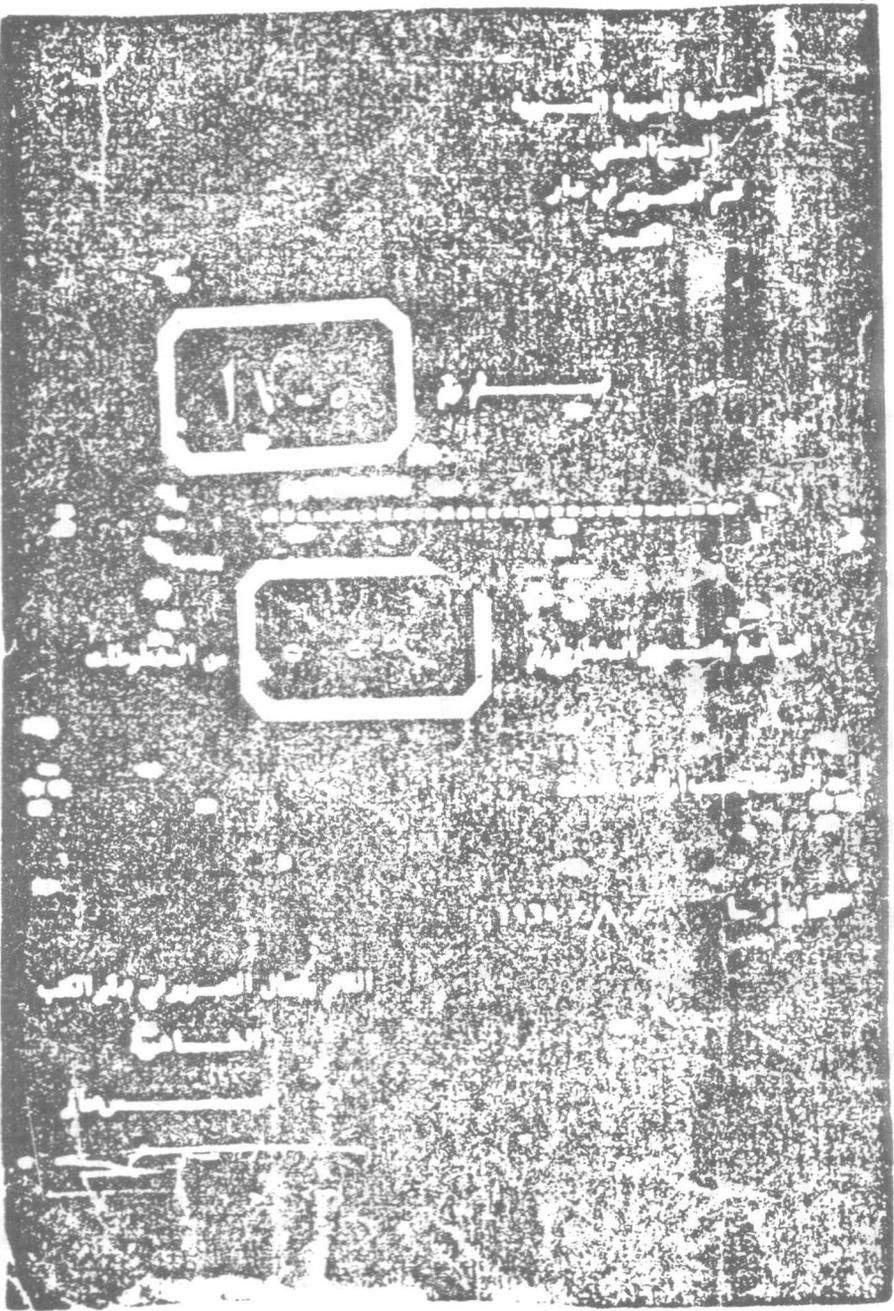
ان رح اعر بعد اخصا لا من ليا عل و هو الرفع اجواب الوحا عا ابا من الساب من الفاعل و هو
 بالسفحة العين الرض الذي هو فاعل اسم الفاعل و هو واقتا الذي هو الفاعل و هو واقتا الذي هو الفاعل و هو
 معني لا تقبيل لعرب و تقبيل المعنى يثبت فيه من غير ان يكون تقبيل التقبيل الذي ينطق
 الصاعقة قطعاً انما هو كونه من الصاعقة وان كان في المعنى هو من الصاعقة و هو من الصاعقة و هو من الصاعقة
 له كالنصف المشبهة والخبر التي هو كقولنا حتى لم يزل يصرخ و ما كان يصرخ و ما كان يصرخ و ما كان يصرخ
 و اما كان في المعنى له و تقبيل في الصاعقة مرت على صارت من غير ان يكون تقبيل التقبيل الذي ينطق
 لاسر لا لا يصرخ من هذا لا عن اي شيء وان كان في المعنى انما هو التقبيل التقبيل الذي ينطق
 داخعا عن الرفع الى خبره و هو امر بنحوه ان الرفع كان حقيقة التقبيل التقبيل الذي ينطق
 الذي كالبند افضا بعدته و هذا تركيب جعلت غير التقبيل التقبيل الذي ينطق
 بجوف ذلك محذور ان من جهة العربية احد ما انما بالتحليل التقبيل التقبيل الذي ينطق
 في الرفع حقيقة التقبيل عليه و هذا ان امر من متاقتان كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 والنوع عليه كونهما كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 حتى يصح عمله فلا يجر ان تقول انما عليه في موضع مخصوصه مما انما عليه التقبيل التقبيل الذي ينطق
 والسبحان و تقبيل العلم كسقف العلم عن الصاعقة التقبيل التقبيل الذي ينطق
 باسم الرجز الرحيم كسأله من الصاعقة في ان جهه من تحت ان الصاعقة التقبيل التقبيل الذي ينطق
 قواه بالنسبة فخره عليه راد و كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 بالنسبة فخره عليه راد و كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 و بين ذلك معاني الالاولى كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 عاكفون في المساجد و هو كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 اثباته كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 كفضل و بهو سعد و اما من جهة اسم الفاعل حارة و طالبوا اسم مقبول كصوب و مسعودا و صيغة مشبهة كسفن
 و سبجيدا و صيغة ما تائه كعباس فان لم يهيه الاصل و طئه الاياه و ان لم يلم يدخل في النسبة في الالفية و بعض
 الاعلام كيدخله في المعاد كانه عنه تغلا . . . كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 اثباته العلم مقبول فانه في اللغة اسم للاسد و للرجل الشجاعان فقد تغله من الالفية و هو مقبول فانه اسم
 عين كاسد وليث و ثور و ذبيح و ان قد تغله من الالفية و هو مقبول من صفة مشبهة كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 اللام فيه فاذ الترتب بجبر بالنسبة جز ما من يتغير من الالفية كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 سبج الكفة اللفظ الخلاله على ارجح المعولين فيه و ما عداه فلا يحالوا الالفية من غير ما ذكرناه اما مع هذه الالفية او
 هو صوله او زاوية في طار به عليه تقعا و يوجب جبره في الصرف جز ما كالتقبيل التقبيل الذي ينطق
 تحت الاستباه و الشظار الخيد و نقلت من تحت من خط المولف
 رحله تعالى و كتبه لنفسه بينك الغاية اقل بعد له و اجتمع و احترق و اجوز حمد الرفع له و معقولة
 على من على ان رمضان العباد كالأزدي غفر الله تعالى له و ولوالديه و لم يخز و لم يذل و ذلك في شهر رمضان ٩٤٣

٢٥
 و
 ك



الورقة الأخيرة سنة ثمانية
 المهر رقم ٧٧٢

مكتبة
 دار
 الخليل
 في
 القاهرة
 سنة ١٣٤٥
 رقم
 ٧٧٢



الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية
دمشق

١٨٠٥

١٨٠٥

الجمهورية العربية السورية
دمشق

الأشياء والنظائر على الحال التي
الذي عبد الله بسبب النافوس خراسان في بلدته كرسية

سلكه القوسان من الزوهر والنور
يحيى واحد وشيئا من حبه من طهر

الذي هو من حبه من طهر

الذي هو من حبه من طهر
سلكه القوسان من الزوهر والنور
يحيى واحد وشيئا من حبه من طهر



غلاف نسخة الظاهرية

785

ملكية ملكية



الملك

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9

GENERAL

١٥٧١٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم ٢ كل النسخ عاينها ومولا محمد وآله وسلم

725

تسحق الصلح الفتي عن الأضواء والتفكير من الجملية التبعيل بغير انساب والاضاير
 وهو لا يشي طه انعلج بناه الخليل وانه الكرم من ان يطو الله سمية هو كاو جاهد بالشر
 علمه ولا صور لا موقد كالبالله في جميع المورده والمظدره والصلواه والصلوات في ابره
 جميع العطارين والهاجر المراكوه مستحب ان يلقه فاد انما ودره لهاب والنفوس والناجيه
 الاما تلو وجهه النجوم الزواجره اتم = ابره وان منون العربيه على احتله بانواعها
 ومينوا افضار است كل القام يتها سمن ومضروبي وطاب اسره في سعة زرد صاع
 وجمادى على الحردا فليس وحرو ويون ومخوضي ولم ازل من ان الله ان الله
 واسعي الى عسل ملذ زمنا بعد عيشه الى ان يوقن منها على الخم النعيمه واهجابه
 مغالعه ونادلا عينا في شوي الخراف المسيه واليت يهيا الكفا النقوله والخمير
 ما بران واولون كره واعتميت كما خذرا عسقا وتراجهم واحيا ملاده في معالجهم
 وما فيهم في البرهون منهم من المراكب والافوا جمعها التاسر اوقوه وما وقع له مع
 ان خضع بهم واد ايدع من ضا هزاع وماوراك وما اسلك وما خراجه برارياك وما
 وما اسلغاه ومعد يده وما جاله وفوا عرو مناهم وعصاويه وقاسميه وما يدر جا
 شوارده حتى اجتمع سمن وزالخ حمل ودره نقتل زملاده ابا الخ وافوا في حله وكان
 كندك لفر يال امينون يثله وديوانه في كالم يسمج نامج على شكله وعتمته انقول
 كرامته والتفكير وخرجت ههنا الفروع اسلم في سمر الشالين واوردهته من الص
 مستشارنا جملا عرويه وورثته سلحه من التوام رابعيه ودا انفلز حل ودينه ودا

انقصه ومنه ههنا جهه الاما وده سنه يفرح عشر منه مؤخره منه الكائنون وال
 ولا شوره بتعظيم جميع
 ما رويته من يفرح
 من

اقله العطر والمطر عليه بل الحفيفة والحواد = ان وضع عطر لذي لا يور ان قنور من ارض الهيب منه
 عن اذ وضع من البيا لتفضل الشوي على نفسه با هتار رزق و ما اخر من اجبت بمنز التركيب و في
 الريح حلت هنر بمر الهيب منه عنه ميكون حلتيزاه انما هنر امرا انظف الهيب منه عنها
 والفق الصب الهيب منه ولو قلت هنر البسم الهيب عنه لا تحفة لستاة وانكشفه معظما والقت
 اهل **مسئلة** تسبت عن العراة تركيب و في بعض كت العنيدة و حريفضي الشبعة ا جعل
 عصرها الريح التي البرواز المشلح اعرض ا جعل هنر انما جعل هنر الريح الحواد **الوجه** ل
 عراة هنر انما من التاي من اهل هنر الشبعة الصن الريح التي صوب ان الريح الحواد هنر اهل والري
 ذكره الشارح من كونه هنر انما هنر بقية **عني** لا يتبين انما هنر و نفس العني يتسمع معن عن
 مراعاة ما تقتضيه الصناعة الحوادية والري تقتضيه الصلعة فحما انما هنر كونه هنر انما هنر
 وان كان طلقني هو صفة لا مع هو حال مينة حارة على انما هنر مع اكل نسبة المشبه والحمي
 الريح هو كقول من يمتد بونها عراة هنر اهل من هنر هنر انما هنر الكاهل به وان كان العني
 لم ينفي و الصفة عررت هنر لفظ عراة هنر عراة هنر عراة هنر عراة هنر عراة هنر عراة
 انما هنر عن هنر انما هنر انما هنر العني انما هنر لاه و تقطع لاه و يفض بالشبعة حال
 كونه ا جعل عصرها الريح التي اهل و لاه هنر هنر انما هنر الريح لكان هنر انما هنر و هنر هنر انما هنر
 كيب يفض بالشبعة الريح التي البرواز هنر عصر هنر كونه تركيب جعلت غير ملتح واجمعه هنر
 انما هنر انما هنر الريح وهو لاه و في كل من جهة العربية احترضا انما هنر اعتبار كونه هنر
 منه هنر انما هنر و لا يمتد كونه عاملا و الريح هنر التفرج عليه و هنر انما هنر انما هنر
 لفظ انما هنر انما هنر الريح عله انما هنر و البصولية كونه هنر انما هنر العني
 بية انما هنر مواضع هنر منها كونه هنر انما هنر انما هنر انما هنر انما هنر انما هنر
 يعر انما هنر انما هنر مواضع هنر هنر انما هنر انما هنر انما هنر انما هنر انما هنر
 ع والقت اعلاه **تتمت** اللغة من اللغة لمؤلف الكتاب الشيخ الامام

- الريح الحواد التي هنر جلال الريح البسوهي البسوهي
- تغر الله بن جنته و انما هنر فميج حشته و فوج
- بعلومه و امين

بفتح اللام والهمزة جمع صال ما قيل عن الصفة له اجمع من الجملة بالجملة هل ضربا مبرورا
 بالكسر او بالفتح وادى الحرفاء بالكسر فرد عليه راد وقال لنا في رواية اخرى انه عجم منحها فقال له
 لا والله واللا قوتها جرهم المنعوم بالكسر؛ فقال له ليست صبي منكم لغناش من نفس الكلمة وليست
 الى العربية والجواب انه ضربا بالكسر؛ اخرجوا نخلون ونخلون نخلون بمسايل الاولى قال النخاء؛ بما جر
 عجم النعوم بالكسر؛ له ادخلته ان سوله كانه حرمة كقولهم قلى وانق عليه من؛ للمسلمين او موصى
 له كما في قوله ولا مع اول المع كالتحيز لوزارة كقول المشاهير رايه الوليد بن النعمان بن مبرار كما
 المثلثة قال النخاء؛ العلم امام قبل ان اغتفروا وانفردوا بالجمع من عجم وثور وروديا وخما
 زوايا مصر كقولهم يرو سعور واما من صفة اسمها بالاس كادى وطالها او اجمع معقول كنعوم وسمي
 لوصفة مشبهة كمن يصير او صفة مبالغة كمن يبارح مع فيه الا ادخلته الا؛ انما وان اجمع
 لي توفى قالوا الاجبة؛ بعض الاعلى عليه دخلا؛ للجماع فان كان تحت نفاها كما لفظوا بالجماع والجماع
 جزيرة او جزيرته سواك المشاهدة الصفة على مفعول ما فيه؛ للاصل اسم الاسود والجماع للشمع جان
 فهو نغله من اللؤلؤ هو مفعول على اسم جزير كاسرويت وثور وروديا؛ وان في قوله من لفظ هو مفعول
 من صفة مشبهة كالمسز والممسز على كل تغير باللا فيه للجماع ما افتمتنا بهجر بالكسر؛ جزير لمن
 غير جزيرة؛ الرابعة اجمع؛ الا لفظا مقلدا لجماع فيه الهاء وك وسو مع الكلمة الى لفظ الجملة
 على اسم الفرتين صيد مطعرا؛ ولا يخلوا اليه من فمق ما فرضنا؛ اما مع صفة اول المع او معقول الفرس
 معي لظلاله فلهما ويوصفهم عجم النعموم جزير ما لفت الاشياء واسفلها ما انعمية والله اعلم بالصواب
 واليه الرجوع والالتفات؛ والجملة تربية العجم وهو اصل الله في اسيرنا هو خلق النسيب من المرسلين
 وعلى له وعجمه اجمعين وخسبنا الله وفق التوكيل

- بتاريخ او اسما من الله جل جلاله في الاول في سبع وتسع وتسعة
 - محررنا له عجم؛ ووفقه خير؛ على قولنا لا ارجع جموعا؛ محرر عجم
 - الفة زجرنا بعضنا مع الله لم نواله ربه وتجمع للمسلمين على النبي صلى الله عليه وسلم
 - الفة كسبه لعميقه النعمان الاصيل له العجم من اسيرنا هو خلق النسيب من المرسلين
 - الفة لثوبه له عجم الله سيروا عجم من موسى زجرنا ايضا نغرم الله بجمته ونفهم
- بفلسه والجملة به العجمين

BRITISH MUSEUM

DEPARTMENT O.P.B. & H.S.S.

CATALOGUE OR 6526

ORDER SCH. 1701

AUTHOR

TITLE TALĀ'ĀL-DĪN AL-SUYŪTĪ KHARĀBĀ'ĀSHĀHĪ LĪWĀL NAZĀ'IR

PLACE & DATE OF ORIGIN

INCHES 1 1/2 x 2 1/2

DATE

BRITISH MUSEUM PHOTOGRAPHIC SERVICE LONDON

الجزء الاول من كتاب
الاشباه والنظائر
في النحو تاليف
الجلال السيوطي
رضوانه
عنه
امين
م

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله البزء من الاشبه والنظاره والكه من التفضيل بغيره
الكهانه والصفانه والاله الاوه وحده وشريفه العالم باني
الضايه واهد الكبر من ان يضاعف له سده ش او يخطا باشارة
شيرة الابارة عابره والاحول والاخوة الاباء في جميع المارود والمعاني
والصلاة والسلام على رسول محمد النبي صلى الله عليه وسلم
المخبر على ان يكون في كتب الله باسمه الاسماء والاقبال والمنزلة
والاشرف على الالهييين الاماني وصحة التبريم الزوايه وما يجره
فانه فخر من السيرة على اختلاف انواعها في قول فخره وبتد
الاخبار التي كان في احاديثا سرية وشبهه في طاعة السيرة في فتح
سواردها عبيد في واعلمت فيها به في اعلى الجميعة ما بين قلبي
ويدي وبعدي وفنوني ولم ازل من ضمن الطب اعني ركنها
قد جاء وحدانية اسي في تفصيل ما ذكرتها سببا حيث كان ان يفت
نما على ايام الفقيه واحصت بنسب الموجود مطالعة وتاملات
لم يفتني سوى التذرية البيرة والفت فيها الفت المطوية
المختصرة وعلمت التعاليف ما بين احول وتذرية واقتب
باخبارها و تراجمها واحياء ما درس من معالمهم وما روه
واروه وما تفرزب الواحد منهم من المذاهب والاقول منصف
ان من اوقوه وما وقع لهم مع نظائرهم وفي مجلس خفانهم و
امراتهم من مناظرات ومجادلات ومجالس ومذاهبات ومذاهب
وسايرت وفنوي ودراسات ومسايلة ومحاجات وقضايا
ومناظير ومناظرات وتقسيم وفوايد وفوائد وغرائب وشوارد
من اجتمع عندي من ذلك عمل رزما للبالغ واقول وقد جعل

انصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأدهم

وكان جنس السودت من ذلك كتاب ظريف لم اسبق الى مثله وديوان
 منيف لم يشج ناسج على شكله ضمنه القواعد النحوية ذوات الاسباه و
 النظائر وخرجت عليها الفروع البازرة سير المسالك بروايتها
 من الضوابط الاستثنائية جملة عديدة ونظمت في شكله من النوادر
 الغريبة والالفاظ كل فريدة ولم يكن انتهى المقدمه لاصحابها
 الحاق ولا سودت تسيطر جمع ما ارصد له من باض الاوراق فحتمه
 بضع عشرة سنة وخرم منه الكاتبون والمطالعون لم قد راها في
 اصبت بغفده فانامه وانا اليه را جسون فاستخرت الله تعالى
 في اعادته ما ليذ ثانيا والعودان شاء الله تعالى احمد وعزمت
 على تجديده طاب باطن الله سبحانه المعونه فهو اجل من في المهيات
 بقصد واعلم ان الى مس لي على ما ليف ذلك الكتاب الاول انقصه
 ان اسلك بالعربية بسيل الفقه فما صنفه المتأخرون فيه والفقه
 من كتب الاسباه والنظائر وقد ذكر الامام به الرضي الزرعي
 في اول قواعد ان الفقه انواع اصبها معرفة الحوادث تعما و
 استنباطا وعلية صنف الاصبها بالنظم البسوطه على مختصر المرئي
 الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ
 ابي محمد الجويني ان كتبا الباصفها على بعض لاصحابها في ماض
 واحد واحسن ما في كتاب السلسلة للجويني وقد اصنف الشيخ
 شمس الدين بن النهج وقد بقوى التسلسل في كتابه السبي على التخي
 ولهذا اقال الرضي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع
 المطارحات وهي مسائل غريبة يقصد بها تنقيح الالفاظ التي مس
 المعانيات التي رس المتخات الباص الالفاظ الثامن الكبي وقد
 صنف فيه وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سرفه و ابو حاتم القرظي

المقصور قلنت الفوقيينها خفة الالف وثقل اليابات
 التصريف مسألة الزايد لوزن بلفظه وزيادة التضعيف
 توزن بالأصل قال ابو حسان والفرقان زيادة التضعيف
 مخالفة لزيادة حروف سالتونينها من حيث انها عاملة بجميع
 الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم
 ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطمعوا في الوزن
 باحدى دالتي قرلا لم يتيين من الوزن فكيف زيادتها
 فلما لم تزد منفردة أصلا لم تجعلوها منفردة في الوزن
 انتهى النصف الاول من الاشياء والنظائر الخوية وتتلوه
 النصف الثاني الطرازي الالفاز والله سبحانه وتعالى
 اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قد جعل
 هذه السجدة كتابية بيده الثمانية العبد الفقير الى رحمة ربه
 الخواد عبده جاد ابن يحيى غفر الله ذنوبه وسائر عيوبه
 وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر
 الحجة سنة ١٢٠٠ هـ الف وثلاثمائة من الهجرة النبوية

على صاحبها افضل
 الصلاة والسلام

بلغ مقابله
 سنة ١٢٠٠

التحية

ابي
 اسم

الورقة الأخيرة
 سنة ١٢٠٠ مكية الأثر
 رقم ٩٢٠

الاشباه والنظائر في النحو

للابام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

المجلد الأول

تصحيح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

[خطبة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُنْتَزَهَ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَتَفَضَّلِ
بِغُفْرَانِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْعَالَمُ بِمَا
فِي الضَّمَائِرِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ سِمَةٌ حَدَثٌ ، أَوْ يُحَاطَ
بِإِشَارَةِ مَشِيرٍ ، أَوْ عِبَارَةِ عَابِرٍ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فِي جَمِيعِ
الْمَوَارِدِ وَالْمَصَادِرِ ،

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ جُمُوعُ
الْفَضَائِلِ وَالْمَفَاخِرِ ، الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَشْرَفِ الْأَسْمَاءِ
وَالأَلْقَابِ . وَالنَّعْوِ وَالْمَأْتَرِ ، وَعَلَى آلِهِ الطُّيْبِينَ الْأَمَائِلِ وَصَحْبِهِ
النَّجُومِ الزَّوَاهِرِ .

أَمَّا بَعْدُ - فَإِنَّ الْفُنُونَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا هِيَ أَوَّلُ
فُنُونِي ، وَمُبْتَدَأُ الْأَخْبَارِ الَّتِي كَانَ فِي أَحَادِيثِهَا سَمَرِي وَشُجُونِي ، طَالَ
مَا أَسْهَرْتُ فِي تَتَبُّعِ شَوَارِدِهَا عُيُونِي ، وَأَعْمَلْتُ فِيهَا بَدَنِي لِإِعْمَالِ الْمُجِدِّ

ما بين قَلْبِي وَبَصِيرِي وَيَدِي وَظُنُونِي .

ولم أزل من زمن الطلب أعتنى بكتيبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثرَ منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجَمِّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأملاً بحيث لم يفتني منها [٣] سوى النثر اليسير ، وألقت / فيها الكتب المطولة والمختصرة ، وَعَلَّقْتُ التعلّيق ما بين أصول وتذكيرة ، واعتنيت بإخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم ، وَمَا رَوَّهَ أَوْ رَوَّهَ^(١) ، وما تفرّد به الواحدُ منهم من المذاهب والأقوال ضعفه الناس أو قووه ، وما وقع لهم مع نظائره^(٢) ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظراتٍ ومحاوراتٍ ، ومجالساتٍ ومذاكراتٍ ، ومداراساتٍ ومسائراتٍ ، وفتاوي ومراسلاتٍ ، ومُعَايَاة^(٣) ومُحَاجَاة^(٤) ، وقواعدٍ ومناظيمٍ ، وضوابطٍ وتَقَاسِيمٍ^(٥) ، وَفَوَائِدٍ وفَرَائِدٍ ، وغرائبٍ وشواردٍ ،

(١) يقال : رَوَّاهُ الشعرُ ترويةً ، وأرواهُ أيضاً : حمّله على روايته . وفي ت

فقط : « وما رآه » موضع « ما روه » .

(٢) في ت فقط سقطت كلمة : « لهم » . وفي هـ فقط « من نظرائهم » مكان

« مع نظائره » .

(٣) في كتب اللغة : المعاياة : أن تأتي بشيء لا يهتدى له .

(٤) في اللسان : « حجا » : حاجيته حاجة : فاطته فحجوته . وقال الأزهري :

حاجيته فحجوته : إذا ألقيت عليه كلمة مُحْجِية ، مخالفة المعنى للفظ .

(٥) وفي ط فقط : « ومطارحات » موضع : « محاياة » . وفي م : « :

ومفاهيم » مكان « وتقاسيم » .

حتى اجتمع عندي من ذلك جَمَلٌ ، ودَوَّنْتُهَا رِزْمًا^(١) ، لَا أَبَالِغُ
وَأَقُولُ : وقر^(٢) جَمَلٌ .

وكانَ مِمَّا سَوَّدْتُ من ذلك كتابَ ظريف^(٣) ، لم أسبق إلى
مثله ، وديوانٌ مُنيفٌ ، لم ينسج^(٤) ناسجٌ على شكله ، ضمَّنته القواعدُ
النحوية ذوات الأشباه ، والنظائر ، وخرَّجت عليها الفروع السائرة
سِيرَ المثل السائر .

وأودعته من الضوابط والاستثناءات جَمَلًا عديدة ، ونظمت في
سلكه من النوادر الغريبة والألغاز كُلَّ فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ
منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سَوَدَ بتسطير جميع ما أرصدُهُ له من
بياض الأوراق ، فحبسْتُهُ بِضَعِ عشرة سنة ، وحُرِّمَ منه الكاتبون
والمطالعون ، ثُمَّ قَدَّرَ اللهُ أَنِّي أُصِبتُ بفقده ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ،
فاستخرتُ الله تعالى في إعادة تأليفه ثانيًا ، والعودُ - إن شاء الله تعالى -
أحمدُ ، وعزمت على تجديده طالبًا من الله سبحانه وتعالى المعونة فهو
أجل مَنْ في المِهْمَاتِ يُقْصَدُ .

(١) في اللسان : « رزم » : الرِّزْمَةُ من الثياب : ما شدَّ في ثوب واحد . ورزم
الشيء برِزْمُهُ ، وبرزْمُهُ ، ورزَّمه : جمعه في ثوب .

(٢) الوِقْرُ بالكسر : الحِمْلُ . وبالفتح : الثَّقْلُ في الأذن . وأكثر ما يستعمل الوقر
بالكسر في حمل البغل والحمار ، والوَسْقُ في حمل البعير .

(٣) في النسخة « هـ » : « كتاب ظريفاً » تحريف واضح .

(٤) نسج الثوب من باب : ضرب ونصر .

واعلم أن السَّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول :
 أَنِّي قصدت أن أسلِّك بالعربيَّة سبيل الفِقه فيما صنّفه المتأخرون فيه ،
 وآلّفوه من كتب الأشباه والنظائر .
 وقد ذكر الإمام بدر الدِّين الزَّرْكَشِيُّ^(١) في أول قواعده : أن
 الفقه أنواع :

أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصًّا واستنباطاً . وعليه صنّف
 [٤] الأصحابُ تعالِيْقَهُم المبسوطة على مختصر المُزْنِي /

الثاني : معرفة الجَمْع والفرق . ومن أحسن ما صنّف فيه : كتابُ
 الشَّيْخ أبي محمد الجُوَيْنِيِّ^(٢) .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذٍ
 واحد . وأحسن شيء فيه كتاب السِّلْسِلَة للجُوَيْنِيِّ . وقد اختصره
 الشَّيْخ شمس الدين بن القَمَاح ، وقد يَقْوَى التَّسْلُسُ في بناء الشيء
 على الشيء ولهذا قال الرافعي في^(٣) مثله : وهذه سِلْسِلَة طَوَّلَهَا
 الشَّيْخ .

(١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ، بن بهاء الزركشي . ولد بالقاهرة ٧٤٥ هـ .
 وتوفي بمصر في رجب ٧٩٤ هـ ومن أشهر مؤلفاته كتابه المشهور :
 « البرهان في علوم القرآن » وقد حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ،
 وكتب له ترجمة وافية .

(٢) في ت فقط : « أبي علي الجويني » مكان « أبي محمد » .

(٣) في ط فقط : « قال الرافعي مثله » بسقوط . « في » تحريف .

الرابع : المطارحات ، وهي مسائل عويصة يُقصدُ بها تنقيح الأذهان .

الخامس : المغالطات .

السادس : المُمْتَحِنَات .

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل .

وقد صنّف فيه أبو بكر الصّيرفيّ وابن سُراقة ، وأبو حاتم القزويني وغيرهم .

التاسع : معرفة الأفراد ، وهو معرفة ما لكلّ من الأصحاب من الأوجه الغريبة. وهذا يُعرف من كتب الطّبقات .

العاشر : معرفة الضوابط التي تَجْمَعُ جُموعاً ، والقواعد التي تُرَدُّ^(١) إليها أصولاً وفروعاً . وهذا أنفعها وأعمّها، وأكملها وأتمّها ، وبه يَرْتَقِي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضي تاج الدّين السُّبكيّ ، ولم تجتمع في كتابٍ سواه .

(١) في ط فقط : « ترد أكثرها » ، بزيادة : « أكثرها » .

وأما (قواعد الزركشي) فليس فيه إلا القواعد مرتبةً على حروف المعجم .

وكتاب « الأشباه والنظائر » للإمام صدر الدين بن الوكيل دونها بكثير . وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته .

وأول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام في : « قواعد الكبرى » و « الصغرى » .

وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودةً وهو صغير جداً نحو / خمس كراريس، مرتباً على الأبواب . وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما : « التمهيد في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الأصولية » ، و « الكواكب الدرية »^(١) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ، وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي .

وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب « الأشباه والنظائر » مرتباً على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنوي ، ودون ما قبله .

وألفت كتاب « الأشباه والنظائر » مرتباً على أسلوب آخر يعرف من مراجعته .

(١) في ت فقط : « الكواكب الدرية » .

وهذا الكتابُ الذي شَرَعْنَا في تجديده في العربية يُشبه كتابَ
القاضي تاج الدين الذي في الفقه ، فإنه جامعٌ لأكثر الأقسام^(١)
وَصَدْرُهُ^(٢) يُشبه كتابَ الزركشي من حيثُ إن قواعدهُ مُرتبةٌ على حروف
المُعْجَم .

وقد قال الكمال أبو البركات^(٣) عبد الرحمن بن محمد الأنباري
في كتابه : « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » : علوم الأدب ثمانية :
اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصنعة
الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم .

قال : وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما ، عِلْمَ الجَدَل
في النحو ، وعلم أصول النحو ، فيُعْرَف به القياسُ وتركيبه وأقسامه
من قياسِ العِلَّةِ وقياسِ الشُّبهِ ، وقياسِ الطَّرْدِ إلى غير ذلك على حَدِّ
أصول الفقه ، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به ، لأنَّ النحو معقول من
منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقال الزركشي في أوّل قواعده : كان بعض المشايخ يقول :
العلوم ثلاثة : عِلْمٌ نَضِجٌ وما احترق ، وهو علم النحو والأصول ، وعِلْمٌ

(١) في ت فقط : « لأكثر الأقسام والمذاهب » .

(٢) كلمة « صدره » سقطت من ت .

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإمام أبو البركات كمال
الدين الأنباري النحوي .

توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . وفي ت :
« عز الدين » مكان « عبد الرحمن » . انظر : البغية ٢ / ٨٦ ، ٨٨ .

لا نَضَجَ ولا اَحْتَرَقَ، وهو علم البيان والتفسير ، وعِلْمٌ نَضَجَ واَحْتَرَقَ وهو عِلْمُ الفِقه والحديث . انتهى .

وهذا الكتاب مشتملٌ - بحمد الله - على سبعة فنون :

الأوّل : فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع . وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه .

وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتّبع والتّحقيق ، وأشبع القول فيه ، وأوردت في ضَمْنِ كل قاعدةٍ ما لِأئمةِ العربيّة فيها من مقالٍ [٦] وتحرير ، وتنكيث وتهذيب ، واعتراض وانتقاد / وجواب وإيراد . وطرزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآيات الشعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فرائد^(١) القلائد .

الثاني : فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات : وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كلّ ضابطٍ ببابه . وهذا هو أحد الفروق بين الضّابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبوابٍ شتى ،

(١) في ط فقط : « فوائد » بالواو ، تحريف .

وفرائد القلائد : جمع فريد ، وهو الشذُرُ يفصل بين اللؤلؤ والذهب . انظر القاموس .

والضابط يجمع^(١) فروع ضابطٍ واحد .

وقد تختص القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته ، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول . وقد يدخل في الفن الأول قليلاً من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده، لاقتضاء الحال ذلك .

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض : وقد ألفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مُسمّى « بالسلسلة » كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك . وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك ، وسمّاه « سلاسل الذهب » .

الرابع : فنّ الجمع والفرق - .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والامتحانات ، وجمعتها كلها في فنّ ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسني في أول أغازه .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات، والمذاكرات والمراجعات، والمحاورات والفتاوي ، والواقعات والمراسلات ، والمكاتبات .

السابع : فنّ الأفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فنّ بخطبة

(١) في ط : « تجمع » بالتاء ، تحريف .

وَتَسْمِيَةٌ لِيَكُونَ كُلُّ فَنٍ مِنَ السَّبْعَةِ تَأْلِيفًا مَفْرَدًا . ومجموع السبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » فَدُونُكَ (١) مُؤَلَّفًا تَشَدُّ إِلَيْهِ الرَّحَالُ ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال . وإلى الله سبحانه الضراعة ، أن يُيسِّرَ لي فيه نيةً صحيحةً ، وأن يمنَّ فيه بالتوفيق للإخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يردِّد داعيه .

نشأة النحو

[٧]

قال أبو القاسم الزجاجي (٢) في (أماله) : حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري ، قال : حدثنا أبو حاتم السجستاني : حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي : حدثنا سعيد بن مسلم (٣) الباهلي : حدثنا : أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي ، قال : دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيتَه مُطَرِّقًا مُتَفَكِّرًا ! فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنني سمعت بيلدكم هذا لحنًا ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيت بعد ثلاث ، فألقى إلي

(١) في ط فقط : « فدونك » .

(٢) هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي ، منسوب إلى شيوخه إبراهيم الزجاج .

توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة . وقيل : في ذي الحجة . منها . وقيل : في رمضان سنة أربعين . وانظر البغية ٧٧/٢ .

(٣) في ط فقط : « بن سالم » .

صحيفةً فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم : « الكلام كُله = اسمٌ وفعلٌ
وحرفٌ ، فالاسم : ما أنبأ عن المُسمَى ، والفعل : ما أنبأ عن حركة
المُسمَى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ ، ثم
قال : تَبَّعُهُ، ووزد فيه ما وقع لك .

وَأَعْلَمُ يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهرٌ ، ومضمُرٌ
وشَيءٌ ، ليس بظاهرٍ ولا مضمِرٍ ، وإنما تتفاضلُ العلماءُ في معرفة ما
ليس بظاهرٍ ولا مضمِرٍ .

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وَعَرَضْتُهَا عليه ، فكان من
ذلك حروفُ النَّصَبِ فذكرت منها : إَنَّ وَأَنَّ وليت ولعلَّ وكان ، ولم
أذكر : لكنَّ فقال لي : لِمَ تَرَكْتَهَا ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال :
بل هي منها فزدها فيها .

قال ابن عساكر في (تاريخه) : كان أبو إسحاق إبراهيم بن
عقيل النَّحْوِيُّ المعروف بابن المَكْبَرِيِّ^(١) ، يذكر أن عنده تعليقة أبي
الأسود الدُّوَلِيِّ التي ألقاها عليه الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله
عنه - وكان كثيراً ما يَعدُّ بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه
أبي العباس أحمد بن منصور المالكي، وكتبها عنه، وسمعها منه في سنة

(١) في هـ فقط : « المكتري » بالتاء ، تحريف .

وابن المَكْبَرِيِّ : هو إبراهيم بن عقيل بن جيش بن محمد أبو إسحاق
القرشي . وانظر قصة توثيقه في البغية . ٤١٩/١ .

ستٍ وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركّب عليها إسناداً لا حقيقة له .
 وصورته : قال أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل : حدّثني أبو طالب عُبَيْد
 الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حدّثني يحيى بن أبي بكير
 الكرّمانيّ : حدّثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه
 قال : وحدّثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمّه عن
 عبيد الله بن أبي رافع : أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على عليّ رضي الله
 عنه، وذكر التعلّيقة. فلما وقفتُ على ذلك بيّنت لأبي العباس أحمد بن
 منصور أن يحيى بن بكير الكرّماني مات سنة ثمانٍ ومائتين ، فجعل
 إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن بكير رجلاً واحداً. وهذه
 التي سمّاها : « التعلّيقة » هي في أول « أمالي الزّجاجيّ » نحو من
 عشرة أسطر، فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراق . انتهى .

حرف الهمزة

فن القواعد والأصول العامّة

وهو الفنّ الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده
 بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمّى « بالمصاعد
 العليّة في القواعد النحويّة » .

حَرْفُ الهمزة

[الإِتْبَاع]

(الإِتْبَاع) هو أنواع : فمنه إِتْبَاع حركَةِ آخرِ الكلمةِ المعربة
 لحركةِ أوّلِ الكلمةِ بعدها كقراءة من قرأ : (الحمدِ لله)^(١) بكسر
 الدالِ إِتْباعاً لكسر اللام .

وإِتْبَاع حركةِ أوّلِ الكلمةِ لحركةِ آخرِ الكلمةِ قبلها كقراءة مَنْ

(١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١/ ١٨ :

« وهي أغرب ، لأن فيه إِتْبَاع حركة معرب لحركة غير إعراب » .

قرأ : « الحمدُ لله »^(١) بضمّ اللّام إبتاعاً لحركة الدّال .

وإبتاعُ حركةِ الحرفِ الَّذي قبل آخر الاسمِ المعرب لحركة الإعراب في الآخر وذلك في : « امرىء » و « ابنم » فإنّ الرّاء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو : « إن امرؤ هلك »^(٢) ، « ما كان أبوك امرأ سوء »^(٣) ، « لكلّ امرئ منهم »^(٤) ، وكذا « ابنم »^(٥) ، ولا ثالث لهما في إبتاع العين اللّام .

وإبتاع حركة الفاء اللّام ، وذلك في : « مرءٍ »^(٦) و « فمٍ » خاصة فإنّ الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّغات ، فيقال : هذا مرءٌ وفمٌ ، ورأيت مرأً وفماً ، ونظرت إلى مرءٍ وفمٍ ،

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .

(٢) النساء / ١٧٤ .

(٣) مريم / ٢٨ .

(٤) عبس / ٣٧ .

(٥) في اللسان : « بنو » ويزاد فيه الميم ، فيقال : هذا بئمك ، فإذا زيدت فيه الميم أعرب عن مكانين ومنهم : من يعربه من مكان واحد ، فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع التّون ، مفتوحة على كل حال وزيادة الميم فيه كما زادوها في : شدقم ، وشجعم لنوع من الحيات .

(٦) في ط فقط : « مرىء » بالياء والهمزة ، تحريف .

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ،
والأمر إذا لم يُفكَّ الإدغام فيهما في بعض اللغات فيقال : عَضُّ^(١) ولم
يَعَضُّ بالفتح ، وَفِرٌّ ولم يَفِرُّ بالكسر ، وَرُدُّ ولم يَرُدُّ بالضم / [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتاء حيثُ وُجِدَ
شَرْطُهُ كَتَمَّرٍ ، وَتَمَرَاتٍ بالفتح ، وَسِدْرَةٍ وَسِيدِرَاتٍ بالكسر ، وَغُرْفَةٍ
وَوُغُرْفَاتٍ بالضم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في : مُنْذُ فَإِنَّ الذَّالَ
ضُمَّتْ إِتْبَاعاً لحركة الميم ، ولم يُعْتَدَ بالنون حاجزاً . قال ابن يعيش :
« ونظيرهما في ذلك بناء « بَلَّة » على الفتح إِتْبَاعاً لفتحته الباء ، ولم يعتد
باللام حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

(٢) * لم يَلْدُهُ أَبَوَانِ *^(٢)

(١) ماضيه : عَضَضَ ، وَعَضَضَ كَسَمِعَ وَمَنَعَ .

(٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السراة أو لعمرؤ الجنبي نسبة إلى : جنب .
والبيت بتمامه :

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدُهُ أَبَوَانِ

وانظر همع الهوامع والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .

وفي الدرر ١ / ١٧٤ : الأصل ، يَلْدُهُ ، فسكن اللام للضرورة فالتقى
ساكنان ، فحرك الثاني بالفتح ، لأنه أخف .

فتح الدال إبتاعاً لفتحته الياء عند سكون اللام .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدْ ، قال ابن يعيش : «من قال : لُدْ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضمَّ الضَّمَّ بعد حذف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم : مِنْخِرٌ^(١) ، وَمِئِن ، وَمِغِيرَةٌ ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُئِنَّ بضم التاء إبتاعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِئِنَّ بكسر الميم إبتاعاً لكسرة التاء ، إذ النون لخفائها ، وكونها غنةً في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين» .

وقالوا : كَلَّ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ بكسر العين ، وَعَيْنُهُ حَرْفٌ حَلْتِي يجوز فيه كسر الفاء إبتاعاً لكسر العين نحو نِعِمَّ وَيَيْسُ .

ومنه : إبتاع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُرِنَتْ معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك . قال ابن دُرَيْدٍ في «الجمهرة» : تقول : «ما سمعت له جَرَساً^(٢)» ، إذا أَقْرَدْتَ ، فإذا قُلْتَ : ما سمعتُ له جِيساً ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإبتاع .

(١) في القاموس : «نَخَرَ يَنْخُرُ ، وَيَنْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .

والمَنْخَرُ بفتح الميم والحاء ، وبكسرهما ، وضمهما .

(٢) الجرس ، بفتح الجيم : صوتٌ خَفِيٌّ . وانظر النص في الجمهرة ٧٥/٢ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رَجَسُ نَجَسٌ^(١) ،
فإذا أفردوا قالوا نَجَسٌ .

ومنه إتياع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَحِبَتْهَا كقوله
تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَّأٍ بَنِيًّا يَقِينٌ ﴾^(٢) ، ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ
سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾^(٣) في قراءة من نَوْنِ الجميع ، وحديث :
« أَنْفِقْ بِلَالًا ، وَلَا تَخْشَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا » .

ومنه : إتياع كلمة لأخرى في فك ما استحق الإدغام كحديث :
« أَيْتَكَنْ / صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ »^(٤) ، فك [١٠]
الأدْبَبِ ، وقياسه الأدب إتياعاً لِلْحَوَابِ .

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي ١٨٦/١ واللسان : « نجس » . وفي الحديث :
« أعوذ بك من الرجس النجس . والرجس : العذاب كالرجز .
قال الفراء : « إذا بدءوا بالرجس ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا
بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنون . . . انظر
اللسان .

وفي هامش اللسان تعليق على قوله : « كسروا الجيم » والصواب كسروا
النون . وقد تنبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

(٢) النمل / ٢٢ ، وفي النشر ٣٣٧ / ٢ : قرأ أبو عمرو والبيزي بفتح الهمزة من
غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .

(٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المدنيان والكسائي ، وأبو بكر، ورويس . انظر
النشر ٣٩٤ / ٢ .

(٤) في القاموس : الحواب : الواسع من الأودية .

ومنه : إبتاع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث « أَرَجَعْنَ مَأزورات ، غير مأجورات ، والأصل : موزورات لأنه من الوِزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلب فيه من أجل الإبتاع ، لأن الأوّل ينبغي أن يجيء على القياس ، والإبتاع يقع في الثاني ، وإنما مأزورات على : « يا جل »^(١) ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالة فيه ، لأن « غدايا » في جمع غُدوة^(٢)

(١) في هـ ، وط : « يأجل » بالهمزة ، ولعل الصواب : « يا جل » كما في النسختين « ت » ، « م » بدون همزة ، لأن « يا جل » مضارع « وِجَل » . والأصل : « وِجَل يُوَجَل » ، ولم تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة .

قال ابن عصفور في الممتع ٢ / ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول : « يا جَل » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همزة للتخفيف ، وليس للإبتاع .

(٢) في اللسان : « غدا » الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابي قال : غديّة مثل : عَشِيّة لغة في غُدوة كـ « صَحِيّة » في صَحوة ، فإذا كان كذلك : « فـ » « غديّة » وغدايا « كـ » « عشيّة » و« عشايا » .

وقول السيوطي : جمع غُدوة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرّة وحرائر ، وَكَنَّة وَكَنَائِن^(١) .

ومنه : إتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث :
« لا دريت ولا تليت » ، والأصل : تلوت لأنه من التلاوة .

ومنه : إتباع ضمير المذكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، وربّ الشياطين وما أضللن » ، والأصل : أضلوا بضمير الذكور ، لأن الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنما أنت إتباعاً لأظللن ، وأقللن .

وكذا قوله في حديث المواقيت : « هن لهنّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحليفة وما ذُكر معها ، وإنما قيل : « لهنّ » إتباعاً لقوله : « هنّ » .

ومنه : إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللام عليه وهو علمٌ في قول الشاعر :

٢ = رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً^(٢) *

(١) الكنة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كن » .

(٢) تمامه قوله :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

وهو لابن ميادة يمدح الوليد .

من شواهد جمع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيوطي / ١

١٦٤ والخزانة / ١ ، ٣٢٧ ، ٣ / ٢٥٢ ، والإنصاف / ١ ، ٣١٧ ، وابن يعيش

/ ١ ، ٤٤ ، والعيني / ١ ، ٢١٨ ، ٥٠٩ .

قال ابن جرير : حَسُنَ دخول اللام في « اليزيد » لإتباع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « لما كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافاً إلى علم أو ما يجري مجرى الأعلام من الكنى والألقاب ، فلما كان « ابن » لا ينفك من أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من « ابن » ، لأنه لا ينوي [١١] فصله مما قبله ، إذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعةً للصلة

والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني ، ولذلك شبهه سيويه بأمرىء وأبني في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة ، وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيد بن عمرو ، وهند بنت عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نعتة ، وضمة زيد ضمة إتباع لا ضمة إعراب ، لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النصب نقول : رأيت زيد بن عمرو ففتح الدال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرّ مررتُ بزيد بن عمرو فتكسر الدال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن » .

وقد ذهب بعضهم : إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الباء بعده ، وهو فاسدٌ، إنما هو لكثرة استعمال « ابن » .

تَبِيَهُ

قال ابن جنى في المحتسب في قراءة « الحمد لله » (١) ، بالإتباع : هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر في استعمالهم أشدّ تغييراً كما جاء عنهم كذلك : لم يَكْ ، ولا أَدِرْ (٢) ، ولمْ أبلْ ، وأَيْش ، تقول : وجا يحيي ، وما يسوبحذف همزتيهما .

فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت « الحمد لله » كعَنْقُ وَطُنْبُ « و « الحمد لله » كإِبِلٍ وإِطِلْ (٣) ، إلا أن « الحمد لله » بضم الحرفين أسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإِتباع أن يكون الثاني تابِعاً

(١) الفاتحة / ٢ .

(٢) في المنصف ٢ / ٢٢٦ : « لا أدر » ، ومثل ذلك في المحتسب .

(٣) الإِطِلْ : الخاصرة .

للأول، وذلك أنه جارٍ مجرى السبب والمُسبَّب ، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رُتْبَةً من المُسبَّب ، فتكون ضمة اللّام تابعة لضمة الدّال ، كما نقول مُدٌّ وشدُّ ، وشمٌّ وِفْرٌ ، فتتبع الثاني الأوّل^(١) فهذا أقيس من إتباعك الأوّل للثاني في نحو اقْتُلْ ، اخرج^(٢) .

والآخر : أن ضمة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللّام في « لله » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء ، والأولى أن يغلب - الأقوى على الأضعف ، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب / البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضرب السّاقين إمك هابل^(٣) *

كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

(١) في ط : « والأول » بواو العطف ، تحريف .

(٢) في المحتسب : « ادخل » مكان : اخرج . انظر ٣٦/١

(٣) من شواهد : سيويه ٢ / ٢٧٢ ، والخصائص ٢ / ١٤٥ ، ٣ / ١٤١ ،

وتفسير القرطبي ١ / ١٣٦ ، والشافية ٤ / ١٧٨ ، وهذا الشاهد ليس له تنمة وليس له قائل معروف . قلل في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تتمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً : « لإمك » ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر =

وفي الكشافاً قرأ أبو جعفر : « لِلْمَلَائِكَةِ أُسْجُدُوا »^(١) ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابية بحركة الإِتباع إلّا في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمدِ لِلَّهِ »^(٢) .

فائدة :

قال ابن إياز^(٣) في (شرح الفصول) : أعلم أنّ العرب قد أكثرت من الإِتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصلٌ يُقاسُ عليه ، وإذا كانت

= الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إبتاعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: «مثل هذا ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضوعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

* اضرب الساقينُ أمك هابل *

بضم النون لأجل ضم الهمزة، والميم في رواية القرطبي مضمومة، انظر ١/٣٦ (١) البقرة / ٣٤ .

(٢) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٧٣ .

(٣) في ط فقط : « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية ٥٣٢ / ١ .

وابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفراء من « الحمد لله » بكسر الدال إتباعاً لكسره اللام ، وقلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أخوك يريدون أنا أخيك^(١) ، حكاه سيبويه ، كأن الإتباع في نحو : مُدٌّ وشُدُّ أجوز وأحسن ؛ إذ ليس فيهما نقلٌ خفيفٍ إلى ثقيل . وأما الساكن الحاجز فلا يُعتدُّ به لضعفه . انتهى .

فائدة

عُدَّ من الإتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ «أي»^(٢) في الحكاية ، ف قيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإعراب ، وإنما هي إتباع للفظ المتكلم على الحكاية .

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي^(٣) في كتابه المسمى « بالإعراب عن أسرار الحركات في

(١) في ت فقط : أبا أخوك - أبا أخيك ، تحريف . ولعل الصواب : أنا أخوك - أنا أخيك في حالة تصغيرها .

(٢) في ط : « اللائي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضراوي : هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاري الأوسي ، الخضراوي أبو الحكم ، كان حياً سنة ٦٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : « الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب » . وتسميته بالإعراب بالعين في البغية وفي النسخة المخطوطة « ت » انظر البغية ١ / ٥١٠ . وفي بقية النسخ بالعين .

لسان الأعراب : حركة المحكي في حال حكاية الرفع ، منهم من يقول : إنها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة .

ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفع على حالة النصب والجر ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النحاة، وأقيس بمذاهب البصريين ألا تراهم / ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع [١٣] في خبر : إن وأخواتها ، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتساع

عقد له ابن السراج باباً في «الأصول» فقال : اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف، وتعربُهُ بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم ، فالأول نحو : « واسئل القرية »^(١) ، والمعنى : أهل القرية ، و « لكن البر من آمن »^(٢) .

(١) يوسف / ٨٢ .

(٢) البقرة / ١٧٧ .

والثاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه
الوَحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتُون عاماً » والمعنى : وُلِدَ له الولد
سِتِينَ^(١) ، « بل مَكْرَ اللَّيْلِ والنَّهَارِ »^(٢) ، « نهاره صائم » ، و « لَيْلُهُ »
قائم » :

٤ = يا سارق اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) *

والمعنى : مَكْرُ في الليل صائم في النَّهَارِ ، سارقُ في الليلة .

قال وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به .

قال : وتقول : سِرْتُ فَرَسَخَيْنِ يومين إن شئت جعلتَ نَصْبَهُمَا
على الظرفية ، وإن شئت مفعولان^(٤) على السَّعة ، وعلى ذلك قولك :
سِيرَ به يومان ، فَتَقِيمُ « يومين » مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر : إن بَابِي المفعول له والمفعول معه نَصْبَا
على الاتساع ، إذ كان من حقهما أن لا يفارقهما حَرْفُ الجَرِّ ، ولكنه
حذف فيهما ولم يجزِ يا مَجْرَى الظروف في التَّصَرُّفِ ، وفي

(١) في ط فقط : « لستين » باللام .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ / ٤٨٥ ، ١٧٢ / ٢ ، ١٧٩ ، وهمع الهوامع رقم
٧٩٣ .

(٤) في ط : وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة : « جعلت » وفي النسخ المخطوطة
« مفعولان » بالرفع على تقدير فهما مفعولان .

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ، فدلّ تركّ العرب لذلك أنّهما بابان وضعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتّسع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأ وخبراً . وهذا كلّه كلام ابن السراج .

[الانتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلة مَنْ عقّد له باباً من النّحاة ، فأقول : قال أبو حيّان في شرح التّسهيل : الانتساع يكون في المصدر المتصرّف / فينصبُ مفعولاً به على التّوسّع والمجاز ، ولو لم يصح [١٤] ذلك لما جاز أن يُبنى لفعل ما لم يُسمّ فاعله حين قلت : ضَرِبَ ضَرْبٌ شديداً ، لأن بناءه لفعل ما لم يُسمّ فاعله فرع عن التّوسّع فيه بنصبه نَصْبَ المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيدا ، وأنا ضاربُ الضّرب زيدا .

قال في : « البسيط » : وهذا الانتساع إن كان لفظياً جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنوياً بأن يُوضَعَ بدل المفعول به ، فلا يجتمع معه ، لأنه كالعوض منه حال التّوسّع نحو قولك : ضَرِبَ الضّربُ على معنى ضرب الذي وقع به الضّربُ ضَرْباً شديداً ، فَوَضَعْتَ بدلَهُ مَصْدَرَهُ .

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التَّشْبِيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتِّساع معنًى فلا يجمع بين المتوسِّع فيه والمُطلق .
وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسَّع فيها فتكون مفعولاً كما
يتَّسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ،
ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة^(١) ، قال : وإذا توسَّع
بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تُجَمَّع رَغِيماً للمصدر^(٢)
وخاصة نحو: ضَرَبَ زيد ، وسَيَّرَ البريد ، فربَّما جازت التَّشْبِيه والجمعُ
بينهما^(٣) . انتهى .

(١) أي إذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد
جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية
الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر مع الهوامع ٣ / ١٢٩ ،
واللسان « عفا » .

(٢) في ط فقط : « المصادر » .

(٣) في الأشموني ٢ / ١١٥ . « واختلف في التَّوَعِي ، فالمشهور الجواز نظراً
إلى أنواعه ، نحو : سَيَّرَ زيد : الحسن والقبیح . وظاهر مذهب
سيبويه المنع ، واختاره الشلوين .

على أن الصَّبان يميز التَّشْبِيه والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله
قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأما الاتساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى : أنه يجوز التوسع في ظَرْف الزَّمان والمكان بشرط كونه متصرفاً ، فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية ، لأن عدم التصرف منافٍ للتوسع ، إذ يلزم من التوسع فيه كونه يُسندُ إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التصرف . وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى ، والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج ، وخفوق النجم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ »^(١).

ولا يمنع التوسع إضافة الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو سير عليه حينئذ .

الثانية : إذا توسع في الظرف جعل مفعولاً به مجازاً ، ويسوغ حينئذ / إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سرتُه ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفية سرت فيه ، لأن الظرف ، على تقدير « في » والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل .

وقال الخضراوي : الضمائر من الزَّمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يُسمع

(١) الأنعام ٩٤ .

نَحْوُ : يوم الخميس سفري إياه ، إلا أن يُقرن بفي ، فدلّ هذا على أن الضمائر لا تَنْتَصِبُ ظُروفاً ، لأن كل ما يَنْتَصِبُ ظُرفاً يجوز وقوعه خبراً ، إذا كان مما يصحّ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أر أحداً نبّه على هذا التنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظرف المتوسّع فيه المصدرُ على طريق الفاعليّة . نحوُ « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »^(١) ، وعلى طريق المفعوليّة ، نحو : « تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ »^(٢) ، والوصف كذلك نحو :

* = ٥ * يا سارقِ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(٣) *

ويا مسروقِ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ ، ذكرهما سيويه .

قال الفارسيّ : وإذا أُضيف إلى الظرف لم يكن إلا اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظُرفاً ، لأنّ «في» مقدّرة في الظرف ، وتقديرها يمنع إضافة إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامٌ لزيد .

وقال الخضراويّ : هذا غير ظاهر لأن المضاف يُقدّر باللام وبين

(١) سبأ / ٣٣ .

(٢) البقرة / ٢٢٦ .

(٣) شطريّت سبق ذكره رقم ٤ .

ومع ذلك^(١) لم يمنع من الإضافة .

قال : وقولهم : الظرف على تقدير « في » إنما هو تقديرٌ معنئى ، وليس المراد أنها مضمرة ولا مُضمَّنة ، ولذا لم تقتضِ البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظاً به وُجد في باب « لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدِّراً أوّلى .

قال^(٢) : نعم ، العِلَّةُ الصحيحة أن يقال : إن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليه الخافض صارت اسماً بدليل التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحة السين لا تكون إلا اسماً .

والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية

ما ذكره الأخفش في / كتابه : « الكبير »^(٣) من أنهم جعلوا الظرف [١٦] بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فعلٍ ليشبهه به من حيث كان أكثر

(١) في ط : « ومع وذلك » بزيادة الواو . تحريف .

(٢) القائل : ابن عصفور .

(٣) صاحب الكتاب : هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو

أحد الأخفش الثلاثة المشهورين . وقد نصّ السيوطي في البغية ١ / ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحو أشهرها : معاني القرآن ، وكتابه الكبير . وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه « معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت .

الظروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثنى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلَمَّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلوا فيها ما يُدْخِلون في الأسماء .

الرابعة : قد يُسند إلى المتوسّع فيه فاعلاً نحو : « في يوم عاصفٍ »^(١) ، « يوماً غَبُوساً قَمَطَيراً »^(٢) ، ونائباً عن الفاعل نحو : « وُلِدَ له ستون عاماً » :

و :

٦ = صَيِدَ عليه الليل والنهار *^(٣)

ويُرفع خبراً^(٤) نحو : الضربُ اليومُ ، قال بعضهم : ويؤكدُ وَيُسْتثنى منه ، ويبدل ، وإن لم يجز ذلك في الظرف^(٥) ، لأنه زيادة في الكلام غير معتمِدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كلِّ ظرف متصرف .

(١) إبراهيم / ١٨ .

(٢) الإنسان / ١٠ .

(٣) قائله مجهور ، وتمتته غير معروفة ، وهو من شواهد همع الهوامع رقم ٧٩٤ .

(٤) ت فقط : « ويرفع خبره » .

(٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر همع الهوامع ٣ / ١٦٨ .

وقال في « البسيط » : ليس التوسع مطرداً في كل ظروف
 الأمكنة ، كما في الزمان بل التوسع في الأمكنة سماع نحو : نحنا
 نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك ، ولا يجوز في « خلف » ،
 وأخواتها ، لا تقول : ضربت خلفك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا
 يتوسع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزمان ، وإنما كان ذلك ، لأن ظروف
 الزمان أشد تمكناً من ظروف المكان .

السادسة : لا يتوسع في الظرف إذا كان عامله حرفاً أو اسماً
 جامداً بإجماعهم ، لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف
 والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسع فيه مع « كان » وأخوتها ؟ قال أبو حيان :
 ينبي^(١) على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا
 تعمل فيه فلا توسع ، وإن قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أنه لا
 يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنما رفعت المبتدأ
 ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدي إلى واحدٍ فعلت^(٢) ، بالتشبيه
 وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ
 فيُمنع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذف في [١٧]

(١) ط فقط : « ينبي » .

(٢) في ط : « فعلنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعلت كان .

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجازاً فلم يُجمع عليها مجازان . والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّي إلى واحد بلا خلاف .

وهل يجوز مع المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة؟ خلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنه لم يُسمع معهما كما سُمع مع الأوّلين ، قالوا : يوم الجمعة صُمّتْه ، وقال :

٧ = * ويوم شهدناه سليماً وعامراً (١) *

لأنه ليس له أصل يُشبه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحق الأصل . وياب أعلم وأرى فرغ من : عَلِمَ وَرَأَى ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحّح ابن مالك الجواز مع التعدّي إلى اثنين ، والمنع

(١) لرجل من بني عامر . وتماهه :

* قليل سوى الطعن النّهال نوافلته *

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٩٠ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ والمقتضب ٣ /

١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ « يوماً »

بالنصب .

مع المتعدّي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبَّه به ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التّشبيه بدليل جريانه مع اللازم .

السابعة : إذا تَوَسَّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضَيَّف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصْب المفعول به تَوْسَعاً .

وهل يجوز أن يتوسّع في الفعل أكثر من واحد ، بأن يتوسّع معه في الظرف، ثُمَّ يتوسّع في المصدر؟ إن قلنا : يتوسّع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيثان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسع في المعنى ، وإن كان توسعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٨ = يا سارق الليلة أهل الدار^(١) *

وسببه أن التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعاً به المعنى ، ولا يكون معنى واحداً في محلّين من غير عطف ولا ما يجري مجراه / .

[١٨]

(١) سبق ذكره رقم ٤-٥ .

اجتماع الأمثال مكروه

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأول قالوا: في دَهْدَهْتُ الحجر: دَهْدَيْتُ قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأمثال^(١) ، وكذلك قولهم : في حا حازيْدُ : حَيْحَى زيدُ^(٢) قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهمما الشرطيّة ، ماما، قلبوا الألف الأولى

- (١) في سيبويه ١ / ٣٨٦ : « دَهْدَيْتُ » هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ بمنزلة : دَحْرَجْتُ ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بها ، وأنها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه .
- (٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢ / ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : « حا حَيْتُ جِيحَاءٌ مثل به في كتب التصريف ولم يفسر، وقال: لأخفش : لا نظير له سوى : عاعَيْتُ ، وها هَيْتُ » وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسر بما نصّه ، « قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جنّي في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : « وهذا من قولهم في زجر الإبل : حا حيت ، وعاعيت وها هيت إذا صَحَّتْ ، فقلت : حا ، وعا ، وها . . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسر « فتأمل » .

هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب إلى نحو شج ، وعم : شَجَوِي وَعَمَوِي
بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحو حَي : حَيَوِي ، وفي
نحو تَجِيَة ، تَحَوِي لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنِيَة ، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع
الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَّان قلبت الياء الثانية
واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكذا دينار ، وديباج ، وقيراط ، ودِيماس^(١) ، وديوان ،
أصلها : دِنَار ودَبَاج ، ودِوَان ، قلب أحدِ حَرْفي التضعيف ياءً لذلك .

ولَبِي أصله : لبب قلبت الباء الثانية التي هي اللام ياءً هرباً من
التضعيف فصار لبي ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار لَبِي .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في الثنية واواً .

قال الشلوبين ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما
همزة، والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبها واواً أولى من قلبها

(١) الدِيماس ويكسر : الكِنُّ والحَمَام ، جمعه : دياميس ، ودماميس . انظر
القاموس .

ياءً ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القُرب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروهٌ عندهم ، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياءً .

ومن الثاني^(١) : حذف أحدٍ مثلى ظللتُ ، ومسستُ وأحسستُ فقالوا : ظَلْتُ ، وَمَسَّتْ وَأَحَسَّتْ^(٢) .

وحذف إحدى الياءين من سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، ولَيِّن .

وقيل : وهو مقيس على الأصح . وقال ابن مالك : يُحفظ ولا يقاس .

وقال الفارسيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذفتُ الياء المشدّدة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب كراهة اجتماع الأمثال ككُرْسِيّ ، وشافعي ، وبُخْتِي^(٣) ، ومرمىّ إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسِيّ يباءين مشدّتين ، وستأتي علته .

(١) أي الحذف حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الامثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

(٢) وفي الممتع ٢ / ٦٦١ . « وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً لما تعدّر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك : أَحَسْتُ ، وَظَلْتُ وَمَسَّتْ » .

(٣) البُخْتِيّ بضم الباء : الإبل الخراسانية .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء / وكساء ، ورداء ، [١٩] وإداوة^(١) ، وغاوية ، ومعاوية ، وأحوى^(٢) ، لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات .

وبيانه : أن ياء التصغير تقع ثالثة فتُقلب ألف المدّ ياءً ، وتعود الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المدّ ، وياء بدل لام الكلمة .

ولفظة : غُطِيِي ، فتحذف الأخيرة ، لأنها طرفٌ،والطَّرْفُ ، محلّ التغيير ، ولأن زيادة الثقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن ألف المدّ ، ويقال : غُطِيِي^(٣) .

وفي إداوة تقع ياء التصغير بعد الدال ، فتقلب الألف ياءً ، وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها ، فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الألف ، وتحذف الياء الأخيرة ، ويقال : أدِيِي .

ويقال في غاوية ومعاوية : غُوِيِي ، ومُعِيِي .

وفي أحوى : أَحِيِي ذكره في البسيط .

(١) الإداوة بكسر الهمزة : المِطْهَرَة . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : الحَوَّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السواد ، وَحَوِي كَرَضِيِي فهو أَحَوِي .

(٣) في ط فقط : « غطيِي » تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَضْرِبُنَّ يا قوم ، وَلَتَضْرِبَنَّ يا هند ، فإن أصله : لَتَضْرِبُونَنَّ ، وَلَتَضْرِبِينَنَّ فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو: «أتحاجوني» كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية .

قال ابن عصفو في « شرح الجمل » : والتَّزِمَ الحذفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجوني » لأن اجتماعها مع النَّون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النَّون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها، ومخففة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبو البقاء في « التبيين »^(١) : تصغير « ذا » « ذياً » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة، وياء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [٢٠]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢ / ٣٩ : ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محي الدين العكبري المتوفى ٥٣٨ هـ ببغداد كتاب : « التبيين » وإنما المذكور هو كتاب « التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبوون . قال الشلوين : لأنه كان يؤدّي إلى اجتماع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلك لم يُردّ ، وأجرى الجمع على حكم المفرد . ولما كان هذا المانع مفقوداً في الثنية ردّ فقيّل : أخوان وأبوان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته : الأصل في يابُنّي : يابُنّي بثلاث ياءات ، الأولى : ياء التصغير ، والثانية : لام الكلمة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها ، لأن ما أوّل المثلين فيه مُسكّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانية غير مُدغمة فيها ، لأن المشدّد لا يُدغم ، لأنه واجب الحركة ، والمُدغم واجب السكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف ، فحذف الياء الثانية المتحركة المُدغم فيها ، وقال : يابُنّي بالسكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سيّد وميّت .

ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة^(١) : إنما لم تدخل اللام

(١) ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النحاس الحلبيّ النحوي ، المتوفى ٦٩٨ هـ .
ولم يذكر له السيوطي في البغية ١ / ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : « المقرّب » ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفياً ، لأن غالب حروف النفي أولها لام كـ «لا» ، ولم ، ولما ، ولن ، فيستثقل اجتماع اللامين - وطرد الحكم يأتي في باقي حروف النفي .

ومن الثالث^(١) : وجوب إظهار « أن » بعد لام كي ، إذا دخلت على « لا » نحو « لثلا يعلم » حذراً من توالي مثلين ، لو قيل : لثلا يعلم . ووجوب إبقاء الياء والواو في النسب ،^(٢) نحو : شديدة ، وضرورة ، فيقال : شديدي وضروري ، إذ لو حذفت ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقيل : شديدي وضروري لاجتمع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتهم المنسوب بـ « من دون أي » خلافاً للأخفش ، لما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكي^(٣) : المني^(٤) ، وأجاز الأخفش : الأبي .

ومن ذلك قال الشلوبين في « شرح الجزولية »^(٥) : إنما قدرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن اجتماع الأمثال يفر منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط : « إلى نحو » بزيادة « إلى » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط : تكرر كلمة : المكي المكي . تحريف .

(٤) في سيبويه ١ / ٤٠٤ : « هذا باب من ، إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه . وذلك قولك : رأيت زيدا ، فتقول : آمني ، فإذا قال : رأيت زيدا وعمراً ، قلت : المنين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : « المنين » .

(٥) الجزولية : مقدمة في النحول أبي موسى الجزولي تلميذ العلامة أبي محمد

الضمة في جاء القاضي ، وزيد يرمي ، ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما ، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو ، والحركة التي قبلها . والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خفوا بأن أسقطوا الحركة المستقلة .

[٢١]

قال ويدل على صحة هذه العلة ، أنهم إذا سکنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزُوْ ، وظَبِيْ لم يستثقلوا الضمة ، لأنه قد قلت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحركاً ، فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين ، وهو ثقيل ، فرفضوه لذلك ، ولم يُمكنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبَنَّ ، لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبَنَّ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه ،

= والجزئية : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .

انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِبُنَانُ .

قال ابن فلاح في « المغني »^(١) : فإن قيل : قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زَيْدِيٍّ من غير استئصال . قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة .

وقال ابن الدهان^(٢) في « الغرة » : إذا كُنَّا قد استئصلنا الأمثال في الحروف الصَّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحَرْفَيْنِ ، ومنه ما قَلَبْنَا أحد الحروف ، فمثال الأول : « مَدَّ » وأصله مَدَّد . ومثال الثاني : ظَلَّتْ وأصله ظَلَلْتُ ، ومثال الثالث :

٩ = * تَقْضِيَّ البازي^(٣)

(١) ابن فلاح : هو تَقِيَّ الدين منصور بن فلاح اليميني . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : « هو في النحو فرغ من تصنيفه في محرم سنة ٦٧٢ هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر ١٧٥١ .

(٢) ابن الدهان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين ابن الدهان النحوي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ . انظر البغية ١ / ٥٨٧ .

(٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه ٧٠٧ / ٤ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

= * إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر *

وأصله تَقْضَى ، فالأولى أن نستقلها في الحروف المعتلة .

فإن اعترض بَزَيْدِي واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ،
فالجواب أن ياء النسب في تقدير الطَّرْح كناء التأنيث .

وَمِنْ كراهة اجتماع المثلين فَتَحُ مِنْ^(١) الرَّجُلِ «وَالَمْ اللهُ»^(٢)
لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يَفْتَحُوا عَنِ الرَّجُلِ .

وفي (شرح المفصل) للسَّخَاوِي : لا يجوز : «إِنَّ أَنْ زِيداً مَنْطَلِقُ
يُعْجَبُنِي» عند سيويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع
اللفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيون ، فإن فصلت بشيء جاز
ذلك باتفاق نحو ، إنه عندنا أن زِيداً فِي الدَّارِ / .

[٢٢٢]

ومن ذلك قال السِّيرافي : إن قيل : لم وَجِبَ ضم الأول في
المُصَغَّرِ؟ قيل : لما لم يكن بُدُّ من تغير المصغَّر ليمتاز عن المكبَّر
بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم أولى ، لأنهم قد جعلوا
الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضم

* داني جناحيه من الطَّوْر فمَرَّ*

* تَقْضَى البازي إذا البازي كَسَرَ*

(١) أي فتح النون من « مِنْ » .

(٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن

عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينها ياء .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥

فاختاروا الضّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس
حرف الإعراب وجب تحريكه بالكسر، فلو كُسِرَ الأول لاجتمعت
كسرتان مع الياء فعدّلوا إلى الضّمة فراراً من اجتماع الأمثال .

إجراء اللازم مجرى غير اللازم
واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنّي باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قوله :

١٠ = * الحُمدُ لِلّهِ العليّ الأَجيلِ^(١) *

وقوله :

١١ = * تشكو الوجى من أظللٍ وأظللٍ^(٢) *

(١) لأبي النجم العجّليّ ، وتماهه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل *

من شواهد : الخصائص ٣ / ٨٧ ، والممتع ٢ / ٦٤٩ ، والطرائف الأدبية

٥٧ / ، والخزانة ١ / ٤٠١ ، والمنصف ١ / ٣٢٩ ، ٢ / ٣٠٢ ، وأوضح

المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩ ، واللسان « جلال » .

(٢) نسب في الخصائص ١ / ١٦١ للعجاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أممل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظل : ماتحت منسم البعير .

من شواهد : سيبويه ٢ / ١٦١ ، والنوادر / ٢٣٠ ، والمنصف ١ /

٣٣٩ ، والشافية / ٤٩١ ، وفي الشافية : « وظهر مُمل » موضع

« أممل » . وهي رواية ديوان العجاج / ١٥٥

وقوله :

١٢ = وإن رأيت الحَجِيجَ الرَّوَادِدَا

قواصراً بالعُمر أو مواددا^(١)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و « ضرب بكر» ، كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم ، فأذغم نحو : « ضرب بكر» ، و « جَعَلَ لَكَ » ،^(٢) فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكَوه من قول بعضهم : « عوى الكلبُ عَوِيَةً » . وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجرى بِنَائِكَ من باب : طويت فَعَلَةً ، وهو قولك : طَوِيَةً ، كقولك امرأة جَوِيَةٌ وَلَوِيَّةٌ ، من الجَوِي واللَّوِي^(٣) ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوِيَةً ، وجَوِيَّةً وَلَوِيَّةً فَصَحَّحت العين ولم تعللها^(٤) بالقلب والإدغام لأن الحركة فيها منويَّة .

(١) انظر النوادر / ٤٥٧ . وفيه « مراددا » مكان « مواددا » تحريف وانظر

الخصائص ١ / ١٦١ ، ٣ / ٨٧ .

(٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : « ضربتُكَر » و « وَجَعَلْتُكَ » .

(٣) في القاموس : « لوى » ، اللوي : وجع في المعدة .

(٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة. بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشددة .

« ولم تعلها » .

وعلى ذلك قالوا في « فَعِلَان » : من قَوِيَت : قَوِيَان ، فإن
 أسكنوا صَحَّحُوا العَيْن أيضاً [فقالوا : قَوِيَان^(١)] ولم يردوا اللام^(٢)
 أيضاً وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العَيْن ، فلذلك^(٣)
 قالوا : عوى الكلب عَوِيَةً تشبيهاً بامرأة جَوِيَةٌ وَلَوِيَةٌ وَقَوِيَان . / [٢٣]

فإن قلت ، فهلاً قالوا أيضاً على قياس هذا : طويت الشوب
 طوية ، وشويت اللحم شوية . ؟

فالجواب^(٤) ، أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا ، وأنه
 ليست لَعَوَى فيه مزية على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم
 وقائم^(٥) مزية يجب لها العَدْلُ بهما إلى جُشَمَ وَقُثِمَ على : مالك
 وحاتم ، إذ لم يقولوا : مُلِّكَ وَلَا حُتِمَ .

وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

(١) « فقالوا : قويان » سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .

(٢) أي الواو .

(٣) في الخصائص : فكذلك « بالفاء .

(٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :

« رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من « الخ .

(٥) في الخصائص : « ولا قائم » بزيادة : « لا » .

وفي القاموس : قائم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛

وفي ثقيف ، وهوازن . وَقُثِمَ : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود: ﴿فَقُلْ لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾^(١)، وذلك أنه أجرى حركة اللّام هنا - وان كانت لازمة - مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾^(٢) و ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(٣) وقول الشاعر:

١٣ = زيادتنا نعمانُ لا تنسينّها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو^(٤)
ويروى: خِف الله . ويروي:

* لا تنسينها تق الله *

ونحوه مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

١٤ = وأطلس يهديه إلى الزاد أنفُهُ
أطاف بنا واللَّيلُ داجي العساكر

(١) طه / ٤٤ .

(٢) آل عمران / ٢٦ .

(٣) المزمّل / ٢ .

(٤) في ط فقط: «زيارتنا» بالراء، تحريف .

وانظر الشاهد في النوادر/١٤٦، ٢٠٠ . وقد روى في موضع: «لا

تحرمتنا»، وفي موضع آخر: «لا تمحونها» وانظر أيضاً الخصائص

٢/٨٦، ٣/٨٩، والمحتسب ٢/٣٧٢ .

وابن الشجرى ١/٢٠٥، والشافية ٤/٤٩٦ .

وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلولي .

فقلتُ لعمرو صاحبي إذ رأيتُهُ

ونَحْنُ على خُوصٍ دِقاقٍ عواسيرٍ^(١)

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين ،
والتي كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، وكذلك شبه ابن مسعود حركة
اللام من قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ لَا ﴾ وإن كانت لازمة بالحركة في
التقاء^(٢) الساكنين في : ﴿ قُلْ أَللَّهُمَّ ﴾ و ﴿ قم الليل ﴾ وحركة الإطلاق
الجارية مجرى حركة التقاءهما في « سير » .

ومثله قول الضبي :

١٥ = في فِتْيَةٍ كلما تجمعت الـ بيضاء لم يهلعوا ولم يخموا^(٣)

يريد : ولم يخيموا ، فلم يحفل بضمة الميم ، وأجراها مجرى
غير اللازم مما ذكرناه ، وغيره ، فلم يُرِدْ العين المحذوفة من « لم يخم » .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ورأيتهُ » مكان : « إذ رأيتهُ »

وفي ط : « حوض » مكان : « خوص » ، وفي ت : « حوض » والصواب
من هـ والخصائص .

وفي هامش الخصائص ٨٩/٣ : الأطلس : الذئب . والخوص : الدقاق .
والعواسر من النوق : التي ترفع أذناها عند السير من نشاطها .

(٢) في الخصائص : « لالتقاء » .

(٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتأقلوا عن المعركة ، يقال : وُخِمَ الطعام : إذا
ثقل . انظر اللسان « وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما
اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦ = كَفَّكَ كَفُّ مَا تُلِيقُ دَرَهْمًا جُودًا وَأُخْرَى تَعَطُّ بِالسَّيْفِ الدَّمَا^(١)

وقول الآخر :

١٧ * ... بالذي تُرْدَانُ^(٢) *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللازم مُجرى اللازم قول بعضهم
[٢٤] في الأحمر / إذا خَفَّفْتَ همزته : لَحْمَر. حكاها أبو عثمان . ومن قال :
الأحمر قال حركة اللام غير لازمة ، إنما هي لتخفيف الهمزة ،
والتحقيق لها جائز^(٣) فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٨ - وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءٍ حِقْبَةً

فُبُخْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِخُ^(٤)

(١) من شواهد : الخصائص ٩٠/٣ ، والمنصف ٧٤/٢ ، وابن الشجري
٧٢/٢ ، واللسان : « ليق » ومعنى : ما تليق درهماً : أي ما تمسك .
وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسه .

(٢) من شواهد الخصائص ٩٠/٣ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .

(٣) في ط فقط « جار فيها » تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : « جائز
فيها » .

(٤) لعترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٩٠/٣ ، وابن الشجري ١٤٧/١ =

فأسكن الحاء التي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح
الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللّام^(١) .
وعليه قراءة من قرأه : « قَالُوا لَآن جِئْتُ بِالْحَقِّ »^(٢) فأثبت واو
« قالوا » لما تحرّكت لام « لان » والقراءة القوية : « قَالَلَانَ »^(٣) ،
بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قول الآخر :

١٩- حَدْبْدِي بَدْبَدِي مِنْكُمْ لَانَ إِنَّ بَنِي فِزَارَةَ بِنِ دُبْيَانَ^(٤)

= وفي الديوان / ٢١١ جاء الشاهد على النحو التالي :
تعرّيت عن ذكرى سُهَيْة جَفْبَةً فبح عنك منها بالذي أتت بائح
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .
(١) في الخصائص : للتخفيف اللام . وفي ط والنسخ المخطوطة
« لتخفيف » بلام واحدة .

(٢) البقرة/٧١ . وفي ط : « الآن » بإثبات الألف ، تحريف . وهذه القراءة
نسبت لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ . وانظر أيضاً الأشموني
٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٦/٩ . وانظر قراءة رقم ٢٢٧ في معجم القراءات
(٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ والجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ٤٥٥/١ .

(٤) في « ت » مكان : « حدبدي » : « خذبدي » . بالخاء والذال ، والباء
والذال . وفي « هـ » و « م » : « حدبدي » بالحاء والذال والباء والذال .
وفي الخصائص : « حدبدي بدبدي كلتاها بالذال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : « أين » إلى أبي المنهال . ونسب أيضاً
في اللسان : « حدب » إلى سالم بن داره يهجو مر بن رافع الفزاري ،
وروايته :

قد طَرَّقَتْ نَاقَتَهُمْ بِإِنْسَانٍ مَشِيًّا سَبْحَانَ رَبِّي الرَّحْمَنِ
أَسْكَنَ مِيمٌ^(١) « منكم » لما تحرَّكت لام « لأن » وقد كانت
مضمومة عند التحقيق في قوله : « منكمُ الآن » فاعتدَّ^(٢) حركة اللام
بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عادا لأولى »^(٣)
على هذه اللغة ، وهي قولك مُبْتَدَأًا : « لولى » ، لأن الحركة على
هذا في اللام أثبت منها على قول من قال : الحمر ، وإن كان حَمَلُهَا
على هذا أيضاً جائزاً ، لأن الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرك
فقد أدغم أيضاً في الساكن فحرَّك في : شَدَّ ومُدَّ وفِرَّ يا رجل وعض ،
ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

= * حدبدي حدبدي يا صبيان * الخ . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في
البيت .

وفي اللسان : الحدبدي : لعبة . والتطريق : أن يخرج بعض الولد ،
ويعسر انفصاله . والمشيأ : القبيح المنظر . هذا والبيتان ذكرا ضمن أبيات
أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ٢٩٣/١ . عرضاً .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « أسكن ضم ميم منكم » بزيادة كلمة :
« ضم » والصواب من الخصائص .

(٢) في ط فقط « فأعيد » بالياء ، تحريف .

(٣) النجم / ٥٠ . وانظر قراءة رقم ٨٧٨٨ في معجم القراءات .

٢٠ - أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عَمِيرٍ
أَرْتُ لَانَ وَضَلُّكَ أَمَ جَدِيدُ^(١)

أدغم تنوين «رث» في لام «لان» .

وَمِمَّا نَحْنُ عَلَى سَمْتِهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لِكِنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي ﴾^(٢) ، وأصله : «لكن أنا» ، فخفف الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها
على نون «لكن» فصارت لكتنا ، فأجري غير اللازم مُجْرَى اللَّازِمِ ،
فاستثقل التقاء المثليين المتحركين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثاني ،
فصار : لكتنا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قرأ : «قألان» فحذف الواو، ولم يَحْفَلْ
بحركة اللام أن يُظْهِرَ التَّوْنِينَ ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول :
لكتنا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوَابَةٍ^(٤) ، وجِيَالٍ^(٥) ، حَوَابَةٌ [٢٥]
وجيل ، فيصح حرفا اللَّيْنِ هنا ، ولا يقلبان لَمَا كانت حركتهما غير
لازمة .

(١) من شواهد الخصائص ٩١/٣ .

(٢) في ط «يجرى» .

(٣) الكهف / ٣٨ .

(٤) في القاموس : «الحَوَابُ» الواسع من الأودية والدلاء . وفي «ت»
و«هـ» : «حَوَابَةٌ» بالخاء ، تحريف . وفي ط : «جَوَابَةٌ» بالجيم .

وفي القاموس : «جوب» : الجُوبُ : الدلو العظيم .

(٥) جِيَالٌ : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رؤيا، ونؤى ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء من قَبْلِ أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضؤ ، ونؤ ، تخفيف : ضؤ ونؤ ، لتقدير الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسألت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مجرى اللازم، فقال: لكننا ، كيف قياس قوله إذا خفف نحو حَوَابَة وجيلال؟ أيقلب فيقول^(١): «حابة»، و«جال» أم يقيم على التصحيح^(٢) ، فيقول: حَوَابَة وَجَيْل؟ فقال: القلب هنا لا سبيل إليه ، وأوما إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فإن قيل: فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم: رُيَا وَرُيَّةً في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل: الفرق أنك لما صرّت إلى لفظ: رؤيا ورؤية^(٣) ، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيَا وَرُيَّةً، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو؛ ألا ترى إلى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنك لما

(١) في ط فقط: «أقلب فتقول». والصواب: أيقلب فيقول .

(٢) في ط فقط «على الصحيح»، تحريف .

(٣) في ط فقط: «رُيَا» ورؤية بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيماً على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .

قال وما يَجري من كل واحد ، من الفريقين مجرى صاحبه كثيرٌ ، وفيما مضى كفاية « انتهى »^(١) .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي :
أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلك قالوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي : رمى وغزا . انتهى .

(١) انظر هذا النص كاملاً في الخصائص ١٧/٣ ، ٩٣

إجراء المتصل مُجرى المنفصل وإجراء المنفصل مُجرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقتل القوم ، واشتموا فهذا بيانه بيان : «شئت لك» ، و«جعل لك» ، إلا أنه أحسن من قوله :

٢١ = * الحمد لله/العلي الأجلل (١) *

[٢٦]

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتل واشتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يَضْرِبُونِي ، وهما يَضْرِبَانِي أُجْرَى - وإن كان مُتَّصِلاً - مُجْرَى : «يَضْرِبَانِ نَعَم» ، و«يَشْتَمَانِ نَافِعاً» . ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نون ، ألا ترى أنك تقول : «يَضْرِبَانِ زَيْدًا وَيَكْرَمُونَكَ» ، ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يَضْرِبَانِي .

(١) سبق ذكره رقم ١٠ .

ومن أدغم نحو هذا واحتج بأن المثلين في كلمة واحدة ،
فقال : يضر باني « وقل أتأجونا^(١) » ، فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل ،
فتقول : قتل . ومنهم من يقول : قتل . ومنهم من يقول : قتل . ومنهم
من يقول : إقتل فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف ، لما كانت
الحركة عارضة للنقل^(٢) أو لالتقاء الساكنين .

ومن الثاني^(٣) قولهم : « ها^(٤) الله » أجري مجرى : دابة
وشأبة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تناجوا^(٥) » ، « حتى إذا أداركو

(١) البقرة / ١٣٩ .

وقراءة الإدغام نسبت إلى زيد بن ثابت ، والحسن ، والأعمش وأبن
محيصن ، والمطوعي .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر / ١ / ٤١٢ ، والجامع لأحكام
القرآن ١٤٥ / ٢ ، والكشاف / ١ / ٩٨ .

(٢) في « ت » و « م » ، « ط » : للثقل بالشاء ، وفي « هـ » والخصائص
« للثقل » بالنون .

(٣) في الخصائص : « ومن ضد ذلك » . والمراد بالثاني إجراء المنفصل
مجري المتصل .

(٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

(٥) المجادلة / ٩ . وفي ط والنسخ المخطوطة : « ولا تناجوا » بالواو
العاطفة . تحريف .

وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر / ٨ / ٢٣٦ .

فيها» (١). ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِّنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ أَيَّوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرُ (٢)

كذا أنشده أبو زيد : يُقَدَّرُ بفتح الرَّاءِ ، وقال : أراد النُّونَ « (٣) الخفيفة ، فحذفها ، وحذِفُ نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحَق في أنه نقض (٤) ، الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار ، والإيجاز .

لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ، ثم خفف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء « يقدر » ، فصار

(١) الأعراف / ٣٨ .

وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإثبات ألف : « إذا » على الجمع بين الساكنين ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٢٠٤/٧ . وانظر قراءة رقم ٢٥٠٣ في معجم القراءات .

(٢) للحارث بن المنذر الحرمي أو علي بن أبي طالب . من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ .

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي » مكان : « من » .

(٣) في ط : « نون الخفيفة » بحذف أل التعريفية .

(٤) في ط : « يقضي » تحريف . وفي ط أيضا اختار المصحح كلمة : « يقضي » وأشار في الهامش إلى أن الأصل : « نقض » فخطأ صواباً .

تقديره «أيوم لم يُقدَرَمْ ، ثم أشبع فتحة الرء فصار تقديره : أيوم لم يُقدَرَامْ ،^(١) فحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار بعد : يُقدَرَام .

واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الرء .

ونحو من هذا التّخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خفت الهمزة : المرأة ، والكمأة .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ بهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل^(٢) . قلت له : فأنت أبدأ تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

[٢٧]

ومن^(٣) إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله / :

* = ٢٣ * وقد بدا هُنْكَ من المثرز^(٤) *

فشبه هُنْكَ بَعْضُ فأسكنه ، كما يسكُن نحو ذلك ومنه :

(١) في الخصائص : مكان : « بعد » : « تقديره » .

(٢) في الخصائص : « المتصل » مكان : « المنفصل » .

(٣) ط فقط : « ومن ذلك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

(٤) للأقشير الأسديّ . وصدده :

* رُحِبَ وفي رَجُلَيْكَ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، وهمع الهوامع والدرر

رقم ٢٩ .

٢٤ = * فاليوم أشرب غير مستحب^(١) *

كأنه شبه « رَبِغَ »^(٢) بِعَضُدٍ ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقاً^(٣) *

هو مشبّه بقولهم في عِلْمٍ : عِلْمٌ ، لأنَّ تَرَلَّ^(٤) بوزنِ عِلْمٍ ،
وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

(١) لامرئ القيس . وتماهه :

* إثمًا من اللّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : « فاليوم أسقى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٩ ، والنوادر / ١٨٧ ، والخصائص
١/٢٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والخزانة ٣/٥٣٠ ، والمحتسب
١٥/١ .

(٢) في ط : « رفع » بالفاء ، تحريف .

(٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده :

* وهاتِ بَرِّ البَخْسِ أو دَقِيقاً *

والبخس : أرض تبت من غير سقي .

وانظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٤/٢٢٦ .
والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٣٧ ، واللسان
« بخس » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف ، تحريف .

٢٦ = * واحذَر ولا تكثر كَرِيأً أَعَوَجاً^(١) *

لأن تَرَكَ بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قراءة ، ، « ألم تَرَ إلى الملاء من بني إسرائيل »^(٢) بسكون الراء، ثم قال ابن جنِّي : وهذا الباب نحو من الذي قبله، فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسُن ولا يقاس ، ولكلُّ وجه .

(١) قاتلة مجهول . وبعده :

* عَلَجاً إذا ساق بنا عَفَنَجَا *

من شواهد : الخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٢٣٧ ، ٣/٩ ، والشافية ٤/٢٢٥ . برواية « أهوجا » ، وفي ط : ولا تكثر بالشاء، تحريف هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفننج : الجافي الأخرق .

(٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبد الرحمن السلمي .

وانظر المحتسب ١/١٢٨ ، والتصريح ١/٨٨ .

إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي

وقال أبو حيان : من الأول قولهم في النسب الى تحية :
« تحويّ بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأما القلب ففراراً من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحية
أجرتها العرب مجرى رمية ، ووزن رمية : فَعِيلَة كصحيفة ، فكما إذا
نسبت إلى صحيفة تقول : صَحْفِيّ كذلك إذا نسبت إلى رمية تقول :
رَمِيّ ، لأنك تحذف ياء المدة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما
حذفتها في صحيفة .

وأما تحية فالياء الأولى فيها ليست للمدة ، إنما هي عين
الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحية ، ثم أدغم ، وأجرى
الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلاً ، فقالوا : تَحَوِيّ .
قال : ومثل تحية : تثية ^(١) ، وهي التمكث قال : ولا أحفظ لهما

(١) في « ط » و « هـ » : « تثية » بالتاء والهمزة ، وفي « ت » و « م » ،
« ثنية » بالتاء والنون ، والثنية هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازَه أبو عليّ في ثنية ما همزته أصليّة نحو : قُراء
وُوضاء : قُراوان بالقلب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

[٢٨] وَغَيْرُهُ يَقْرَاهَا مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ لِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ فَيَقُولُ قُرَاءَانَ . /

ومن الثاني قولهم في ثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو
عِلْبَاء^(١) ، وَحَرْبَاء^(٢) : علباءان ، بالإقرار تشبيهاً لها بالمنقلبة عن
الأصل .

وقول بعض الكوفيين في ثنية نحو حمراء : حمراءان بإقرار
الهمزة من غير تغيير ، لأنه لَمَّا قَلَبْتَ أَلْفَ التَّائِيَةِ هَمْزَةً التَّحْقِيقِ
بِالأصْلِيَّةِ فَلَمْ تُغَيَّرْ . كالأصليّة .

= ولعلّ الصواب : ثنية كما في ط وهـ ، وفي القاموس : « أئى » : يقال :
تأبى بالمكان تلبث عليه وتأنى . وقد فسرها السيوطي بقوله : وهي
التمكث ، وكذلك فسرها البغداديّ في الخزانة ٥٢١/٣ عند تعرضه
لشرح بيتي سُحيم بن وثيل الرياحي وهما :

مررت على وادي السباع ولا أرى كواذي السباع حين يُظلم واديا
أقلّ به ركب أتوه تئية وأخوف إلا ما وفى الله ساريا
(١) علباء البعير : عصب عنقه .

(٢) الحرباء : دويبة تستقبل الشمس برأسها .

الاختصار

هو جُلّ مقصد العرب وعليه مَبْنِي أكثر كلامهم ، ومن ثمّ وضعوا باب الضّمائر ، لأنه أخصر من الظواهر خصوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً ﴾^(١) قام مقام عشرين ظاهراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتّصل .

وباب الحصر بيّلاً وإنما وغيرهما، لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع، لأنهما أغنيا عن العطف . وباب النائب عن الفاعل، لأنه دَلَّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، أ وعلى المفعول بوضعه ، وباب التنازع ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحلاً لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدّي كاللّازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

(١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنادي ، وأداوات الاستفهام والشَّرط فإن كم مالك ؟ يعني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثرُوا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كَلَمَ بِكَ ، ولم أُبَلِّ ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصلّة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التانيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش « في شرح المفصل » : الكناية ، التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْبٍ مِنَ الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السراج في الأصول : من الأفعال : ضَرْبٌ مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو : مات [٢٩] زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش : المضمورات ، وُضِعَتْ نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لِضَرْبٍ مِنَ الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قَلَّتْ حروفها كما قَلَّتْ حروف المعاني .

وقال أبو الحسن بن أبي الربيع^(١) في « شرح الإيضاح » :
قولهم ، لَلَّهْ دَرَكٌ مِنْ رَجُلٍ ، « مِنْ » فيه للتبعيض عند بعضهم ،
والتقدير لقد عَظُمَتَ من الرِّجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ،
والنكرة موضع المعرفة لِلْعَلَمِ وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كَلَّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل
الرِّجال يفعل هذا ، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة
موضع المعرفة لِفَهْمِ المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في « اللباب » وتلميذه الأندلسي في شرح
« المفصل » : إنما دخلت إنَّ على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير
الجملة وفي ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن
دخلت اللّام في خبرها كان آكد ، وصارت إنَّ واللّام عوضاً مِنْ ذِكر
الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أن المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك :
بلغني أن زيداً منطلق : بلغني انطلاقُ زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من : إنَّ

(١) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله
الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي الأشبيلي . توفي
٦٨٨ هـ .

ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

الشَّرْطِيَّة ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشَّرْطِيَّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)^(١) .

وتركيب أَمَّا المفتوحة من « أن » المصدرية ، و« ما » المزيدة عَوْضاً من « كان » في نحو : أَمَّا أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أَمَّا الشرطية عَوْضاً مِنْ حَرْفِ الشَّرْطِ وفعل الشرط وفاعله في نحو : أَمَّا زيد فقام .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمَّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ « مَنْ » وأردت الشَّرْطِ على الأناسي لم تقدر أن تفني بالمعنى الذي تفني به « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقْمُ أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو

جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يَقْمُ زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قائم مقام دِرْهِمٍ ودِرْهِمٍ^(٢) ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرراً هكذا ، وَمِنْ ثَمَّ قالوا : ثلاث مائة درهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئآت كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأوّل ، والثاني ، والمعدود ، فحَفَّفُوا بالتوحيد مع أمن اللبس . هكذا علَّله الزمخشري في « الأحاجي »^(٣) ، وأورد عليه السخاوي في شرحه أنهم

(١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفي ٧٧٧ هـ .

(٢) هكذا في النسخ « درهم » ولعلها دراهم بالجمع لأنها تقابل عشرة

(٣) انظر المحاجة بالمسائل النحوية للزمخشري ٥١٢٣/٢

قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء ، قال : والصواب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الأفراد عن الجمع لِثقل التأنيث ، بخلاف « الألف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأن الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمَّا بُني على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصغير معدولٌ به عن الوصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء ، وتغيير كلمة عن وصف المُسمَّى بالصُّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أن ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلَّ ذلك على أن التصغير معدولٌ به عن الوصف .

وقال الأندلسي : الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح « المفصل » : وصاحب « البسيط » : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلْمُ لا حْتَجَّتْ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدَّد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغني العَلْمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب « البسيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : العَلْمُ

[٣١]

عبارة عن / مجموع صفات .

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة

أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأما المبالغة فتعلم من لفظها فإن « هيهات » أبلغ في الدلالة على البعد من بُعد ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسماها تغنى عن وضعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرَّب^(١) كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر ، كما قالوا :

(١) في ط : « المعرب » بالعين ، تحريف صوابه من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرَّب من مؤلفات ابن عصفور . وقد حققه الأستاذ أحمد عبد الستار الجواربي . وتم طبعه ونشره .

والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١٤/١ في ترجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرَّب » .

عير وأتان ، وجَدَى وَعَنَاق ، وَحَمَل وَرَخِل^(١) ، وَحَصَان^(٢) وَحَجْر^(٣) ، إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة في الصّفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم ك«امرؤ» و«امرأة»، و«مرء» و«مرأة» في الحقيقي^(٤)، وبَلَدٌ وَبَلْدَةٌ في غير الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللَّفْظِ والعلامة للتوكيد، وجرّصاً على البيان فقالوا: كَبَشٌ وَنَعْجَةٌ ، وَجَمَلٌ وَنَاقَةٌ ، وَبَلَدٌ وَمَدِينَةٌ .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتصغير ، فإن أردت تخصيصه قلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجَيْلٌ، وكذلك لا يُصغَرُ الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل: ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشّلوّيين في (شرح الجزولية) : الفاعل إذا كان مخاطباً

(١) في ط : « وجمل ورجل » . صوابه من النسخ المخطوطة والقاموس .
والحمل : الخروف ، والرّخيل بالخاء على وزن : كَتِفٌ : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع: أرخل وريخال .

(٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانٌ كَسَحَابٍ : الدّرة .

(٣) الحَجْرُ : يقصد به : الحجر الكريم .

(٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازي .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء
افعل وما هو^(١) بمعناه نحو : قُمْ واقْعُد .

والثاني : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ
وَلِتَقْعُدْ / والأجود الأول ، لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢]
كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ
ولم يقولوا : قام أنا ، وقمت ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء
المستغني عنه في الأمر ، ولم يجيء في الضمائر في حال السعة .

وقال في البسيط : لَمَّا كان الفعل يدل على المصدر بلفظه ،
وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسمٌ للمصدر
ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقوا منه
أسماءها للزم الإتيان بالفعل ولفظ الزمان والمكان .

وفيه ذهب بعضهم إلى أن باب مَثْنَى وثَلَاث ورُبَاع معدولٌ عن
عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التعيين بأيّ إلى الهمزة وأم طلباً
للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك : أيّ

(١) في ط فقط : « وهو بمعناه » بإسقاط « ما » ، تحريف صوابه من النسخ
المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو؟

وقال ابن يعيش : فصل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسَمَى الأولى رَفْعاً ونَصْباً وجرّاً وجرماً ، والثانية ضَمّاً وفتحاً وكسراً ، ووقفاً ، للفرق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعاملٍ ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومن ثمّ لم يجوز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جنّي في المحتسب : أخبرنا أبو عليّ قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الجروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثمّ أيضاً لم يجوز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلاً من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائية عن الخير ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيان : لا يجوز حذف « لا » من « لا سيما » لأن حذف الحرف خارج عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلا حيثُ سُمع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروف المعاني إنما وُضِعَتْ بدلاً من الأفعال طلباً للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين . وما وُضِعَ مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسبه الحذفُ لها .

وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوز حذف^(١) جواب
أما لأن شَرَطَها حُذِفَ ، فلو حُذِفَ الجواب أيضاً لكان إجحافاً بها .

وقال صاحب « البسيط » : القياس يقتضى عَدَمَ حذف حروف
المعاني وعدم زيادتها ، لأن وضعها للدلالة على المعاني ، فإذا
حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضِعَتْ له ، وإذا حُكِمَ بزيادتها
نافى ذلك وَضَعَهَا للدلالة على المعنى ، ولأنهم جاءوا بالحروف
اختصاراً عن الجَمَلِ التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا
يسوغ حذفه ولا الحُكْمُ بزيادته ، فلهذا، مذهب البصريين المصير إلى
التأويل ما أمكن صيانةً عن الحُكْمِ بالزيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : تفسير قول أبي بكر : إنها
دخلت الكلام لِضَرْبٍ من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد
أغنت « ما » عن « أنفى » وهي جملة : فعلٌ وفاعلٌ .

وإذا قلت : قام القومُ إلّا زيداً ، فقد نابت « إلّا » عن
أستثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن « أعطف » ،
وكذا « ليت » نابت عن : « أتمنى » و « هل » عن أستفهم .

والباء في قولك : « ليس زيد بقائم نابت عن «حقاً»، و«البتة»

(١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

«وغير^(١) ذي شك .»

وفي قولك : أمسكت بالحبل نابت عن «مباشراً^(٢)»، و«ملاصقة يدي له» .

ومن في قولك : أكلتُ من الطعام ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسّمه . فإذا كانت هذه الحروف نوابب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات الظرف والخال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعلمته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه، وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف إنما جيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن [٣٤] أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن : أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيراً لقوة الدلالة على المحذوف فصارت^(٣) القرائن الدالة على المحذوف

(١) في ط : « والبتة غير » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « مباشرة » بالتاء .

(٣) في ط : « فصار » .

كالتلفظ به . وقال أيضاً: ليس الأصل في الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إن ولكنْ ورُبَ .

إذا اجتمع مثلاًن وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ :

فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتجاجوني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية خلاف .

ذهب سيبويه إلى الأول ورجحه ابن مالك : لأن نون الرفع قد

تحذف بلا سبب .

كقوله :

٢٧ = * أبيت أسري وتبيتي تدلّكي (١) *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يأمركم (٢) ، و « ما يُشعركم » (٣) ، في قراءة من سكن، ولأنها حركة ،

(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكَ الذُّكْي *

من شواهد : الخصائص ٣٨٨/١ ، والخزانة ٥٢٥/٣ ، وهمع الهوامع

والدرر رقم ١٠٨ ، والتصريح ١١١/١ ، وحاشية يس ٣٣٢/١ .

(٢) البقرة / ٦٧ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٢٤٩/١ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٢٠١/٤ ، والغيث / ٢١٣ .

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الثاني لأنها لا تدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكان ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور . وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني ، وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يُسرع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طرفٌ ؟ على قولين ، صحح أبو البقاء في اللباب أولهما / . [٣٥]

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنا ولكننا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثانية المدغم فيها ؟ القولان السابقان .

ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير ، لأنها اسم فلا

تُحذف . ثم رأيت ابن الصائغ^(١) قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال »^(٢) ما يدلّ على أنّ المحذوف نون ضمير النصب في قولنا : كأننا، وتاء تفعل في قولنا: هي تكلم^(٣) ، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوية لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللام الأصلية لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيويه^(٤) . وقال : لأن ما يحذف من المكررات إنما يحذف للاستثقال ، وإنما يقع

(١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزمردّي ، الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنفاته: (التذكرة) عدّة مجلّدات في النحو .

انظر البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسي ، ألفه ليصلح أخطاء الزجاج في كتابه : « معاني القرآن » . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .

أ - نسخة رقم ٥٢ - تفسير .

ب - نسخة رقم ٨٧٥ - تفسير .

ج - نسخة رقم ٦٩٩ - تفسير .

وقد عرّفت هذا الكتاب ، وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ - ٢٦٠ .

(٣) في ط فقط : « هل تكلم » . وأصل تكلم : « تتكلم » بتاءين .

(٤) في سيويه ١/٣٠٩ : « وكان الاسم - والله أعلم - (إله) فلما أدخل فيه

الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها .

ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام الجرّ لأنّ المعنى : لله أبوك ، وانظر : لسان

العرب : « لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأوّل .

ثم قال عقب ذلك : والذي رجّحه أبو عليّ أنّ المحذوف من إنّنا ، وكأنّنا إنّما هو النون الوسطى دون نون الضمير ، قال : لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير .

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فليني*^(١)

والأصل : فليني فحذف إحدى النونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان^(٢) ، وابن هشام . وفي البسيط أنه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني »^(٣) ورده أبو حيّان ، لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

(١) لعمر بن معد يكرب الصحابيّ يخاطب امرأته ، وصدده :

* تراه كالثغام يُعلّ مسكاً *

وهو من شواهد : سيبويه ٥٤/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٨١/ ، وشواهد

المغنى للبغدادي ٤٩٨/٢ ، ٩٤٧ « مخطوط » ، والخزانة ٤٤٥/٤ .

(٢) في ط : « ابن حيّان » ، تحريف .

(٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية ؟ قولان، أصحهما الثاني ، وعليه البصريون ، لأن الأولى دالة على معنى وهي المضارعة .

ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بأن الاستثقال في اجتماع المثلين إنما يحصل عند النطق بثانيهما، فكان هو الأحق بالحذف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا ﴾^(١) قال وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوف - [٣٦] من التاءين هي الثانية ، لأن المحذوف من التونين في القراءة / المذكورة إنما هي الثانية .

ورجحه الزنجاني^(٢) في « شرح الهادي » بأن الثانية هي التي

(١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة ابن عمرو ، وابن كثير ، وخارجه ، وابن معاذ ٦٨ انظر البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، وتفسير الكشاف ٨٩/٣ ، والمحتسب ١٢٠/٢ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٤/٢٤ .

(٢) الزنجاني : هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني

وكتابه : « شرح الهادي » أكثر الجاربردي من النقل عنه في شرح الشافية . وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ . وانظر البغية ١٢٢/٢ .

تُعَلَّ ، فتسكن وتدغم في « تَذَكَّرُونَ »^(١) فلَمَّا لَجِحَهَا الإِعْلَالُ دون الأولى لحقها الحذفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإِعْلَالُ .

السَّادِسُ : الفعل المضاعف على وزن : فَعِلَ نحو ظَلَّ ، وَمَسَّ ، وَأَحَسَّ ، إذا أسند إلى الضمير المتحرك نحو ظَلَّلْتُ ، وَمَسَّيْتُ ، وَأَحَسَّيْتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظَلَّتْ وَمَسَّتْ ، وَأَحَسَّتْ^(٢) ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللام ؟ قولان أصحهما الأول وبه جَزَمَ في التسهيل .

وقال أبو عليّ في « الإغفال » : قد حذف الأول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني^(٣) وذلك قولهم ظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ ، ونحو ذلك .

(١) أي أن الأصل : « تذكرون » .

(٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢/٦٦٠ ، ٦٦١ :

« فإن كان الثاني من المثليين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .

وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثليين تخفيفاً لما تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك : أَحَسَّتْ ، وَظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ . وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثليين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير ، فتقول : أَحَسَّ ، وَمَسَّ ، وَظَلَّ ، والإدغام ضرب من الاعتلال » .

(٣) أي يقال : ظَلَّتْ ، وَمَسَّتْ بفتح الظاء والميم ، وَظَلَّتْ وَمَسَّتْ بكسرهما .

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قول من قال : **ظَلَبْتُ وَمِسْتُ**، فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها في : **خِفْتُ وَهَيْبْتُ وَظَلْتُ** .

ولو كان المحذوف اللام دُونَ العين لتحرك ما قبل الضمير .

وكذلك قلب الأول من المتكررة نحو : دينار^(١) كما قلب الثاني نحو : **تَظَنَيْتُ^(٢)** ، و**تَقَضَّيْتُ^(٣)** .

وخففت الهمزة الأولى ، كما خففت الثانية نحو : « جاء أشراطها »^(٤) .

السابع - لا سِيَّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = **فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَّما**

عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ^(٥)

(١) وأصله : « دنار » بنون مشددة ، فأبدلت الياء من النون الأولى هروياً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنانير ، ودننير في التحقير . انظر الممتع ٣٧١/١ .

(٢) أصله : **تَظَنَّتْ** ، فأبدلت النون ياء هروياً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : **تَقَضَّيْتُ** ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .

وقالوا أيضاً : **تَفَضَّيْتُ** من الفضة .

انظر : الممتع ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ١٨ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « في » بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام ؟
اختار ابن جنبي: الثاني، وأبو حيان: الأول .

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف
سَيِّ من لا سَيِّما إلا أنهم لم ينصوا على المحذوف منها ، هل هو عينها
أو لامها ؟

الذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللام ، لأن الحذف
إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في العين .
وبعضهم يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما
سكونها ، والثانية متحركة ، والمتحرك أقوى من الساكن، فكانت الأولى
أولى بالحذف لضعفها .

والثاني : أنها زائدة ، والثانية منقلبة عن واو أصلية، والزائد / [٣٧]
أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذفت الياء الأخيرة لم تُرَدِّ الياء إلى
أصلها، لإرادة المحذوف . انتهى .
وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن - باب الأمثلة الخمسة إذا أُكِّد بالنون الشديدة نحو : والله

(١) « عقد وفائه » والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد .
انظر : شواهد المعيني علي الأشموني ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد المعيني
للسيوطي رقم ٤١٣ .

(٢) في كل النسخ « والأولى » والصواب: والثانية كما يقتضى الأسلوب .

لَتَضْرِبَنَّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .
التاسع - ذو بمعنى ضاحب ، أصله عند الخليل : « ذَوُّ »^(١) بوزن : « فَعْلٌ »^(٢) وعند ابن كيسان : « ذَوُّ »^(٣) بالفتح فحذف إحدى الواوین . قال أبو حيان : وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثانية ، وهي اللام ، وعليه أهل الأندلس وهو الظاهر ، والثاني : الأولى ، وهي العين وعليه أهل قرطبة .

العاشر : قال الشمس بن الصائغ في قوله :

٣٠ = أيها السائل عنهم وعني

لست من قيس ولا قيسُ مِنِّي^(٤)

(١) في سيبويه ٣٣/٢ : « وكان الخليل يقول : « هذا ذوُّ » بفتح الذال لأن أصله الفتح تقول : « ذوا » [أي في حالة التثنية] ، وتقول : ذوو [أي في حالة الجمع] .

(٢) في الأشموني ٧١/١ : ومذهب الخليل أن وزنها فَعْلٌ بالإسكان ولاهما وأو .

وعند سيبويه وزنها : فَعْلٌ بالتحريك ، ولاهما ياء أي « ذَوِي » .

(٣) وفي الأشموني ٧٢/١ : وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً .
أي : فَعْلٌ ، وَفَعْلٌ .

(٤) قائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن يعيش ١٢٥/٣ . « قيس » في الموضوعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .

وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش ابن يعيش في الموضوع المذكور .

الذي ذكروا أن المحذوف من : ميني وعيني نون الوقاية .
ويحتمل أن تكون باقية ، ونون من ، وعن هي المحذوفة إلا أن يقال : إن
الحروف بعيدة عن الحذف منها .

الحادي عشر: « ذا » المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع ،
وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن
ياء باتفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللام ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت
الخلافاً فيه محكياً في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن
المحذوف لامه ، لأنها طرفٌ فهي أحقّ بالحذف قياساً على الإعلال ،
ولأن حذف اللام أكثر من حذف العين ، فتعليق الحكم بالأعم أولى .

ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ، لأن العين
ساكنة ، والساكن أضعف من المتحرك ، فهو أحقّ بالحذف ، ولأنه لو كان
المحذوف لامه لعُدِمَت علة قلب الياء ألفاً ، لأن العين تكون ساكنة فلا
توجد فيها علة القلب ، وأما اللام فمتحركة ، فإذا حذفت العين وُجِدَت
علة الإعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله .

[٣٨]

الثاني عشر : قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا
إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾ (١) . إن أصل الفاء داخله على : إن
كان ، وأُخِرَتْ لِلزُّومِ الْفَصْلُ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ فَالتقى فاءان : فاء أما ، وفاء

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ .

جواب إن، فحذفت الثانية^(١) حَمَلًا على أكثر الحذفين ، نظائر^(٢) .

الثالث عشر: إذا صَغُرَتْ كساء قلت : كُسِيَّ ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التَّصْغِيرِ ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟ قولان ، نصّ سيبويه على الأول، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طَيْبٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ حَذَفَتْ إحدى الياءين : فقلت : طَيْبِي ، وَسَيْدِي تَخْفِيفًا . وقد جزموا بأن المحذوف الثانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالك وأبو حيان في

(١) في الجني الداني / ٥٢٥ : ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أَمَا » ، لا للشرط ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أَمَا » عليه . ولذلك لزم معنى جواب : « أَمَا » عليه .
 وذهب الفارسي في أحد قوليهِ : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب « أَمَا » محذوف .

وذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أَمَا » . وللشرط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقربين فروح ، ثم تقلّمت إن ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : « فأما إن كان من المقربين ففروح ، فالتقى فاءان ، فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار :
 « روح » .

(٢) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : « في » .

كتبهما .

وعَلَّه أبو حَيَّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحركة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق^(١) : « هَيْنَ وَلَيْنَ مُخَفَّفَانِ مِنْ هَيْنٍ وَلَيْنٍ والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من « أَيَّ » قال الشاعر :

٣١ = * تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيَهُمَا^(٢) *

وقد جزم ابن جنِّي في ذا بأن المحذوف الثانية ، وهي اللام لقلة حذف العَيْنِ ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾^(٣) فإنها ترسم بألف واحدٍ ، وتحذف

(١) انظر الفائق ٤/١٢٢ ، ١٢٣ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء

ثلاث : فهينةٌ لينةٌ عفيفةٌ مسلمةٌ تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش

على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتمامه :

* عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ *

وفي ط : « نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : « نظرت » بحذف التاء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ٤١/١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ١٢٤ ، وانظر

الديوان ٢٨١/١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار .

(٣) المُلْكُ / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة : =

الأخرى. كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقليل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن
الأصلية : أولى بالثبوت .

وقيل : الثانية ، وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان ، لأن بها
حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحذف ، ولأن
[٣٩] الأولى حُرِفَ مَعْنَى فِيهِ أُولَى بِالثَّبُوتِ . /

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنون نحو : رأيت عصاً
وقف عليه بالألف .

قال ابن الخباز : وكان في التقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف
التي هي بدلٌ من التنوين كما في : رأيت زيدا في الوقف ، قال :
وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيويه ، والباقية التي هي
بدل من التنوين .

قال : وكانت الأولى أولى بالحذف ، لأن الطارئ يزِيل حُكْمَ
الثابت .

= « أمتم » .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهما ، وإبدالها ، وتحقيقها ، وإدخال
الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٣٦٤/٢ .

قال : فإن كان المقصور غير منون نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتفاقاً .

وفي « شرح الإيضاح » لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النحويون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظاهر من كلام سيبويه أنها الألف الأصلية، وأن التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثلاثة ، في الرفع والنصب والجر، فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها .

وذهب المازنيّ إلى أنها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار «عَصَا» في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زيدا .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ : إلى أنها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر : تحية وثنية إذا نسبت إليهما قلت : تحوي وتأوي بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

الياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيان .

التاسع عشر : باب رمية ، ينسب إليه : رمويّ كذلك .

والمحذوف الياء الأولى، وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مَرَمِيّ إذا قيل فيه : مَرَمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى، وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة. جزموا به .

العشرون : قال صاحب «الترشيح»^(١) إذا صَغَرْت : أسود ، وعُقَاباً ، وقُضِيّاً ، وحماراً ، قلت : أَسِيد ، وَعُقَيْب ، وَقُضَيْبٍ وَحُمَيْر ، بياء مشددة مكسورة ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم ، فقلت : أَسِيدِيّ ، وَقُضَيْبِيّ بياء [٤٠] ساكنة / .

الحادي والعشرون : قال أبو حيان : إذا صَغَرْت : مُبَيِّطِر^(١) ، وَمُسَيِّطِر ، ومُهَيِّمِن أسماء فاعل من : يَبَيِّطِر ، وَسَيِّطِر، وهَيِّمَن : تحذف الياء الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وثبتت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتَّفَقَتان في كلمتين نحو : « جاء أَجْلُهُم »^(٢) « والبَغْضَاء إلى »^(٣) ، « أولياء أولئك »^(٤)

(١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

(١) البيطرة : معالجة الدواب ، والمبيطّر من صنعته كذلك .

(٢) الأعراف / ٣٤ .

(٣) المائدة / ٦٤ .

(٤) الأحقاف / ٣٢ .

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهُمْ من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول:المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها.حكاها السيد ركن الدين في شرح الشافية .

الثالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلت عينه كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقوام ، واستقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الزائدة لقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو : مَبِيع ، ومَصُون ، أصلهما : مَبْيُوعٌ ومَصُونٌ، ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى الساكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة، فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيهما حذف؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطرف .

وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف عين الكلمة، لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يستحي بياءين في لغة الحجاز ، وأما [٤١] تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة .

قال في (التسهيل) : فيحذفون إحدى الياءين . قال أبو حيان : إِمَّا التي هي لام الكلمة وإِمَّا التي هي عين الكلمة .

أما حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَحِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء .

وأما حذف عين الكلمة ، فقليل نقل حركة الياء التي هي عينُ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي « عين الكلمة » ، والياء التي هي لام، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثاني يكون وزنها يَسْتَفِل ..

السادس والعشرون : باب صحاري وعذاري فيه لغات : التّشديد وهو الأصل، والتخفيف هروياً من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المدّ ، لأنه

قد عهد حذفها ، ولأنَّ الكلمة خماسية ، والمُبدلة من ألف التانيث بمنزلة الأصلي، فَبِهي أحق بالثبوت، وما قبلها أحق بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون : قراءة ابن محيـصن : « سواء عليهم أنذرتهم »^(١) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنِّي في « المحتسب » : المحذوف الأولى، وهي همزة الاستفهام . قال : فإن قيل : فلعلَّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام ، وأما حذف همزة « أفعل » في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من : جاء وشاء أصله : جاءئِي وشاءئِي ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل : أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدِّمت في شاكٍ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فُعِل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل : «فالع» ، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

(١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيـصن في هذه القراءة : ابن كثير والزَّهري . وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٨٥ ، وتفسير الفخر الرَّازي ١/ ١٧٨ ، وتفسير الكشاف ١/ ٢٦ ، وانظر حاشية الخضري ٢/ ٦٣ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللّام ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ * (١)

و

٣٣ = * بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ * (٢)

[٤٢]

وفي المحذوف خلافاً : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

(١) قطعة من بيت تمامه :

..... * الذَّبِيلُ تطاول اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ *

وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس .

وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذَّبِيلُ : جمع ذابل بمعنى الضامر : كَرُكْعَ : جمع راكم .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو

من شواهد : سيبويه ٣١٥/١ ، والمنصف ١٦/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢ ،

والخزانة ٣٦٢/١ ، والمغني رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، والأشُموني

وحاشية الصبّان ١٥٣/٣ ، والعيني هامش الأشُموني ١٥٣/٣ ، والهمع

والدرر رقم ١٥٥١ .

(٢) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدوره :

* يا من رأى عارضاً أسرّ به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ٩٢/١ والخزانة ٣٦٩/١ ،

٢٤٦/٢ ، والمغني رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وذراعا الأسد ، وجبهة الأسد :

أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النحاس ، في التعليقة : قولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » : أجمعوا على أن هُنَا مضافاً إليه محذوفاً مِنْ أحدهما . واختلفوا : مِنْ أَيِّهَا حُذِفَ ؟ فمذهب سيبويه : حُذِفَ مِنَ الثَّانِي وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمَر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف . وَحَسُنَ ذَلِكَ وَشَجَّعَهُ كَوْنُ الدَّلِيلِ يَكُونُ مَقْدِماً عَلَى المدلول عليه .

ومذهب المبرد: أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قَالَهَا أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمَر إذ الأصل : يد مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَهُ . وَحَسُنَ ذَلِكَ عِنْدَهُ كَوْنُ الأولِ مَعْدُوماً فِي اللفظ فلم يَسْتَنْكِرْهُ لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحو زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِنَ الأولِ مع أن مذهبه في نحو : زيد زيد اليَعْمَلَات : أن الحذفَ مِنَ الثَّانِي .

قال ابن الحاجب (١) : إنما اعترض بالمضاف الثاني بين

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ يا سنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين، ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب .
 وأما هنا فلو كان قائم خبراً عن الأول لوقع في موضعه، إذ لا
 ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نحو : «زيد
 قائم وعمرو» من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كل من المبتدئين عامل في الخبر، فالأولى إعمال
 الثاني لِقُرْبِهِ :

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة
 الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التردّد ، وإلا فلا تردّد في أن
 الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .

انظر : الطالع السعيد/١٦ ، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ . وله ترجمة وافية
 في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن
 من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن
 ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ،
 وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .

وقد نفاها أيضاً الأغاني ١٩/٣ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .

وهو من شواهد : سيويه ٣٨/١ ، وابن الشجري ٣١٠/١ ، والأشموني
 ١٥٢/٣ ، واللسان : « فجر » .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ * (١)

الحادي والثلاثون : « ذات » أصلها : ذَوِيَّةٌ ، تحرّكت الواو والياء فقلب كل / منهما ألياً فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [٤٣]

قال ابن هشام في (تَذَكَّرْتَهُ) (٢) : وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ هَلْ الْمَحذُوفُ فِيهَا الْأَلْفُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةَ ؟ فقياس قول سيويه والخليل في: إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياس قولهما في مثل: مَصُونٌ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ الثَّانِيَةَ .

الثاني والثلاثون : قولهم : « لاه أبوك » في « لِلهِ أبوك » قال الشلوبيين في تعليقه على كتاب سيويه : مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللامّ للتعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللامّ المَعْرِفَةُ ، ولام الله الأصلية والمبقاة لام الجرّ ، فُتِحَتْ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا كَمَا تَفْتَحُ مَعَ الْمَضْمَرِ ، قال :

(١) لضايء بن الحارث البرجمي . وصلره :

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *
 من شواهد : سيويه ٣٨/١ ، والمغنى ٩٥/٢ ، والخزانة ٣٢٣/٤ بومع

الهوامع والدرر رقم ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ .

(٢) ذكر السيوطي : أنها في خمسة عشر مجلداً . انظر : دائرة المعارف

الإسلامية ١/٢٩٦ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأن في مذهبكم حَذَفَ الجارَّ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حَرَفُ معنى ، وأما أنا فلم أَحْدِفْ حَرَفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قال السُّلُوبين : وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي التَّرجيح بين حَرَفَ الجَرِّ وحرف الأصل ، فَزَعَمْنَا أَنَّ المحذوف حرفَ الجَرِّ ، وَزَعَمَ أَنَّ المحذوف اللّامُ الأَصْلِيَّةَ .

ورجَّح مَذْهَبُهُ بأن حرفَ الجَرِّ لِمَعْنَى ، وفيه إبقاء عمله . وينبغي أن يترجح مذهبنا ، لأنه قد ثبت حرفَ الجَرِّ محذوفاً ، وعملُهُ مَبْيُحِيٌّ في نحو : « خير عافاك اللهُ »^(١) .

وفي مذهبه ادعاءُ فَتْحِ اللّامِ ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللّامَ الجارَّةَ قوم بأعيانهم، لا يفعل ذلك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : « لاه أبوك » بالفتح فدل على أنها ليست الجارَّة ، إذ لو كانت الجارَّة لما فتحها إلا مَنْ لُغْتُهُ أن يقول : المال لَزِيدٍ وَلَعَمْرٍو، فهذا يؤيد ما ذهبنا إليه . انتهى .

(١) أشار السيوطي في الهمع ٢٢٥/٤ إلى هذا المثل بقوله :

تقول العرب : « خير بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى ، وجواز الجر أولى » .

الثالث والثلاثون : « الآن »^(١) أصله : « أوان »^(٢) ، ثم قيل : حُذِفَت الألف بعد الواو، وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها، فوقعت بعد الهمزة . حكاهما في « البسيط » .

(١) في ط فقط : « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
 (٢) وفي ط فقط : « لوان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والهمع
 ١٨٤/٣ حيث ذكر أن أصله : « أوان » ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت
 لالتقاء الساكنين .

وردَ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسواد .
 وقيل : حذفت الألف ، وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ،
 ورواح ، استعملوه مرة على فَعَل ، ومرة على فَعَال كزَمَنَ وزمانٍ .

فصل [في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيان : اختلف النحويون في أيّ الحرفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل : [٤٤] إلى أن الزائد هو الأوّل / فاللام الأولى من « سلّم » هي الزائدة، وكذلك الزاي الأولى من « بِلَزٍ »^(١) .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسي عنه: إلى أن الثاني هو الزائد .

حجة الخليل أن المِثْلَ الأوّل قد وقع موقِعاً يكثر فيه أمهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائدة ساكنة ، ثانية نحو : حَوْقِل وَصَيْقِل ، وكاهل . وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سلّم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرْدَد^(٢) وما أشبهه مما تحرك في المضاعفان ،

(١) بِلَزٍ : المرأة القصيرة .

(٢) القَرْدَد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرْدَدِه أي وجهه .

الأول : هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس : أن الثاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزدادان متحركتين نحو **جَهْوَر**^(١) و**عِثِير**^(٢) ، ورابعين نحو **كَنْهَوْر**^(٣) ، و**عِغْرِيَة**^(٤) ، فإذا كان الثاني من سلم وبلز زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيان ولا حجة فيما استدلّ به الخليل ويونس ، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير .

وأما سيبويه فقد حكم بأن الثاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يدلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصحيح فذهب الفارسيّ : إلى أن الصحيح مذهب سيبويه ، واستدلّ على ذلك بوجود : « اسحنكك »^(٥) و« اقعنسس »^(٦) وشبههما في كلامهم .

(١) في القاموس : « جهر » : جَهْوَر : كجعفر : اسم موضع .

(٢) عِثِير : التراب . (القاموس) .

(٣) كَنْهَوْر : « كَسْفَرَجَل » قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال . وانظر القاموس .

(٤) في القاموس : يقال : أسد عِغْر وعِغْرِيَة ، وعِغْرِي ت : شديد .

(٥) اسحنكك الليل : أظلم ، واسحنكك الكلام عليه : تعذر (القاموس) .

(٦) اقعنسس : تأخر (القاموس) .

قال : وذلك أن النون في أفَعَنْلَلْ من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصليين نحو : احرَنْجَم^(١) ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصليين لثلاثي يخالف الملحق الملحق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل ، والثاني هو الزائد .

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور : إلى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب في تصغير : « صَمَحَمَح »^(٢) : صَمِيح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصلي ، وإبقاء الزائد .

والثاني : أن العين إذا تَضَعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فذلك

[٤٥] الحرف / لا يكون إلا زائداً ، ، نحو : « عَثَوَيْل »^(٣) ، « عَقَنْقَل »^(٤) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في صَمَحَمَح هي

(١) احرنجم : يقال : احرنجم القوم أو الأبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا . (القاموس) .

(٢) (في القاموس : « صمَح » : الصمحمح : الرجل الشديد .

(٣) في القاموس : « بمثل » العثوئل : القدم المسترخي .

(٤) في اللسان : « عقل » العقنقل : ما ارتكمت من الرمل ، وتعقل بعضه ببعض . ويجمع : عقنقلات ، وعقائل .

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لثلاً يكون في ذلك كَسْرٌ لما استقرَّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاَّ بِحَرْفٍ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المثلثين في هذين الموضعين هو الأول حُمِلَتْ سائر المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثاني والثالث في « صَمَحَمَح » ونحوه ، والثالث والرابع في « مَرْمَرِيس »^(١) وأن الثاني في نحو « أَعْنَسَس » والأول في نحو عَلمٌ أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرِيماً على عادته .

وفي « البسيط » اختلف في « مُغْدَوِدِن »^(٢) هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية ؟ فعلى الأول يقال في تصغيره : مُغَيِّدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثاني : مُغَيِّدِن بقلبها ياءً ؛ لأنها

(١) في القاموس : « مرس » ، المرمريس : الداهية ، والأملس ، والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

(٢) في القاموس : « غدن » : المُغْدَوِدِن من الشجر : الناعم المشئي ، والشاب الناعم .

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألتني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم : هذان بالتشديد ، ما النون المزيدة ؟ .

قلت : الأولى ، فقال : قال الفارسي في « التذكرة » : هي الثانية ، لئلا يفصل بين ألف التثنية ونونها ، ولا يفصل بينها . قلت له : يكثر العمل في ذلك ، لأننا نكون زدنا نوناً متحركة ، ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا ، فتحرّكت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرته تكون زدنا نوناً ساكنة ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافة ، وتقصير الصلة . انتهى .

وقال الشلّوبين : قال بعض النحويين : إن النون الثانية بدل من

اللام المحذوفة من « ذا » .

[٤٦] ومن ذلك قول زهير / :

٣٦ - أراني إذا ما بيتُ بيتُ على هوى

فشمُّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غادياً^(١)

(١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت » وعلى ذلك

فلا شاهد في البيت .

وقد أنكر السيوطي في شرحه لشواهد المغني ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد =

وقول الآخر :

٣٧ = * فرَأَيْتُ ما فِيه فُتْمٌ رُزِئْتَهُ (١) *

قال السخاوي في « شرح المُفَصَّل » : أحدُ الحَرْفَيْنِ فِيهِمَا زائد : الفاء أو ثَم . قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة ثَم إلا نادراً فإلْقِضَاءُ بِزِيَادَةِ الْفَاءِ أَوْلَى .

وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثَم : وقيل ثَم هي الزائدة دُونَ الْفَاءِ لِحُرْمَةِ التَّصَدُّرِ .

تنبیه

[في باب اقعنسس]

باب اقعنسس ، قال ابن مالك : ثاني المِثْلَيْنِ فِيهِ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ لَوْقُوْعِهِ مَوْقِعَ أَلْفِ اِخْرَنْبِي (٢) .

= لزهير .

والشاهد من شواهد : ابن الشجري ٣٢٦/٢ ، والخزانة ٥٨٨/٣ ، ٢٢١/٤ ، ومع الهوامع والدرر رقم ١٦٠٣ ، والأشموني ٩٥/٣ برواية : « عاديا » بالعين .

(١) لأبي كبير الهذلي كما في الخزانة ٥٨٨/٣ ، وقد ذكر عرضاً وتكلمته

* فلبثت بعدك غير راضٍ مغمري *

وفي نسخ الأشباه : « زريته » مكان : « رزئته » .

(٢) في الأشموني ٨٨/٢ : اِخْرَنْبِي الديك : إذا انتفش للقتال .

قال أبو حيان : جهة الأولوية أنه لما ألحق احرنبى باخرنجم ، و احرنبى من باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للإلحاق إلا أخيراً وهي الألف وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السين الثانية، فلذلك حُكِمَ عليها بأنها الزائدة، ليجري باب الثلاثي في الإلحاق مجرى واحدًا ألا ترى أنهما مشتقان من الحَرْبِ والقَعْسِ ، فلذلك كان الأولى أن تكون السينُ الثانية هي الزائدة .

فصل

[في مسائل مختلفة]

(١) - تاء التانيث :

وبناظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة : أجمع النحاة على ما أن فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاءً ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفصحى .

واختلفوا أيهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيون: إلى عكس ذلك .

واستدلَّ البصريون بأن بعض العرب يقول التاء في الوصل والوقف كقوله :

٣٨ = * الله نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ (١) *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل عنها
وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧]
نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه ، فالمصير
إلى أن التاء هي الأصل أولى ، لما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول .
واستدلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التغيير ،
والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن
ما جاء في محلّ التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس
في محلّ التغيير .

(٢) - النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد
ورجل - منطلقين فتنصب ، « منطلقين » على الحال تغليبا للمعرفة ، ولا
يجوز الرفع ، ذكره الأندلسي في « شرح المفصل » .

(١) لأبي النجم ، وتمامه :

* من بَعِلِمَا ، وبَعِلِمَا ، وبَعِلِمَتْ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ،
والشافعية ٢١٨/٤ ؛ والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٢١ ،

(٣) - المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر ، وبذلك استدلسوا على أنه الأصل والمؤنث فرغ عليه .

وهذا التغليب يكون في الثنية، وفي الجمع، وفي عود الضمير، وفي الوصف، وفي العدد .

(٤) - اجتماع طالبين :

إذا اجتمع طالبان منها روعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للأول منهما ، إذا لم يتقدّمهما شيء .

ومنها - أن العرب راعت المتقدم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البط، وعندني ثلاث من البط ذكور، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنها - قال الكوفيون إذا تنازع عاملان : فالأولى إعمال الأول جرياً على هذه القاعدة ، إذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي ، فكونه أصلياً أو منقلباً عنه أولى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبيين في شرح الجزولية، وبني عليها أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) - اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَيْتَ طَيًّا ، والأصل طَوِيًّا . ذكره ابن الدَّهَّان في الغُرَّة .

(٦) - اجتماع ضميرين ؛

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو : قُمْنَا .

وإذا اجتمع / مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قُمْتُمَا . [٤٨]

(٧) - تمام الفعل بفاعله :

إذا تمَّ الفعل بفاعله أشبهها حينئذٍ الحرف ، فلذلك لم يستحقَّ الإعراب . ذكره ابن جنِّي في « الخاطريَّات »^(١) قال : وَجْهٌ شَبِهَ الْفِعْلَ وفاعله بالحرف أنهما جزءاً الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تَقُمْ أَقُمْ^(٢) ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ .

(١) عرفه ابن جنِّي نفسه بقوله : « ما أحضرني الخاطر من المسائل المشورة بما أملتته ، أو حصل في آخر تعاليفي عن نفسي، وغير ذلك مما هذه حالته وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحقِّقه ٦٤/١ .

(٢) أي أن الجواب مجزوم بفعل الشرط وفاعله المضمَر .

(٨) - الاشتراك والمجاز :

إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ : إِنَّ اللَّامَ فِي نَحْوِ : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ^(١) هِيَ لَامُ السَّبَبِ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ ، لَا لَامٍ أُخْرَى تَسْمَى : الصَّيْرُورَةَ أَوْ لَامَ الْعَاقِبَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْمَجَازُ وَوَضَعَ الْحَرْفَ لِمَعْنَى مُتَجَرِّدٍ كَانَ الْمَجَازُ أَوْلَى ، لِأَنَّ الْوَضْعَ يُؤْوَلُ فِيهِ الْحَرْفَ إِلَى الْإِشْتِرَاقِ ، وَالْمَجَازَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وقال ابن فلاح ^(٢) في « المغني » : اختلف : هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال ؟ قال : والثاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرّة » الكلمة تطلق مجازاً على الجُمْلِ المركّبة . فإن قيل : هلاً كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة ؟ .

أجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى ، وإذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلّة فادعاء الترادف أولى ، لأنّ باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلّة ، مثاله ، قولهم : سبط وسبّط ،

(١) القصص / ٨ .

(٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨ .

ودمث ودمثر وهندي وهندي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض
أمران : أحدهما : أن يكونا أصليين ، وبصير هذا من الترادف .

والآخر : أن تقول حذف الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا
يمكن أن يدعي أن الراء زائدة ، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان
ادعاء الأصالة في كل من الكلمتين أولى من ادعاء أن أصلهما واحد ،
وأنه حذف لام الكلمة شذوذاً، وأنهما لفظ واحد/ . [٤٩]

(٩) - الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في
اللفظ أولى . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللفظ خَدَمَ المَعْنَى ، وإنما
أتى باللفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه
ترجيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ = * وجيران لنا كانوا كرام (١) *

على القول بأنها تامة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدُوا فيما مضى ،

(١) للفرزدق ، وصدرة :

* فكيف إذا مررت بدار قوم *

من شواهد : سيبويه ٢٨٩/١ ، والمخزاة ٣٧/٤ ، والمغني رقم ٥٢٨ ،
والمعيني ٤٢/٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشموني ٢٤٠/١ ، وانظر ديوانه
٢٩٠/٢ .

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) - نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء . ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصل » ، وَمِنْ ثَمَّ قَطَعْتَ هَمْزَةَ « أُصِمْتَ » أَسْمًا لِلْفَلَاةِ ، وَأَصْلُهُ فَعَلَ أَمْرًا .

(١١) وقوع « ابن » بين عَلمين :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها : أنه يحذف التنوين ، من الأول ، لأن العَلمين مع ابن كشيء واحد نحو : جاء زيدُ بنُ عمرو . قال ابن يعيش : وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله :

٤٠ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(١)

قال فَحَذَفُ التَّنْوِينَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو بِمَنْزِلَةِ حَذْفِهِ مِنْ « جَعْفَرِ بْنِ عَمَارٍ » .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال :

(١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين / ١٥ .

رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَنْ زَيْدَ بنَ عمرو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .
ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبع لشيء
من التّوابع أصلاً .

الثالث : إذا نُودِيَ نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصّفة
منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحدهما : الضّم
على الأصل ، والثاني : الإبتاع ففتح الدّال من « زيد » إبتاعاً لفتحة
النّون .

قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حق الصّفة أن تتبع
الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصّفة .

والعلّة في ذلك : أنهما جُعِلَا لكثرة الاستعمال كالاسم
الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأوّل، ويبتدأ بالثاني
فيقال : ابن فلان .

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه
لا ينوي فضله بما قبله /

أسبق الأفعال

قال الزّجاجي^(١) في كتاب « إيضاح علل النحو »^(٢) : « اعلم أن أسبق الأفعال في التّقدّم الفعلُ المُستقبل ، لأن الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعدَمُ سابقٌ، ثم يصيرُ في الحال، ثمّ يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالماضي ، فأسبق الأفعال في الرتبة المُستقبل ، ثم فعل الحال ثم فعل الماضي^(٣) .

فإن قيل : هلاً كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المُستقبل لا يُشركه فيه غيره، ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماضٍ ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المُستقبل الأسماء بوقوعه

(١) هو أبو القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي .
توفي سنة ٣٣٧ هـ .

انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ، طبع دار النفائس في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِلَ الفِعْلُ المستقبَلُ بلفظ واحدٍ يقع لمعنيين ، ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفظٍ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سيّ ، فقالوا : سيّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع^(١) الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضِبُعان^(٢) الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضُبُعان ولم يقولوا ضِبُعانان .

قال أبو حيان : العربُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن ، وذّر، وواذر، وبقولهم : رجل آلي^(٣) عن أعجز، وامرأة عجزاء عن أليا^(٤) في أشهر اللغات .

(١) ضَبُع : بفتح الضاد وضَمّ الباء ، وسكونها : مؤنثة جمعها : أَضْبُع ، وضِبَاع ، وضُبُع . انظر القاموس .

(٢) بكسر الضاد كما في القاموس .

(٣) الألية : العجيزة أو ما ركب العَجُز من شحم ولحم . وجمعه : أليات والأايا ، ولا تقل : إلية ، ولا لية .

ويقال : كبش أليان ، ويحرّك ، وألى ، وآلٍ ، وآلي .

انظر القاموس : « الألية » .

(٤) في ط فقط ألباء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : « أليا » .

وقد عقد ابن جني في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء .

قال سيبويه : اعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُستغني عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتة .

فمن ذلك : استغناؤهم بترك عن وذر ، وودع / ويلمحة عن [٥١] ملمحة ، وعليها كُسر ملامح ، وبشبهه عن مشبهه ، وعليه جاء : مشابه ، ولبيلة عن ليلاة ، وعليها جاءت : ليال^(١) .

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١ = * في كل يوم ما وكل ليلاة^(٢) *

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة ، وكذلك استغنوا بَأَيْتُق^(٣) عن أن يأتوا به والعين في موضعها ، فالزموه القلب أو

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « لياي » بالياء ، والأوضح أن تكون ليالٍ كقاضٍ كما جاءت في الخصائص ٢٦٧/١ .

(٢) ورد هذا الشاهد في الخصائص ٢٦٧/١ على النحو التالي :

في كل يوم ما وكل ليلاة حتى يقول كل راءٍ إذ رآه * يا ويحه من جملٍ ما أشقاه

وورد أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٧٣/٥ ، والشافية ١٠٢/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى دلم أبو زغيب . .

(٣) في ط : « أيتق » بتقديم النون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

الإبدال ، فلم يقولوا : أُنُوِّقُ إِلَّا فِي شَيْءٍ شَاذٍّ . حكاه الفراء .

وكذلك اسْتَغْنَوْا بِقِسِيٍّ عَنْ قُوُوسٍ . فلم يأتِ إِلَّا مَقْلُوبًا .

ومن ذلك اسْتَغْنَوْهُمْ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ عَنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ نَحْوِ ،
قولهم : أَرْجُلٌ لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ .

وكذلك « آذَانٌ » جَمْعُ أُذُنٍ لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ .

وكذلك شُسُوعٌ^(١) لَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ .

وكذلك أَيَّامٌ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِيهِ جَمْعَ الْكَثْرَةِ .

وكذلك اسْتَغْنَوْهُمْ بِقَوْلِهِمْ : مَا أَجَوَّدَ جَوَابَهُ عَمَّنْ هُوَ : « أَفْعَلُ مِنْهُ » ،
في الجواب .

واسْتَغْنَوْهُمْ بِاشْتِدَادٍ وَافْتِقَرُوا عَنْ قَوْلِهِمْ : فَقُرٌّ وَشَدٌّ وَعَلِيهِ جَاءَ
فَقِيرٌ .

ومن ذلك اسْتَغْنَوْهُمْ عَنِ الْأَصْلِ مَجْرَدًا عَنِ الزِّيَادَةِ بِمَا اسْتُعْمِلَ
مِنْهُ حَامِلًا لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ صَدْرُ صَالِحٍ مِنَ اللَّغَةِ ، كَقَوْلِهِمْ : حَوْشَبٌ^(٢) لَمْ

(١) في ط ، وت : « شوع » تحريف ، صوابه من هـ ، م ، والخصائص وفي
اللسان : « شمع » : شُئِعَ النعل : قبالها الذي يشدُّ إلى زمامها ، والزمام :
السير الذي يعقد فيه الشُّع .

والجمع : شُسُوعٌ ، لا يكسر إلا على هذا البناء .

(٢) في القاموس : « حشب » : الحوشب : الأرنب ، والعجل ، والشعلب

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كَوَكَبٌ ، لم يستعمل منه كَكَبٌ .

ومنه قولهم : دَوْدَرَى^(١) ، لأنها لا نعرف « ددر^(٢) » ومثله كثير في ذوات الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة .

فمن الأربعة فلنُقَس^(٣) ، وَصَرَنْفَح^(٤) ، وَسَمِيدَع^(٥) وعميثل^(٦) ، وَسَرَوَمَط^(٧) ، وَجَحْجَبَا^(٨) ، وَقُسْقَب^(٩) وَقُسْحَب^(١٠) ، وَهَرَشَف^(١١) .

= الذكر ، والضاير ، والمتفخ الجنيين : (ضِدُّ).

(١) في ط والنسخ المخطوطة : دردرِي ، وفي الخصائص : دَوْدَرِي وفي القاموس « دزر » : الدَوْدَرِي كَيْهَرِي : الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .

(٢) في ط : « دردر » تحريف .

(٣) الفَلَنْقَس : هو البخيل الرديء .

(٤) الصَّرَنْفَح : هو الصباح .

(٥) السَمِيدَع : السيد الكريم .

(٦) العميثل : الشيط .

(٧) السَّرَوَمَط : الجمل الطويل .

(٨) جحجبا : حيٌّ من الأنصار .

(٩) القسقب : هو الضخم .

(١٠) القسحج : هو الضخم أيضاً .

(١١) الهرشف : الكبير المهزول ، والعجوز المسنة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش الخصائص ٢٦٩/١ .

ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيْق (١) ، وَحَنْبَرِيْت (٢) ،
وَدَرْدَبِيْس (٣) وَعَضْرَ فُوْط (٤) ، وَقِرْطَبُوْس (٥) ،
وَقَرْعَبْلَانَة (٦) ، وَفَنْجَلِيْس (٧) .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثنين ، وبأثنين عن واحدٍين ،
وبسته عن ثلاثين وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرين ، وما
جرى هذا المجرى .

وأجاز أبو الحسن (٨) : أَظَنَنْتَ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، ونحو ذلك ،

-
- (١) الجَعْفَلِيْق كما في القاموس : العظيمة من النساء ؛
(٢) حَنْبَرِيْت كما في القاموس : ضعيف جدًا ، وماء حَنْبَرِيْت : ماء خالص .
(٣) صِيغَة دَرْدَبِيْس ورد ذكرها في الممتع ٣٠١/١ ، وفسرت في الهامش
بأنها : الذاهية .
(٤) صِيغَة عَضْرَ فُوْط : ورد ذكرها في الممتع ١٦٥/١ ، ٢٨٩ ، ٧٣٤/٢ ؛
وهي ذكر العطاء .
(٥) صِيغَة قِرْطَبُوْس ورد ذكرها في الممتع ١٦٤/١ : وهي الناقة العظيمة
الشديدة .
(٦) صِيغَة قَرْعَبْلَانَة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١٦٥/١
ويذكر أبْن عَصْفُوْر أنها لا تسمع إلا من كتاب : « العين » فلا ينبغي أن
يلتفت إليها .
(٧) فَنْجَلِيْس كما في القاموس : هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط :
« وفنجليس » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
وانظر الخصائص ٢٦٩/١ .
(٨) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : / استغنت العرب عن ذلك بقولهم: [٥٢] جَعَلْتُهُ يَظُنُّهُ عَاقِلًا . انتهى . كلام ابن جنِّي (١) .

وقال الزَّمخشرِي في (الأحاجي): سُرادق وحمّام وِبَوّان (٢) في الأسماء ، وسِبْخَل (٣) وسِبْطَر (٤) في الصّفات لم يجمعوها إلّا بالألف والتاء وهي مذكّرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناءً به عن التّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيء (٥) .

ومن ذلك استغناؤهم بـ «إليه» عن «حتاه» (٦) وبـ «مثله» عن

= مسعدة ، وقد توفي ٢٢١ هـ . انظر البغية ١/٥٩٠ ، ٥٩١ وأن يكون :
أبا الحسن الأخفش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد
٣١٥ هـ . انظر البغية ٢/١٦٨ .

(١) وانظر الخصائص ١/٢٧١ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : «بَوّان» وشك مصحح الطبعة الثانية من الأشباه فذكر في الهامش : «كذا في الأصلين» ولعله «إيوان» مع أن إيوان يكسّر فيقال : أواوين كما في القاموس . والصواب : بَوّان وهو شعب مشهور سجّله المتنبّي في شعره بقوله :

يقول بشعب بَوّان حصاني أعن هذا يسار إلي الطعان

انظر ديوان المتنبّي ٤/٣٨٩ .

(٣) السَّبْخَل : كـ «قَمَطَر» الضخم من الضب ، والبعير ، والسّقاء والجارية . انظر القاموس .

(٤) السَّبْطَر : كَهَزْبَر : الماضي الشهم ، والسبب الطويل ، والأسد يمتدّ عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : «أشياء» تحريف .

(٦) في ط فقط : «حتاه» بالثاء ، تحريف ، والصواب : «حتاه» أي حتّى التي تكون بمعنى إلى .

« كَهْ » (١)

وقال سيويه : وقد يجمعون الشيء بالتاء ، ولا يجاوزون به استغناءً ، وذكر سيّات (٢) وشيآت (٣) .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه ، وشيابه عن الجمع بالألف والتاء .

وقال الشلوين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبضع وأبتع في باب التوكيد بكليهما ، كما استغنوا عن جمع امرىء (٤) بقولهم : قوم .

وقال أيضاً : كأنّ العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره ممّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه وكان هذا هنا ، ليكون ذلك كالتيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا ، واستغنوا بذلك عن اللوتيا . في تصغير اللاتي ، لعدم تمكّن التصغير في الأسماء المبهمة .

(١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

(٢) في القاموس : بيّة القوس بالكسر مخففة : ما عطف من طرفيها جمع : « سيّات » .

(٣) في القاموس : الشية كجدة : الشاء .

(٤) في ط فقط : امرء بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عَشِيٍّ عن تصغير : قصر^(١)
بمعناه .

ويقولهم : في جمع صَبِيٍّ وغلّام : صَبِيَّةٌ وغلّمةٌ عن أَصْبِيَّةٍ
وأغلّمةٌ .

ويقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصباح ،
وسيمان ، عن : « صَفْرَاءٌ » و« صُبْحَاءٌ » ، و« سَمَاءٌ » .

ويقولهم : في نحو: وَلِيٍّ وَغَنِيٍّ : أولياءٌ وأغنياءٌ عن فَعْلَاءٍ .

ويقولهم : حُكَّامٌ ، وَحُفَاظٌ جمع حاكمٍ وحافظٍ عن جمع حكيم
وحفيظ .

قال أبو حيان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن
مالك في « التسهيل » : إنهما جمع حَكَمٍ وحفيظ^(٢) على وجه
النِّدْوَرِ .

قال وكذا قولهم : بَرَّرَةٌ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمع بَرٍّ^٢
بجمع بَارٍّ ؛ إذ قد سمع بَارٌّ ، وِبَرَّرَةٌ ، وليس جمعاً لـ « بَرٍّ » ندوراً خلافاً ،

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « قصر » ، وفي القاموس : « قصر »
كَمَقْعَدٍ ، ومَنْزِلٍ ، ومَرْحَلَةٍ : العَشِيُّ . وعلى ذلك فقد تكون الكلمة :
« مقصر » بفتح الصاد أو كسرهما .

(٢) في ط فقط « وحفظ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والتسهيل
. ٢٧٤/

لما قال في : « التسهيل »^(١) .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر .

[٥٣] وفي « البسيط » باب أفعل فعلاء / وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناءً بفعلاء أو فعلى عن التانيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغني بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به، كما استغني بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدعُه تركاً ، ويمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُه فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فيمّا جاء من الجَمْع لمفرد مقدر : باطل وأباطيل . وقياسُ مفرده : أبطال أو إبطال .

وعروض وأعاريض ، وقياس مفرده : إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

(١) وانظر التسهيل / ٢٧٤ .

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشلوبيين : ولذلك جعل فيه التّونين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكون فيه فعلٌ ولا حرفٌ ، فدَلَّ ، ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه .

وأيضاً، فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلَمَّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما . انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب « إيضاح علل النحو » :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تُحَدَّثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلَّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب ، والإعراب [٥٤] داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني والإعراب فقد^(١) وجب أن يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لحدته ، وأنتم مُقَرَّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقة لها ، وهذا لازمٌ على أوضاعكم ومعانيكم^(٢) .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطي منه هذا النص / ٨٣ .

(٢) في الإيضاح : و « مقاييسكم » مكان : « ومعانيكم » .

الجواب : أن يقال : هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث^(١) والمُحْدِث ولا العِلَّة والمعلول^(٢) ، وذلك أنا نقول : إن الفاعل في جِسْمٍ فِعْلاً ما مِنْ حَرَكَةٍ وغيرها سابقٌ لِفِعْلهِ ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول : إن الضَّارِبَ سابقٌ لِضَرْبِهِ الَّذِي أَوْقَعَهُ بِالْمَضْرُوبِ ، لا يجب^(٣) من ذلك أن يكون المضروب أكبر سناً من الضَّارِبِ .

ونقول أيضاً : إن النَّجَّارَ سابقٌ للباب الذي نَجَّرَهُ ، ولا يَجِبُ من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَّرَ منه الباب .

وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الذي هو الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفْضُ والجَزْمُ ، ولا يجب من

(١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .

وفي ط فقط : « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأيضاح .

(٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

(٣) في ط فقط : « ولا يجب » بالواو .

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نص الزجاجي في الإيضاح / ٨٣ ، يتوقف عليها فهم النص فبعد قوله : « الذي أوقعه بالمضروب » سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : « لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً الخ . وبهذا يستقيم النص .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها. وهذا شيء بين وواضح.
انتهى (١).

(٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤.

الاسم أخف من الصفة

وذلك أنّ الصفة: ثقلت^(١) بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ،
وتتحمل الضمير ، وفرّع على ذلك فروع :

منها : أن الجمع بالألف والتاء تسكن فيه العين في الصفة
ك « صَعْبَةٌ » وصَعْبَات ، وَجَذَلَةٌ^(٢) وَجَذَلَات وعيشة رَغْدُ^(٣) وعيشات
رَغَدَات ، وَطَرِيقٌ نَهْجٌ ، أي واضح وطَرِقٌ نَهْجَات .

وتحرّك في الاسم كجَفْنَةٌ وَجَفْنَات وهِنْدٌ وَهِنِدَات ، وَسِدْرَةٌ ،
وَسِدِرَات ، وَغُرْفَةٌ وَغُرْفَات ، قال :

٤٢ * لنا الجَفْنَات الغُرَّ يَلْمَعُن فِي الضَّحَى^(٤) *

وشدّ تحريك الصفة في قولهم : شاة لَجِبَةٌ^(٥) ، وشياه لَجِبَات ،

(١) في ط فقط : « ثقلت » بالباء ، تحريف .

(٢) في القاموس : وَكِرْمَةٌ جَذَلَةٌ كَفَرِحَةٌ : نبتت وَجَعُدَتْ عيدانها .

(٣) في القاموس : عيشة رَغْدٌ ، وَرَغْدٌ .

(٤) لحسان بن ثابت . ديوانه / ٢٢٢ وتمامه .

* وَأَسِيفَانَا يَقْطُرُنْ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا *

(٥) في القاموس : اللَّجْبَةُ محرّكة : وَاللَّجْبَةُ بكسر الجيم ، وَاللَّجْبَةُ كـ : « عِنْبَةٌ » :

[٥٥] أي: قليلات / الألبان

وقال أبو عليّ من العرب : مَنْ يُحْرِكْ لَجْبَةً فِي الْإِفْرَادِ فَجَاءَ الْجَمْعَ عَلَى لُغْتِهِ .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ - أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدُنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خُفُوقًا وَرَفُضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ (١)

قال في « البسيط » : وإنما فعل ذلك فرقاً بين الاسم والصفة .

وُخِصَّ الْأِسْمُ بِالْحَرَكَةِ لِحَفَّتِهِ ، وَثَقُلَ الصِّفَةُ :

= قل لبنها، والغزيرة : ضدّ أو خاص بالمعزى وجمعه : ليجاب ولجبات .

(١) الشاهد لذي الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .

وهو من شواهد : المقتضب ١٩٢/٢ ، والمحتسب ٥٦/١ ، ٢٧١/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٥ ، والخزانة ٤٢٣/٣ . وقد وقع في هذا البيت تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أبت ذكر من عودن بزيادة : « من » وفي ط ، وت : و « رقصات » بالقاف والصاد ، تحريف صوابه من ه ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .

ورفضات الهوى بالفاء والضاد المعجمة كما نصّ على ذلك البغدادي في الخزانة ، وهو من قولهم : رَفُضْتُ الْإِبِلَ تَرْفُضُ كَضْرَبٍ يَضْرِبُ رَفُوضاً: إذا تبددت في المرعى حيث أَحَبَّت . وفي رواية ابن يعيش « أتت ذكر » مكان : « أبت ذكر » وقد رفض هذه الرواية البغدادي في الخزانة حيث قال : « إن في بعض نسخ الشرح أتت بالمشناة على أنه من الإتيان ، ولم أره في نسخ الديوان ، وعندني منه - والله الحمد - أربع نسخ » .

قال: وبيان الصفة من أوجه:

أحدها: أنها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني: أنها تناسبه في تحمل الضمير .

الثالث: أنها تناسبه في العمل .

الرابع: أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه . فلما نُقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل »: الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ، وَعِلْمٌ وَجَهْلٌ . والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروب ، وما أشبههما من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الجلية ، ومضري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى: أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلاً، فهذه الكلمة تدل على شيئين:

أحدهما: الذات، والآخر: السواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية ، ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .

وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلّق باللّغة في « المزهر » ونذكر هنا
[٥٦] فوائد متعلّقة بالنحو / .

الأولى : مذهب البصريّين : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل . قال أبو البقاء في
« التّبیین » : ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم
في ذلك بيانُ شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والثاني : أن المشتق فرع على
المشتق منه ، فأما الحدّ ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرّمانيّ وهو قوله :
الاشتقاق : اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، فقد تضمّن
هذا الحدّ معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرّض للفرع والأصل .

أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصّناعة ، غيرهما في صناعة
الأقيسة الفقهيّة .

فالأصل ههنا : يراد به الحروف الموضوعّة على المعنى ووضْعاً
أولياً .

والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نوعٍ تغييرٍ ينضم إليه معنى زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضَرْبُ مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرباً، ولا يدل لفظ الضَرْبُ على أكثر من ذلك، فأما ضَرْبٌ وَيَضْرِبُ وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضاد والراء ، والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضَرْبِ ومعنى آخر .

وقال الزمكاني في « شرح المفصل » : مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر مشتقٌ من الفعل، وعكسه^(١) للخلاف في حدّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بالفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(٢) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « ذُو الْوَجْهَيْنِ لَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾^(٣) فشيبه المشتق وليس

(١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .

(٢) الروم / ٤٣ .

(٣) الرحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجْتِنَان .

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بين اللَّفْظَيْن مُشَارَكَةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .
أما المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق .

[٥٧] واما المشاركة في الحروف الأصول، فلأنهم لا يقولون : إن / الكاذب والمائِنَ من أصل واحد .

وأما التغيير من وجهٍ فلا بدّ منه وإلا لكان هو إِيَّاه .
ثم إن التّغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون بتغيير حركة، ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كَلَّ بَصْرِي كُلوْلاً وَكِلَّةً^(١) وَحَسَبْتُ الحِسابَ حَسْباً وَحَسْبَاناً^(٢) .
وقَدَرْتُ الشَّيءَ من التَّقْدِيرِ قَدْرًا وَقُدْرَانًا ، وَقَدَرْتُ على الشَّيءِ بمعنى قَوَيْتُ عليه قُدْرَةً وَقُدْرَانًا وَمَقْدِرَةٌ^(٣) فهذا ونحوه متحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحث لفظيٌّ آتِلُ إلى مجرد اصطلاح .

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كلُّ بَصْرُهُ كُلوْلاً ، وكلُّ يَكِلُ كلاً وَكِلَّةً وَكُلوْلاً ،

(٢) وَحَسْبَانًا وَحِسَابًا وَحِسْبَةً وَحِسَابَةً بِكسرهن كما في القاموس .

(٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصلي . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال : وإنما قلت : من غير جنس معناه، لتخرجُ التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتقّ إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو : إنسان وحيوان . قال : وهذا إن سلّمه الكوفيون لزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر لموافقته للمصدر في معناه، وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص .

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقاً وقرعاً على المصدر كـ « لفظ » ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة : أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط . ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان والمخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث / وحده .

وقد مثل ذلك بالنقرة^(١) من الفضة، فإنها كالمادة المجردة عن الصورة، فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها «جام» أو «مرآة» أو «قارورة» كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع على المادة المجردة.

كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده، فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل.

طريقة أخرى: وهي أن نقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر، كضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى: وهي أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقض المعاني الأول وذلك يخلّ بالأصول.

بيانه: أن لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة، ومعانٍ، زائدة وهي دلالة على الزمان المخصوص. وعلى الفاعل الواحد، والجماعة، والمؤنث، والحاضر والغائب، والمصدرُ يذهب ذلك كله إلا الدلالة على الحدث وهذا نقض للأوضاع الأولى.

والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول، وتوسعة المعاني، وهذا

(١) في القاموس: النقرة: القطعة المذابة من الذهب والفضة، جمعها: نقر.

عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال : واحتج الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمٌ تسبُّه عِلَّتُه ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً وجب أن يكون أصلاً .
ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً فالواو^(١) : في قام أصل اعتلَّت في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً ، ف « ضَرْباً » منصوب بضربت ، والعامل مؤثِّر في المعمول والمؤثِّر أقوى من المؤثِّر فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلاً لغيره .

قال والجواب عن الأول : أنه غير دالّ عليه كقولهم ، وذلك أن / [٥٩]

الاعتلال شيء يوجب التصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحركها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر ، وهو الثقل .
وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من

(١) في ط : « قالوا وفي » بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعجِبني
ضَرَبُ زيدٍ عمراً ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ
ذلك على أنها مشتقة أصلاً فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء
والأفعال . انتهى .

الثالث : قال السّهيلي : فائدة :

اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر
عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجِبني خروجُ زيدٍ فإذا ذكر المصدر
وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة، والمضاف إليه
تابع للمضاف، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم
يُمكن الإخبار عنه ، وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللفظ لغيره ، وحقّ
المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به ، فلم يبقَ إلا أن يُدخلوا عليه
حرفاً يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معانٍ في
الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحدث في
اللفظ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال
الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع
للمعنى ، فلم يبقَ إلا أن يشتقّ من لفظ الحدث ، يكون كالحرف في
النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلاً اتصال المضاف

بالمضاف إليه، وهو الفِعْل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمن، ويدل على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبراً عنه.

فإن قلت: كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على

[٦٠]

الحدث؟ / .

قلنا: إنما يدل على الحدث بالتضمن، والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل، ومن ثم وجب أن لا يضاف، ولا يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب ألا يثنى ولا يجمع كالحرف، وأن يثنى كالحرف، وأن يكون عاملاً في الاسم، كالحرف، وإنما أعرب المضارع، لأنه تضمن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني.

ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم، وهو كون الاسم مخبراً عنه وجب أن لا تخلو عن ذلك الاسم مضمراً أو مظهراً، بخلاف الحدث، فإنك تذكره، ولا تذكر الفاعل مضمراً ولا مظهراً، والفعل لا بُد من ذكر الفاعل بعده، كما لا بُد بعد الحرف من الاسم، فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالاً على معنى في الاسم، فلا يحتاج في الافعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك

الصيغة هي لفظ الماضي ، لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال المُحدث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد « ما » الظرفية ، نحو : لا أفعله ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأنهم يريدون الحدث مُخبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمين ولا حالٍ من أحوال الحدث ، فاقصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو : سواء عليّ أقمّت أم قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فلذلك لم يحتج إلا إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالةً على اختلاف أحوال الحدث .

وضربٌ : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته . [٦١]

وضربٌ : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، لكن يحتاج إلى ذكره خاصةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سبحان الله ، فإنه يُنبىء عن العظمة والتّزيه ، فوقع القصدُ إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

إليه بالذكر نحو إِيَّاكَ ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مصدران لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها، ولا إلى تخصيصهما بزمن ، ونصبهما كنصبه، لأنه مقصودٌ إليه .

ومِمَّا انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر « زَيْدًا ضَرْبُهُ » في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النحويين، وكذلك زَيْدًا ضَرْبُتُ » بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدماً ، لأنَّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مذهب قوِيّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النحويين : إنه مفعول مقدّم، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرف ، لأنَّه عامل في الاسم ، وذلك على معنىٍ فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل ، كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زَيْدًا قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأما المفعول فلم يُبالوا به ، إذ ليس إعتقاد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما زَيْدًا ضَرْبُهُ فينتصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ. انتهى كلامُ السُّهَيْلِيِّ (١) .

(١) السُّهَيْلِيُّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش ...
السُّهَيْلِيُّ الخُثَمِيُّ الأندلسِيُّ المالِقِيُّ .
ومن أشهر مؤلفاته : الرُّوضُ الأَنْفُ في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتم .

قال ابن القيم في (١) «بدائع الفوائد»: وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه (٢).

الرابعة: قال ابن يعيش في «شرح المفصل»: قد يكون الاسمان مُشْتَقَّيْن من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبنائهما (٣) مختلف، فيختصُّ أحدُ البناءين شيئاً دون شيء للفرق، ألا ترى أنهم قالوا: عَدَلْ لما يعادل من المتاع، وَعَدِيلٌ لما يعادل من الأناسي، والأصل واحد وهو: «ع دل»، والمعنى واحد، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق. ومثله: بناء حَصِينٌ، وامرأة [٦٢] حَصَانٌ، والأصل واحد / والمعنى واحد، وهو الحِرْز، فالبناء يحرز من يكون فيه، ويلجأ إليه، والمرأة تحرز فرجها.

وكذلك النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدبران، والسّمَاك، والعَيُوق فلا يطلق عليها: الدّابر والعائق والسّمَاك، وإن = وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ. ومن شعره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها:

يا مَنْ يرى ما في الضمير وَيَسْمَعُ أنت المعدّ لكل ما يُتَوَقَّعُ
انظر البغية ٨١/٢.

(١) ابن القيم: هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية، والمتوفي ٧٥١ هـ.

وكتابه: «بدائع الفوائد» كتاب مشهور، وقد طبع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية.

(٢) الضمير في «إليه» راجع إلى كلام السّهيلي.

(٣) في ط: «وبناءهما»، تحريف.

كانت بمعناها للفرق .

الخامسة : قال ابن يعيش : الفرق بين العَدْل وبين الاشتقاق الذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أخذ من الأول كضارب من الضَرْب ، فهذا ليس بِعَدْل، ولا من الأسباب المانعة من الصَّرْف ، لأنه اشتقَّ من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الضَرْب .

والعَدْل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تُعَدِل عنه إلى لفظ آخر ، فيكون المسموعُ لفظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدْل في المعنى إنما يكون في اللفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصَّرْف ، لأنه فرُع عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرَّمَانِي : العَدْل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلا أنه مضمَّن بتقدير وَضِعِهِ مَوْضِعَ المَشْتَقِّ منه ، ولذلك نُقِل المعدول ، لأنه مُضْمَن ، ولم يَثْقُل المَشْتَقِّ لعدم وقوعه موقع المَشْتَقِّ منه . حكاة في « البسيط » .

السادسة : قال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسماء الأعجمية .

فذهب قومٌ: إلى أنها لا تُوزن، لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف .

وذهب قومٌ إلى أنها توزن، ولا يخفى بُعْده، لتوقف الوزن على معرفة الأصليِّ والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرتجلاً ؟
ف قيل : « لا » لأنَّ غَطْفَانَ^(١) من الغَطْف ، وهو سعة العيش .
وعِمران ، وحمَّدان لهما أفعال ، وإنما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمى ، ثم يُنقل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » :
والتحقيق: أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بدَّ وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمى به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتقِّ لذلك المعنى، فلا يكون مرتجلاً .

الثامنة : قال ابن جنِّي في « المخاطريات » : لَاتُهُ يَلِيْتُهُ حَقَّهُ^(٢) ،
[٦٣] أي انتقصه إياه ، / يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المُتَمَنَّى للشيء معترف بِنقصه عنه ، وحاجته إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟ . قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ، وسوفُ الرَّجُل إذا قلت له : سوفَ أفعَل ، وسألتك حاجةً فَلَوَّيْتُ لي ، أي قلت لي : لَوْلَا ، و« لا لَيْت لي » أي قُلْتُ لي : لا لا^(٣) .

(١) غطفان بتحريك الطاء : حي من قيس .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبر : كتمه .

(٣) « ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا » سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا : صَهْصَيْتَ بالرجل أي قلت له : صَهْ صَهْ، وَدَعَدَعَتَ الغنم أي قلت لها : داغ داغ ، وهَاهَيْتَ ، وحَاخَيْتَ ، وَعَاعَيْتَ فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون «لآته» أي انتقصه من قولهم : « ليت » : إذا تمنيت ، وذلك دليل النقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لآته يَلِيْتُهُ معنى التَمَنِّي ، كما أن في « لَأَ لَيْتَ » معنى الرَّد : وفي « لَوَلَيْتَ » معنى التَّعَذُّر ، وفي أَنْعَمْتَ معنى الإجابة ، قيل : قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه، ألا تراهم سَمَوْا الخِرْقَةَ التي تشير بها النائحة المثلثة^(١) : وذلك لأنها لآتالو أن تشير بها ، فمثلثة على هذا مَفْعَلَةٌ من : «ألوت» ووحده لَفْظًا ، وإن كان المراد بها: أنها لا تآلوا أن تشير بها .

وسَمَوْا الحَرَمَ : النَّالَةَ ، وذلك أنه لا يُنالَ مَنْ حَلَّه ، فهذه فَعْلَةٌ من نال ، وهو بعض : « لا ينال » .

وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك .

(١) في م فقط : « الميلاءة » .

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثمّ قال الكوفيون : إنّ معنى أفعل به في التّعجب أمرٌ
كلفظه .

وأما البصريون فقالوا : إنّ معناه : التّعجب لا الأمر، وأجابوا عن
القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة ، فليكن متروكاً
هنا .

قال ابن النّحاس في التعليقة : وللكوفيين أن يقولوا : لم يُترك
هذا الأصل في موضع إلاّ لحامل ، فما الذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب: بأنّ الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم
معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وأكد ممّا إذ لم يكن كذلك ، لأنّ النفس
حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب، فتكون به أكثر كلفاً وضيئة
ممّا إذا لم تتعب في تحصيله .

وياب التّعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من /

المبالغة [٦٤] ما لا يَحْصُل باتّفاقهما، فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ

الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ^(١) ، وجاء عكس ذلك . انتهى .

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في : « سواءً على أقمت أم قعدت ؟ » ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في « اللهم اغفر لنا آيبتها العصابة » .

الأصل أن يكون الأمر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها ، فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد . وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَتَفَرِّحُوا ﴾ ^(٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » .

وإتيانه بغير لام هو الكثير . ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

(١) مريم / ٧٥ .

(٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان ، وأبي ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .

وانظر الإتخاف / ٢٥٢ ، والبحر / ٥ / ١٧٢ ، والطبري ١١ / ٨٨ ، والجامع للقرطبي ٨ / ٣٥٤ ، والكشاف ٢ / ٢٤١ ، والفخر الرازي ١٧ / ١١٨ والنشر

الأصل في الأفعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتصال الضمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التبيين » ، قال : وقد استثنى منها : نِعْم وَيَسْ وَعَسَى وفعل التَّعَجَّب ، فإنَّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إصلاح اللفظ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :
اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها
موصّلة ، وعلى المراد بها^(١) محصّلة عُنيّت بها ، وأولّيْتُها^(٢) صدراً
صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ألا ترى أن تحرير هذا القول
إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرّحت إلى أنك كأنك قلت : مَهْمَا يَكُن / [٦٥]
من شيءٍ فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين
مقدّمة عليهما^(٣) .

وأنت في قولك : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ إنما تجد الفاء واسطة بين
الجزأين ، ولا تقول : أمّا فزيدٌ منطلقٌ ، كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْمَا
يَكُن من شيءٍ فزيدٌ منطلق .

وإنما فُعل ذلك لإصلاح اللفظ .

(١) في الخصائص ٣١٢/١ : « منها » موضع : « بها » .
(٢) في الخصائص ٣١٢/١ : « عنيت العرب بها فأولّيتها » .
(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « عليها » .

ووجهُ إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة^(١) وبصورتها ، فلو قالوا : أما فزيدٌ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية تجرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنما قبلها في اللفظ حرفٌ وهو أما ، فتَنكَّبوا ذلك لما ذكرنا ووسَّطوها بين الجزأين^(٢) ليكون قبلها اسمٌ ، وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمر و^(٣) .

ومثله أمتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو: قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفةً لجاز .

ولو قلت : انتظرتك طلوع الشمس أي انتظرتك^(٤) وطلوع

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .

(٢) في الخصائص : « بين الحرفين » .

(٣) في الخصائص زيادة بعد قوله : « فعمر و » وهي : « وهذا تفسير أبي علي رحمه الله » . وهو الصواب .

(٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرك » مكان « انتظرتك » وهذا أوضح .

الشمس لم يجز .

أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسرة ونحو ذلك : تَمَرَات وبُسَرَات ، وكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النية مرادة البتة ، لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ، لأنها في المعنى مقدرة منوية^(١) ، ألا ترى أنك إذا قلت : تَمَرَات لم يعترض شك في أن الواحدة منها تَمرة . وهذا واضح فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذ المعنى ناطقٌ بالتاء مقتضٍ لها ، حاكمٌ بموضعها/ .

[٦٦]

ومن ذلك قولهم : إن زيدا لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وَصَدْرُهَا لا آخرها وَعَجْزُهَا ، فتقديرها أولٌ : لئن زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحدٍ وهو التوكيد أُخْرَت اللام إلى الخبر فصار : إن زيدا لمنطلقٌ ، وإنما أُخْرَت اللام ولم تؤخر إن لأوجه^(٢) :

(١) في الخصائص : « منوية لا غير » بزيادة : « لا غير » .

(٢) العبارة في الخصائص : « فإن قيل : هلا أُخْرَت إن ، وقدمت اللام ؟ .

قيل : لفساد ذلك من أوجه ، والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللام لو تقدّمت وتأخّرت «إن» لم يجز أن تنصب^(١) اسمها الذي من عاداتها نصبه^(٢) .

ومنها : أنه لو تأخّرت ونُصِب^(٣) لأدى إلى عمل إن فيما قبلها ، وإن لا تعمل إلا فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم : كأن زيدا عمرو .

وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أردوا توكيد الخبر فزادوا فيه « إن » ، فقالوا : إن زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد الشبه^(٤) ، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد^(٥) الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر « إن » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْكَ دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبرٌ عنهما ، إلا أنك لو رُمت تقديمها إلى المكان

(١) في الخصائص : « تنصب إن » وقد سقطت إن من ط ، والنسخ المخطوطة .

(٢) سقطت عبارات من نص ابن جنبي بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في النقل ، ولم يراع ألفاظ ابن جنبي كما قيلت .

(٣) أي اسم إن .

(٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ٣١٧/١ : « التشبيه » .

(٥) في الخصائص : « عَقْد » مكان : « عهد » .

المقدّر لهما لم يَجْزُ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ آخروا المبتدأ، وقدّموا الخير ، فكان ذلك سهلاً عليهم ومُضِلِّحاً ما فسد^(١) عندهم ، وإنما كان تأخيرُهُ مستحسنًا من قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا تَأَخَّرَ وقع موقع الخبر ، ومن شَرَطَ الخبر أن يكون نكرة فلذلك صَلَحَ به اللَّفْظُ، وإن كُنَّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كُفِيَ مَثْوَةٌ هذا الاعتذار ، لِأَنَّهُ ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا : نحو أرطى^(٢) ومِعْزَى^(٣) ، وَحَبْنَطَى^(٤) ، وَسَرَنْدَى^(٥) وذلك أنها إذا وقعت طَرْفًا وقعت مَوْقِعَ حَرْفٍ متحرك ، / فدلَّ ذلك على قُوَّتِهَا عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْوًا وقعت موقع السَّاكِنِ، فَضَعُفَتْ لذلك، فلم تَقَوَّ فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سَمْتٍ مُتَّحَرِّكَةٍ ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتِمٌ مُلْحَقٌ بجعفر لكأنت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا لِلْفِظِّ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها ،

(١) في الخصائص : « لما قد » .

(٢) الأَرطَى : شجر نوره كَنُورِ الخِلاف تاكلها الإبل .

(٣) المِعْزَى : خلاف الضأن من الغنم .

(٤) حَبْنَطَى : الحَبْنَطِي : الممتلىء غيظًا أو بطنًا .

(٥) السَّرَنْدِي : السَّرِيع في أموره والشديد .

وأدَلَّ على شِدَّةِ تَمَكُّنِهَا ، وَلِيُعْلَمَ ثَبُوتُهَا^(١) أَيْضاً وَكُونَ مَا هِيَ فِيهِ عَلَى وَزْنِ أَصْلِ مِنَ الْأَصُولِ لَهَا أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ بِهِ ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ أَلْفَ قَبْعَثَرِي^(٢) وَضَبْعَطْرِي^(٣) ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ طَرَفاً وَمَنُونَةً ، فَإِنَّ الْمِثَالَ الَّذِي هِيَ فِيهِ لَا مَضْعَدَ لِلْأَصُولِ إِلَيْهِ فَيُلْحَقُ هَذَا بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لِنَاسِئِدَا سِيَّاً ، فَإِنَّمَا أَلْفَ قَبْعَثَرِي قِسْمٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الزَّوَائِدِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ ثَالِثٌ ، لِالْتِنَائِثِ ، وَلَا لِلْإِلْحَاقِ .

ومن ذلك : أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما - زادوا في آخر بنات الأربعة - خصّوا بالزيادة فيه الألف ، استحقاقاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهى إلى آخرها إلا وقد مُلّت ، فلمّا تَحَمَّلُوا الزيادة في آخرها طَلَبُوا أَخْفَ الثَّلَاثِ ، وَهِيَ الْأَلْفُ ، فَخَصَّوْهَا بِهَا ، وَجَعَلُوا الْوَاوَ وَالْيَاءَ حَشَوّاً فِي نَحْوِ عَضْرَ فُوطِ^(٤) وَجَعْفَلِيْقِ^(٥) ، لِأَنَّهُمْ لَوْ جَاءُوا

(١) في الخصائص : بعد قوله : تمكّنها : « بتنوينها أيضاً » مكان ، « وليعلم ثبوتها أيضاً » .

(٢) القبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد .

(٣) الضبّعطري : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لثلايقع ، والضبّع أو أنثاها .

وأنظر القاموس في هذه الكلمة وما قبلها .

(٤) في القاموس : العَضْرُ فُوط : ذكر العطاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه : عضارف ، وعضر فوطات .

(٥) وفي القاموس : الجعفليق : العظيمة من النساء .

بهما طَرْفًا وَسُدًّا سَيِّئٍ مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشيمهما ،
وَكَدَّتْ في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك :باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدَّ في وتد . « ومن
الناس مَنْ يَقُولُ »^(١) . ومنه جميع بناب التقريب نحو : اصطبر ،
وازدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر^(٢) . وبابه .

ومن ذلك : تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير
المرفوع ، نحو : ضَرَبْتَ ، وَضَرَبْتَنَ ، وَضَرَبْنَا .

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرَى جزء من الفعل ، فَكَّرِه
اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ما قبل الضمير ،
« اللام »^(٣) إصلاحاً للفظ .

ومن ذلك : أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها
النكرة ولم يَجُزْ أن يُجْرَوا عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال
الذي لتباشر بلفظ / حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد [٦٨]

(١) كتبت في الخصائص : « ميقول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها
قراءتان : إدام بغنة ، وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه ٦٧/ .

(٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها ببعض ، وقد علق محقق
الخصائص ٣٢٠/١ على كلمة مصدر بقوله : « في « أ » كتب الحرف
« ز » فوق « مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً
للمضارعة » .

(٣) أي وهو اللام ، والمراد : لام الكلمة .

الذي قام أخوه^(١)

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقيمت أم قعدت؟ أن سواء مبتدأ ، والفاعل بعده كالخبر ، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولهم : أقيام الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقيام مبتدأ . والزيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثم خبر محذوف .

قال : وأما قولهم : ضربي زيداً قائماً فهو كلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لا بد من النظر لللفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن ضربي مبتدأ ، وهو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول ، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

(١) انتهاء نص ابن جني المنقول من الخصائص ١/٣٢١ .

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو «ضربى»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي^(١) الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جملته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو، فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ ، والتقدير : ما أتاني أحدٌ إلا زيدا إلا عمراً ، لكن لما حذِفَ المستثنى منه بقي الفعلُ مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرُفِعَ أحدهما، وتعيّن نصب الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت / الباء^(٢) في فاعل : أفعلٌ به في [٦٩] التعجّب ، ولزمت حتى صار لفظ^(٣) الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك : أمررُ بزيد إصلاحاً للفظ من جهة أن أفعلٌ في هذا الباب لفظه

(١) أي صاحب الحال

(٢) في ط : « الفاء » مكان الباء ، تحريف

(٣) في ط فقط : « لفظة » بالتاء .

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلاّ منصوباً نحو اضْرُبْ زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيد ، فزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكوّن في اللفظ بمنزلة امرر بزيد. ذكره في شرح «المقرب»^(١) .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنَّكَ قائمٌ ، لأنهم لو قالوا : لِأَنَّكَ لكان رجوعاً إلى ما قرؤوا منه لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزة هاء لإصلاح اللفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عبيد^(٢) فيما حكى عنه صاحب الصحاح : إن الأصل : «لِلَّهِ أَنْكَ» ، فَحَذَفَتْ إِحْدَى اللَّامَيْنِ ، وَأَلْفَ اللَّهِ ، وَهَمْزَةَ أَنْكَ .

(١) في ط : «المغرب» بالغين ، تحريف .

والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الأستاذان: أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ٧٧/١ .

(٢) أبو عبيد : القاسم بن سلام ، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعيّ واليزيدي ، وأبن الأعرابي ، والكسائي وغيرهم .

ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنّف - غريب القرآن - غريب الحديث - معاني القرآن - القراءات - المذكر والمؤنث - الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أَحْسِن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيران لنا - كانوا - كرام* (١)

على تقرير ابن جنى :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيدا فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة، وإن الأصل ، تَنبَّه فاضرب زيدا .

السادسة : زيادة اللام في : «لا أبالك» على الصحيح؛ لئلا تدخل «لا» على معرفة .

السابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

(١) للفرزدق ، وصدوره :

* فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ *

من شواهد: سيويه ٢٨٩/١ ، والخزانة ٣٧/٤ ، والمغنى رقم ٥٢٨ ، والعبني

٤٢/٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشْمُونِي ٢٤٠/١ . وانظر ديوانه

٢٩٠ ، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصاتِ أو أثر الخيامِ

[٧٠] « اسْكُنْ أنت وزوجك »^(١) /

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيدٍ، على ما حكاه
ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيدٌ هو العالم .

العاشر : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »^(٢)
لئلا يليها الفعل في اللفظ .

وقال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن
الأصل في «زيداً فاضرب» : تَنَّبَه فاضرب زيداً ، ثم حذف تَنَّبَه فصار
فاضرب زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْرًا قدموا الاسم إصلاحاً للفظ .

(١) البقرة / ٣٥ .

(٢) المزمّل / ٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرار الذي يتعلّق به الظرفُ الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الذي هو استقرّ أو مُستقر ، وأقيم الظرف مقامه ، وصار الظرفُ هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مُرتفعاً بالظرف كما كان مُرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

ومنها : قولهم : « إِفعل هذا إما لا » قال ابن يعيش : ومعناه : أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها ، فتوقّف في فعلها فقبل له : إِفعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على « إن » « ما » ، وحذف الفعل ،

وأتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجيزون ظهور خبر « لا »
البتة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح
[٧١] الإيضاح » / : الإخبار عن « سبحان الله » يصح كما يصح الإخبار
عن البراءة من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن « مذاكير » جمع
لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك « لئيالية » تصغير لشيء لم ينطق به و« أصيلان »
تصغير لشيء لم يُنطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك
سُبْحَانَ اللَّهِ إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن
العَرَبَ رفضت ذلك وكذلك : « لكاع » و« لكع » ، وجميع الأسماء التي لا
تُستعمل إلا في النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها
بدليل الإخبار عما هي في معناه ، لكن العرب رَفَضَتْ ذلك .

وقال أيضاً في قولك : زيدا اضربه ضَعْفَ فِيهِ الرَّفْعِ عَلَى
الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من جهة الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه
ما لا يستقل الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضرب ونحوه يستقل به
الكلام وحده ، وَلَا تَقْدِرُ هُنَا أَنْ تُقَدَّرَ مَفْرَدًا ، تكون هذه الجملة في
موضعه كما قَدَرْتَ فِي : زيدٌ ضَرَبْتَهُ .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد

يُعطي هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا- وإن كان فيه بُعد- إذا أنت تدبرته وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوْمٌ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك «زيدا ضربه» كأن «اضربه» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنطق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرَدُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت « أيّ » مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء .

[٧٢]

وإذا أضيف ما لا ينصرف ردّ إلى أصله من الجرّ . /

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع ، والإضمار زيادة بغير تغيير

(١) في ط : « فردتها دتها » تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التسهيل »^(١) واستدلَّ به على أن الجزم في نحو: « قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »^(٢) بإضمار إن لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين : إنَّ النَّصْبَ يَعِدُ حَتَّى بِأَنَّ مضمرة أرجح من قول الكوفيين: إنَّه بِحَتَّى نَفْسَهَا، وأنها حَرْفٌ نَصَبٌ مَعَ الفِعْلِ، وحرف جر مع الاسم .

قال ابن إياز : فإن قيل : يلزم على مذهب البصريين إضمار النَّاصِبِ وَالْإِضْمَارِ خِلافَ الْأَصْلِ ، قلنا : الإضمار مجازٌ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل .

ولذلك ردَّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

(١) ذُكِرَ فِي كَشْفِ الظُّنُونِ نَهْر ٤٠٦ : أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ وَصَلَ فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ إِلَى بَابِ مَصَادِرِ الفِعْلِ ، ثُمَّ كَمَلَهُ وَوَلَدَهُ : بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ مِنَ المَصَادِرِ إِلَى آخِرِ الكِتَابِ .

(٢) الإِسْرَاءُ / ٥٣ . وَهِيَ : « وَقُلْ » النِّخْ بِالْوَاوِ . وَيَجُوزُ الاِقتِباسُ بِدُونِ ذِكْرِ حَرْفِ العَطْفِ .

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(١) إنَّ يوم ليس منصوباً بمصروف بل بفعلٍ دلَّ الكلام عليه ، تقديره : يلازمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

(١) هود / ٨ .

الإعراب

فيه مباحث :

الأول : في حقيقته ، قال ابن فلاح « في المغنى » : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشئ لا يضاف إلى /

[٧٣] / نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبنى . فلا تكون إعراباً ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطيئة حَرْبٍ ، أي صالحة لِلْحَرْبِ ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق

لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعقل إلا بعد التعدد ، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجرمٌ ،

ونوع الجنس مستلزم الجنس .

والجواب عن الإضافة : أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان ، كقولنا : كل الدراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدل وجود الحركات في المبنى على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب .

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي وهو اختيار ابن مالك ، ونسبه إلى المحققين . وحده في « التسهيل » بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنوي ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلام وكثير من المتأخرين : وحده بقولهم : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية ، قال ويدل عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبني ، فلو كانت
[٧٤] الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه /

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكْم بالإعراب .
ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .

ومنها: تفسيرهم بالتغيير والاختلاف، وكل واحدٍ منهما معنى ،
ثمّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أما الأول: فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب
وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ،
فالحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ،
فمستوعب الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني: فجوابه أنا لم نقل : إن مطلق الحركة يكون إعراباً بل
الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما
الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أو حذفها، ولهذا قال
ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارة
يحصل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها
الإعراب فكيف يرد عليهم النقص بالسكون ؟ .

وأما الخامس : فجوابه أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو

الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي .

وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَفْسِيرَ الْخَصْمِ لِلشَّيْءِ عَلَى مَقْتَضَى مَذْهَبِهِ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى مَخَالَفِهِ .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنياً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، « لَأَتَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(١) « ولعمرك » ، وكنّضب « سبحان الله » ، / « رُوَيْدَكَ » ، وكجر [٧٥] « الكلاع » ، « وعزيط » من « ذي الكلاع »^(٢) و « أم عزيط »^(٣) .

(١) في ط فقط : « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة . والنحويون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها . وإذا كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو : لا تولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) ذو الكلاع الأكبر : هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سميّع بن ناكور بن عمرو بن يعفر .

وهما من أذواء اليمن . والتكّلع : التحالف والتجمع ، وبه سمّي ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلموا على يده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحرّاز ، فإنهما تكلمتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

(٣) أم عزيط : هي كنية المقرب كما ذكرها ابن مالك في ألفيته

* مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَزِيْطٍ لِلْعَقْرِبِ *

وبهذا الإعراب الالزام يُعلم فساد قول مَنْ جعل الإعراب
تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أن ما لا يلزم وجهاً
واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالح للتغيير، فيصدق عليه : مُتَغَيَّرٌ ؛
وعلى الوجه الذي لازمه :تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدد في حال التركيب فهو تغيير باعتباره
كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب .

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنى لم يُوجد بعد لا يُنسب
إليه ذلك المعنى حقيقةً ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أن رجلاً صالح
للبناء إذا ركب مع لا ، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فكَّ تركيبه ،
ومع ذلك لا يُنسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ،
وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبني على الحركة مسبق بأصالة
السكون فهو متغيرٌ أيضاً ، وحاله تغيير، فلا يصلح أن يُحدَّ بالتغيير
الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القذح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة
ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها
حاصلة لعامل تغيرٍ ثم خلفه عاملٌ آخر حال التركيب، وذلك باطلٌ
بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصحَّ أن يعبر عن الإعراب

بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُصَفَّ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولٌ صادر عمّن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنىً أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والثاني : كُلاً أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . /

المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في « المغنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « والثَّيْبُ يُعْرَبُ عنها لسانها » أي يُبَيَّن . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبَيِّنُ معنى الكلمة كما يُبَيِّنُ الإنسان عما في نفسه .

الثاني : أنه مشتق من قولهم : عَرَبْتُ معدة الفصيل إذا فَسَدَتْ ، وَأَعْرَبْتُها أي أصلحتها . والهمزة للسلب كما تقول : أَشْكَيْتُ الرَّجُلَ إذا أزلت شكايتَهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه .

الثالث : أنه مشتق من ذلك ، والهمزة للتعدية لا للسلب . والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني ، فلما أُعْرِبَ فَسَدَ بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساداً ، وإن كان صلاحاً في المعنى .

الرَّابِع ، أَنه منقول من التَّحَبُّب ، ومنه «امرأة عروب» إذا كانت متحبيبة إلى زوجها . والمعنى على هذا: أن المتكلم بالإعراب يتحَبَّب إلى السامع .

الخامس : أَنه منقول من إعراب الرَّجُل إذا تكلم بالعربيَّة ، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربيَّة ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربيَّة . انتهى .

والمعنى على هذا : أَن المتكلم بالإعراب موافقٌ للغة العربيَّة .

المبحث الثالث

في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟

قال الزجاجي « في إيضاح علل النحو » : فإن قال قائل :
أخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التقديم والتأخير: إِمَّا بالتفاضل ، أو
بالاستحقاق ، أو بالطَّبع ، أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأننا قد نرى الكلام
في حال غير معرَّب ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخل عليه
ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر ، وما أشبه ذلك
مُعرباً كان أو غير معرَّب لا يزول عنه مَعْنَى الاسميَّة .

[٧٧] وكذلك الفعل المضارع نحو : يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً
كان أو غير معرَّب لا يسقط عنه مَعْنَى الفعليَّة .

ولأنما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتَوِرُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد
رأينا الشَّيء من الكلام الذي ليس بمعرَّب قريباً من مُعْرِبه كَثْرَةً ، وذلك

أن الأفعال الماضية مبنية على الفتح . وفعل الأمر للواحد^(١) إذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو ، يا زيد اذهب واركب .

وحروف المعاني مبنية كلها . وكثير من الأسماء بعد هذا مبني ، ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الأعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ، ويدل عليه فالكلام إذا سابق في الرتبة^(٢) ، والإعراب تابع من توابعه .

فإن قال : فأخبرني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زماناً غير مغرب ، ثم أدخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها به ؟ قيل له : بل هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير مغرب ثم أعربت .

فإن قال : من أين حكمتم على ما سبق بعضه بعضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يعقل أكثر المعاني إلا به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم

(١) في الإيضاح / ٦٧ : « للمواجه » مكان : « للواحد » .

(٢) في ط فقط : « سابقة المرتبة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول : إن السّوادَ عَرَضَ في الأسود^(١) ، والجسم أقدم من العَرَضِ بالطّبع والاستحقاق ، وأن العَرَضَ قد يجوز أن يُتَوَهَّم زائلاً عن الجسم ، والجسم باقٍ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السّواد ، ونحن لم نر الجسم خالياً من السّواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيتهُ ، لأن المرثيات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خاليةً من الأجسام ، ولا الأجسام غير ملوّنة .

ولم نرِدْ بالأسود ههنا جسماً سُود^(٢) بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنا نعلم أن الذّكر في المرتبة مقدّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما ، ثم حدّث بعده الآخر إلا ما وقّفنا عليه بالخبر الصادق مِنْ سَبَقِ / خَلَقَ الذّكر الأنثى^(٣) في خَلْقِ آدم [٧٨]

(١) في ت : « الأترى أنا نقول : إن العَرَضَ داخل في الأسود قبل الأسود » وقد سقطت جملة عديدة من هذه النسخة .

وفي « هـ » ، « و » ، « م » ، « و » ، « ط » : ألا ترى أنا نقول : إن العَرَضَ داخل في الأسود عرض الأسود ، وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السيوطي .

(٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « من سبق خلق الأنثى في خلق آدم » الخ والتصويب من الإيضاح .

وحواء^(١) وأما في غيرهما فكذلك إن عُلِمَ بخبر صادق الإخبار بتقدّم^(٢) كل واحدٍ منها صاحبه ، فكذلك قوله في الكلام والإعراب .

تقول : إن الإعراب - في الاستحقاق - داخلٌ على الكلام ؛ لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول ، وإن كانا لم يوجدوا مُفترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها . ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍّ حقّه ومرتبته .

وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير مُعرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً ، فتكلّم به .

(١) في ط : وحوى « بالقصر » .

(٢) في الإيضاح : « بقدم كل واحد منهما صاحبه » والتحريف في كلمة :

« بقدم » .

المبحث الرابع

في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟ .

قال الزّجاجي في الكتاب المذكور : فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب^(١) الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنّ الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صُورِها وأبنيّتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلّوا برفع «زيد» على أنّ الفعل له ، وبنصب «عمرو» على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرب زيدٌ ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامٌ زيدٌ ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، لِيَتَّسِعُوا في

(١) في الإيضاح : « داخل في الكلام » انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النحويين إلا أبا عليّ قُطرباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأننا^(١) قد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني / . [٧٩]

فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك . ولعلّ زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد بقائماً ثم ، اختلف إعرابه واتفق معناه .

ومثله : ما رأيتُه منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالَ عندك ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدا .

ومثله : إن القوم كلُّهم ذاهبون ، وإنَّ القومَ كلُّهم ذاهبون .
ومثله : « إن الأمر كُلُّه لله »^(٢) و« إنَّ الأمرَ كُلُّه لله » قُريء ، بالوجهين

جميعاً^(٣) .

(١) «لأننا» وسقط من ط وتصويبه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

(٢) آل عمران / ١٥٤ .

(٣) قراءة الرفع : نسبت إلى أبي عمرو ، ويعقوب ، واليزيدي . انظر الإنحاف /

١٨٠ ، والبحر ٣/٨٨ ، والتيسير ٩١/٩١ ، وتفسير الطبري ٣٢٣/٧ ، والجامع للقرطبي ٤/٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد / =

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلاً ، ولا بخيلاً . ومثل هذا كثير جداً مما اتَّفَق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتَّفَق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ يدلُّ عليه ، ولا يزول إلا بزواله .

قال قطرب : وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبيطون عند الإدراج ، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك جعلنا^(١) التحريك معاقباً للإسكان ليُعْتَدَل الكلامُ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحركٍ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويّتين ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبيطون^(٢) ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب الصلّة^(٣) من كلامهم ، فجعلوا

= ٢١٧ ، وغيث النفع / ١٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٢/٣ ، والنشر
٢٤٢/٢ .

(١) في نسخ الإشباه : « جعلنا » والسياق يقتضي أن يكون : « جعلوا » كما في الإيضاح / ٧٠ .

(٢) في نسخ الأشباه : « في كثرة » بدون الواو ، وعبارة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

(٣) في الإيضاح : « المهلة » مكان : « الصلّة » . وهي في الإيضاح أنسب

الحركة عقب^(١) الإسكان .

قيل له : فهلاً لَزِمُوا حركةً واحدة ، لأنها مجزية لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْرِبٍ واحتجاجه .

وقال المخالفون له ردًا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرةً، ورفعه أخرى، ونصبه ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنّ القصد في [٨٠] هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام ، فأَيَّ حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب ، وجحمةٌ نَظْمٍ في كلامهم .

وآحتجّوا لما ذكره قُطْرِبٍ من اتّفاق الإعراب ، واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والآخر مفعول ، ومعناهما مختلفٌ ، فوجب الفرق بينهما ، ثم جُعِلَ سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال^(٢) .

(١) في ط؟ «تعب»

(٢) انظر البحث كاملاً في الإيضاح ٦٧ - ٧١ .

المبحث الخامس في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟

قال الزّجاجي :باب :القولُ في الإعراب أحركة أم حرف ؟ .
قد قلنا : إنّ الإعراب دالّ على المعاني ، وإنّه حركة داخله
على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو: الضّمة في قولك : هذا جعفرُ ، والفتحة
في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا
أصله .

ومن المجمع عليه : أن الإعراب يدخل على آخر حرف في
الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب
فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف . هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيّين : أن الإعراب يكون حركةً وحرفاً ، فإذا كان
حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يُوجد إلا في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً - وذلك الجزم في الأفعال

المضارعة - وحرُفاً .

وهذا مِمَّا قد ذكرت لك أن الشيء قد يكون له أصل ثم يتسع^(١) .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وحرُفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو : لم يضرب ، ولم يذهب ، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات نحو : لم يقض ، ولم يغز ، ولم يخش ، ولكل شيء من هذا علة / .

[٨١]

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرُفاً عند سيويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب .

وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالإطلاق : « الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال : « من سرق من حرز قطع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

(١) في الإيضاح : « لم يسمع » مكان : « لم يتسع » .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذكّرنا من أنه عرض^(١) في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حرفاً بوزن ذلك في ثنية الأفعال المضارعة ، وجمعها ، وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعَلان وتَفْعَلان^(٢) وَيَفْعَلون وتَفْعَلون وتَفْعَلين يا هذه .

وعلاوة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حرفاً وهي^(٣) النون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حَرْف^(٤) . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع ، وفتحها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجزم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

(١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : « وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض » الخ .

(٢) « وتَفْعَلان » سقطت من ط فقط .

(٣) في الإيضاح : « وهو » مكان : « وهي » .

(٤) في ط فقط « حرف حذف في الكلمة » بزيادة : « حذف » ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلمٌ ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يثني ، وَيَجْمَعُ الفعل مُقَدِّمًا فكان يصير^(١) الفعل كأنه للواحد ، ويبطل المعنى^(٢) .

فلما صارت عَلمُ الرَّفْعِ وجب حَذْفُهَا في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرَّفْعِ . فإن كان في حال الرَّفْعِ حرفٌ / ساكن [٨٢] حَذَفَهُ الجازم ، نحو : لم يَقْضِ ، ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، فجعلت النون محذوفة في الجزم ، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النَّصْبُ مضمومًا إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضاً فقليل : لم يَفْعَلَا ، ولن يَفْعَلَا ، ولم يَفْعَلُوا ، ولن تَفْعَلُوا كَمَا ضَمَّ النَّصْبُ في تشنية الأسماء وجمعها إلى الجَرِّ ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجَرِّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكنٍ حَذَفَهُ ، فَلِمَ حُذِفَتِ النون وهي متحركة ، ولمَ زَعَمْتَ أنها ساكنة ؟

والجواب في ذلك أن يقال له : إن النون في هذه الأفعال

(١) في ط فقط : « فكان تغيير الفعل » بوضع « تغيير » مكان : « يصير » ، تحريف .

(٢) بعده في الإيضاح : « فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرَّفْعِ » فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كما ذكرنا، لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقبلها ساكنٌ حرّكت لالتقاء الساكنين .

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقياً ، فحكمها حكم الساكن
فلذلك حذفها الجازم .

فإن قال قائل : فهلاً جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الإعراب ؟ .

فالجواب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في : يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا، ولم يجز أن تكون حروف الإعراب لذلك^(١) .

فإن قال قائل : ولمّ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل^(٢) بعد الفاعل في قولك : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل، أيجوز^(٣) أن يكون إعراب شيء موجوداً في غيره ، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ .

(١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .

(٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « يجوز » بدون همزة الاستفهام ، وفي الإيضاح : « أيجوز » .

قيل له : إنَّ الفِعْلَ لَمَّا كَانَ لَا يَخْلُو مِنَ الْفَاعِلِ ، وَلَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ
 ضَرُورَةٌ ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِهِ مَضْمَرًا صَارَ كِبَعْضِ حُرُوفِهِ . وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ
 كَلِمَةً وَاحِدَةً . فَجَازَ لِذَلِكَ / وَقُوعِ الْإِعْرَابِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ لَمَّا صَارَتْ [٨٣]
 الْجُمْلَةُ ^(١) كَلِمَةً وَاحِدَةً . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِسْكَانُ لَامِ الْفِعْلِ فِي
 قَوْلِكَ : فَعَلْتُ ، أَسْكَنْتَ اللَّامَ ، لِثَلَايَتِهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَرْبَعِ
 مَتَحَرِّكَاتٍ ^(٢) .

(١) فِي الْإِيضَاحِ : « الْكَلِمَةُ » مَكَانٌ : « الْجُمْلَةُ » .

(٢) انظُرْ هَذَا الْبَحْثَ بِتَمَامِهِ فِي الْإِيضَاحِ ٧٢ - ٧٥ .

المبحث السادس

في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه ؟

قال الزَّجَّاجِيُّ: بابُ القول في الإعرابِ لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟ .

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يُلفظ به بكماله، ثم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الخياط^(١) ليس هذا القول بمرضيّ ، لأننا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ، ووسطاً ، فما دخلها أولاً كقولك : الرّجل والغلام ، وما دخلها وسطاً ياء التّصغير في قولك : فُريخ ، وفُليس .

(١) ابن الخياط : هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف : معاني القرآن - النحو الكبير - المقنع في النحو - الموجز في النحو. مات ٣٢٠ هـ .

انظر معجم الأدباء ١٧/١٤١ ، ونزهة الألباء/٢٤٧ ، وطبقات الزبيدي ١١٧ والبقية ٤٨/١ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفٌ معنى إلا بعد كمال بناء^(١) .

قال: والقول عندي فيه : هو الذي عليه جملة^(٢) النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزنّها: فَعَلَ وفَعِلَ وفُعِلَ وفَعَلٌ^(٣) وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِلَ الإعراب وسطاً لم يدر السّامع أحركة إعراب^(٤) أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُه^(٥) فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحق الزجاج^(٦) كان أبو العباس المبرد يقول : لم يُجعل الإعراب أولاً، لأنّ الأول تلزمه الحركة ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حَرْفٍ

(١) في الإيضاح : « بنائه » .

(٢) في الإيضاح : « جلة » .

(٣) الضبط من الإيضاح .

(٤) في الإيضاح : « إعراب هي » بزيادة : « هي » .

(٥) في ط فقط : « يدرك » .

(٦) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج .

ومن مصنفاته : معاني القرآن - الاشتقاق - فعلت وأفعلت - مختصر النحو -

خلق الفرس - النوادر - شرح أبيات سيويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية

. ٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤١١/١

واحد ، فلَمَّا فات وقوعه أوَّلًا لم يمكن أن يُجَعَلَ وسطًا ، لأن أوساط [٨٤] الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية / سداسية وسباعية ، وأوساطها مختلفة ، فلَمَّا فات ذلك جعل آخرًا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلًا على المعاني فوجب أن يكون تابعًا للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها .

وهذا القول قريبٌ من الأول ، وكلُّ هذه الأقوال مقنَعٌ في معناه^(١) .

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حُكْم الأعيان » .

فمن ذلك قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائمًا » ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرية ، ولفظة أفعال التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بَعْضُهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح / ٧٦ .

ولما أضافوا « أخطب » إلى « ما » وهي موصولة ببيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطبُ كَوْنِ الأمير ، فهذا وُصِفُ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْنُ ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سَدَّتِ الحال مَسَدَ خبر هذا المبتدأ ، إذ الحال لا تَسُدُّ مَسَدَ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسْمَ حَدَثٍ ، كقولك : ضَرَبِي زيداً جالساً ، ولا تَسُدُّ مَسَدَ خبر المبتدأ إذا كان اسْمَ عَيْنٍ ^(١) .

« ومن إعطاء العَيْنِ حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ وَجَاؤَا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(٢) أي مكذوب به ، وقوله : « إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا » ^(٣) أي غائراً ، وقوله « ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًا » ^(٤) أي ساعيات ، فسعيًا مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم : قَتَلْتُهُ صَبْرًا ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبُوسًا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ^(٥) أي : ابنك عَمَلٌ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ، وهو أَوْجَهُهَا . جَعَلَهُ الْعَمَلُ اتِّسَاعًا ، لكَثْرَةِ وَقُوعِ الْعَمَلِ غَيْرِ الصَّالِحِ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ : مَا أَنْتَ إِلَّا نَوْمٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا أَكْلٌ وَشُرْبٌ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ دُخُولٌ وَخُرُوجٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ /

[٨٥]

(١) انظر هذا النصَّ بكَمَالِهِ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٦٩/١ .

(٢) يوسف / ١٨ .

(٣) الملك / ٣٠ .

(٤) البقرة / ٢٦٠ .

(٥) هود / ٤٦ .

٤٥ = *فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ* (١)

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزله المصادر (٢).

فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : مَوْتُ مائت ،
وشَيْب شائبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ . انتهى .

(١) للخنساء وصدرة :

* ترتعُ ما رتعتُ حتى إذا اذكرتُ *

من شواهد : سيبويه ١٦٩/١ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ،
والخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، والمنصف ١٩٧/١ ، والمحتسب
٤٣/٢ ، وابن الشجري ٧١/١ ، وابن يعيش ١١٥/١ ، والخرزانه
٢٠٧/١ ، ٢٤٠ ، والتصريح ٣٣٢/١ . وانظر ديوان الخنساء / ٢٦ .

(٢) انظر النص كاملاً في أمالي ابن الشجري ٧٠/١ ، ٧١ .

الأفعالُ نَكَرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأنَّ حد الكلام أن يتبدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي ، بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيده . ذكر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه: أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخصّ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختصّ الزّمان بذلك من بين سائر الأسماء لملاسة بين الفعل وبينه ، وذلك لأنّ الزّمان حركة الفلّك ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الزّمان بالحدّث .

وقال أبو القاسم الزجاجي في كتاب « إيضاح أسرار النحو » :
 أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال
 نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ،
 والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجمل كلها نكرات ، لأنها
 لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها
 نكرات ، فلذلك لم تُضمَر ، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين
 جملاً كانت نكرات ، ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلاً عُرِفَتْ كما تُعرَف

[٨٦] التكرات ؟ . /

فالجواب عند الفريقين : أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لا
 تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللام ، لأنها
 جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوز إضافتها ، وإن لم يُضَف إليها ؟

قلنا : لأن الفعل لا ينفك من فاعل مُظهِرٍ أو مُضْمِرٍ ، والفاعل
 والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل
 كذلك لم يجوز إضافة الفعل . انتهى .

(١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة
 من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٦ .

الأفعال كلها مذكرة

نصّ على ذلك الزّجاجي في « الجُمَل » ، قال الشّلوبيّن في تعليقه : لأن التّأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التّأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكَّر بتذكير مُصَدِّرِهِ ، وإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مؤنث قيل فيه : مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة: أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَصَمَّنَه من الحدّث ، وهو المَصْدَر ، والمَصْدَر مذكّر ، فدلّ ذلك على أنّها مذكرة، إذ اللفظ على حسب ما يُراد به من تذكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمّا أُريد به المؤنث كان هو مؤنثاً ، ولفظ زيد لَمّا أُريد به المُذَكَّر كان هو مذكراً .

اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها : قولهم : لا رجل عندك ، فإن « لا » هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها « لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو^(١) عمل «لا» في المضاف .

قال : وأصنع من ذلك قولك : « لا خمسة عشر لك » ، فهذه [٨٧] الفتحة / التي في راء « عشر » فتحة بناء التركيب^(٢) في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لا رَجُلٌ عندك ، وفتحة لام « رجل » واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غلامٌ رجل عندك .

ويدلّ على أن فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين ، لا التي تُحدثها « لا »^(٣) ، لأن خمسة عشر لا يغيرها العامل الأقوى ، أعني

(١) سقطت « هو » من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح الأسلوب .

(٢) في ط : « وللتركيب » تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « إلا » مكان : « لا » تحريف .

الفعل في نحو: جءك خمسة عشرَ ، والجارّ في : مررت بخمسة عشرَ .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أولى .

ومنها : قولهم : مررت بـغلامي ، فالميم تستحق جرّة الإعراب بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجرّ ، بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، وبدلّ لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو : هذا غلامي ورأيتُ غلامي . وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها : قولك : « يَسْعُنِي حَيْثُ يَسْعُكَ » ، والضمة في « حيثُ » ضمة بناء واقعة موقع ضمة رَفْعِ الفاعل . فاللفظ واحدٌ والتقدير مختلف .

ومنها : قولك : « جئتك الآن » فالفتحة فتحة بناء « الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمسٍ ، فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيهما الجرّ .

ومنها : قوله :

٤٦ - وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَهُ بيابك حتى كادت الشمس تَغْرُبُ (١)

رُوي قوله : « والأمس بالنَّصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللام الظاهرة زال عنه تَضَمُّنُهَا فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللام فيه زائدة ، وإنما يعرف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقدرة ، وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

قال : ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة [٨٨] قولك / الآن فهو معرّف بلام مقدرة ، وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو عليّ (٢) .

(١) لنصيب ديوانه / ٦٢ ، وروايته « على الباب » مكان : « بيابك » و« ثويت » مكان : « وقفت » .

والبيت من شواهد الخصائص ١/٣٩٤ ، ٣/٥٧ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس » والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .

(٢) انظر هذا النص في الخصائص ٣/٥٦ - ٥٨ .

الإلغاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في « الإيضاح » : حقيقته ترك المعنى مع التسلط نحو: زيد قائم ظننت .

قال : وأما قول النحويين في نحو : « إن زيدا إذا يكرمك » : إن « إذا » ألغيت عن^(١) العمل ففيه تجوز حيث سمّوه الإلغاء ، لأن « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوف كجواب إن في نحو : زيد إن قمت يقوم ، لأن ما يُطلب جواباً لا بد له منه لفظاً أو تقديراً ، فكيف يصح أن يقال : ألغيت عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه ؟ لكنّ النحويين تجوزوا في ذلك فسمّوه إلغاءً من حيث دخل على فعلٍ قد يعمل فيه في موضعٍ ما ، على وجهٍ ما ، فلم يعمل فيه .

قال : وبدل على هذا: أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذا كيف يصح تسلط إذا على ما قبلها ؟ وإنما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه . انتهى .

الثانية : قال أبو حيان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأول

(١) في ط : «عنه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف، إذ لم يُلغ منها إلا ما كُفّت .
الثالثة : نظير باب ظَنَ وأرى في الإلغاء عند التأخر ، وفي التوسط دونه إذن ، فإنها تُلغى إذا تَأَخَّرت ، فلا تنصب بحال نحو :
أكرمك إذن .

وتُلغى في التوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو : إن تَزُرني إذن أكرمك ، أو بين القسم وجوابه نحو : إذن والله لأكرمك ، أو بعد عاطف على ما له محل من الإعراب نحو : إن تَزُرني أزرک ، وإذن أحسن إليك . فإن كان العطف على ما لا محل له بأن تقدّره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رَغياً لِحَرْفِ العطف ، والإعمال ، لأنَّ المعنى على استثناف ما بعد حَرْفِ العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسطت بين مبتدأ [٨٩] وخبر نحو : زيد / إذن يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلة عند الكوفيّين واختاره ابن مالك .

ومذهب البصريّين : أنه يتحتّم الإلغاء كما يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظير آخر رأيته في « الخاطريّات » لابن جنّي قال : إذا كانت

العَيْنُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وله همزة حَفِظَتْ نَفْسَهَا فِي مَوْضِعِهَا نَحْوُ : قَائِمٌ وَقَوِيمٌ .

وكذا إن تَقَدَّمتْ نَحْوُ : « آدُرُّ » ، و « آدُورُّ »^(١) فإن تَأَخَّرتْ لم تحفظ نفسها نحو : شائِكٌ وشَاكٍ ، ولاثت^(٢) ، ولاثٍ وذلك أنها لما تَأَخَّرتْ ضَعُفَتْ فلم تَقْوِ على حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاء في اللفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْلُ « لا » في « لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ »^(٣) .

والثاني : نَحْوُ : « كان » في : ما كان أَحْسَنَ زِيدًا^(٤) .

والثالث : حروف الجرِّ للزوائد نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »^(٥) .

(١) آدُرُّ كما في القاموس جمع دار ، وآدُورُّ أيضاً جمع دار فالعين حرف علة .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه ، ولاث الخبر : كتبه .

(٣) الحديد / ٢٩ .

(٤) في ط : « زيد » بالرفع ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) النساء / ٧٩ وغيرها .

الأمثال لا تُغَيَّر

من ذلك قولهم في مثل: «شَرُّ أهرَ ذَا ناب»^(١) فابتدؤا بالنكرة ،
وجرى مثلاً فاحتَمِل ، والأمثالُ تُحْتَمَلُ ولا تُغَيَّر .

ومثله قولهم في المثل : «شيءٌ ما جاء بك » يقوله الرجل لرجل
جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لَفَّ الميت » ، و « في
بيته يُؤْتى الحَكَم »^(٢) ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ
المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أصبح لَيْل »^(٣) و « أُطْرِق كَرَا »^(٤) بحذف

(١) يقال : أهره: إذا حمه على الهرير ، وذو الناب: السبع .

وهذا المثل يضرب في ظهور أمارات الشرِّ وغيايله . انظر : مجمع الأمثال
٣٧٠/١ .

(٢) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ٧٢/٢ .

(٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٧٢/٢ .

(٤) تمامه : إنَّ النعامَ في القرى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه

مرخَّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوَان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النداء من النكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مَجْرَى الْعَلَمِ فِي حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْهَا .

قال المبرد : الأمثالُ يستجاز فيها ما لا يُستجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : « هذا ولَا زَعَمَاتِكَ »^(١) أي هذا هو الحق، ولا أتوهم زعامتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو : « أتوهم »^(٢) لأنه جَرَى مَثَلًا^(٣) والأمثال لا تغيّر ، وظهورُ^(٤) عامله ضَرَبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ .

ومثله^(٥) : قَوْلُهُمْ : « كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا »^(٦) أي أَعْطِنِي ، « وامرأ

= غناء، ويتكلم، ويقال له : توقّ انتشار ما تلفظ به، وقولهم : إن النعامة في القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال : ٤٣١/١

(١) ورد ذكره في الهمع ١٨/٣ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .
(٢) في ط : « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) في ط : « لأنه جرى أتوهم مثلاً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط : « ومن ظهور » بزيادة « من » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « مثله » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .

(٦) ورد المثل في مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٥١/٢ . =

[٩٠] وَنَفْسُهُ « أَي / دَعُهُ، وَ«أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » أَي بَادِرَهُمْ ، وَ« كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حُرًّا » (١) ، أَي : أَيْت كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَيْئَةً حُرًّا .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها، لأنها أمثال .

وقال ابن السراج في « الأصول » : نِعْمَ وَيُسُّ وَحَبْدًا جَعَلْتَ كَالْأَمْثَالِ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَجِيزَ فِيهَا إِلَّا مَا أَجَازُوهُ .

وقال الزجاجي « في الإيضاح » : وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي إِضَافَةِ ذِي إِلَى الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِمْ : « أَذْهَبُ بِذِي تَسْلَمُ » فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ جَرَتْ فِي كَلَامِهِمْ كَالْمَثَلِ .

قال الأصمعي : تقول العرب « اذهب بذِي تَسْلَمُ » والمعنى : اذهب والله يَسْلَمُكَ ، « واذهبوا بذِي تَسْلَمُونَ » والمعنى : والله يَسْلَمُكُمْ .

= وروى المثل بالرفع : كلاهما وتمراً؛ فالرفع على معنى : لك كلاهما، ونصب : «تمراً» على معنى : أزيدك .

وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني يَمًا بين يديك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أَيَّمَا أَحَبِّ إِلَيْكَ زُبْدٌ أَمْ سَنَامٌ ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تمراً . أو زدني تمراً . انظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

(١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ٣/١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .

وإذا كانت هذه الكلمة جاريةً مجرى المثل ، فإن الأمثال تَحْتَمَل ما لا يُحْتَمَل في (١) غَيْرها ، وتُزَال كثيراً عن القياس .

كذلك مَجْرَاهَا في كلامهم واحتِمْيل ذلك فيها لِقَلَّة دَوْرها في الكلام .

الإيجاب

الإيجاب أصل لغيره مِنَ النَّفي والنَّهي والاستفهام وغيرها ، تقول : مثلاً : قام زيد ، ثم تقول في النَّفي ما قام زيد ، وفي الاستفهام : أقام زيد ؟ ، وفي النَّهي : لا تَقُمْ ، وفي الأمر : قُمْ ، فترى الإيجاب يتركَّب من مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكلِّمَا كان فَرْعاً احتاج إلى ما يدلُّ به عليه ، كما احتاج التعريف إلى علامة من «أل» ونحوها ، لأنه فَرْعُ التَّنكير ، والتأنيث إلى علامة من تاء أو ألف لأنه فَرْعُ التَّذكير . ذكره أبو حيان في « شرح التسهيل » .

(١) سقطت « في » من ط .

حرف الباء

حرف الباء

باب الشَّرْطِ مَبْنَاهُ عَلَى الْإِبْهَامِ

وباب الإِضَافَةِ مَبْنَاهُ عَلَى التَّوْضِيحِ

ولهذا ، لَمَّا أُريدَ دَخولُ إِذْ وَحَيْثُ فِي بَابِ الشَّرْطِ لَزِمَتْهَا « مَا »
 لِأَنَّهُمَا / لَا زَمَانَ لِلإِضَافَةِ ، وَالإِضَافَةُ تَوْضِيحُهُمَا ، فَلَا يَصْلُحَانِ لِلشَّرْطِ [٩١]
 حِينَئِذٍ فَاشْتَرَطْنَا « مَا » لِتَكْفِهِمَا عَنِ الإِضَافَةِ فِيهِمَا ، فَيَصْلِحُ دَخولُهُمَا
 فِي الشَّرْطِ حِينَئِذٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ النَّحَّاسِ فِي « التَّعْلِيْقَةِ » .

الْبَدَلُ

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة : الفرق بين
 البدل والعوض : أن العوض لا يحل محل المعوض منه ، والبدل إنما
 يكون محل المبدل منه .

وقال أبو حيان في تذكرته : البدل لغة العوض ، ويفترقان في
 الاصطلاح .

فالبدل^(١) أحد التّوابع يجتمع مع المبدل منه ، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعِوضُ لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة ، وربما استعملوا^(٢) العوض مُرادفاً للبَدَل في الاصطلاح . انتهى .

وقال ابن فلاح في « المغنى » في قول الشاعر :

٤٧ * هُما نَفَثا في فَيِّ مِن فَمَوِيهِما * (٣)

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العِوض والمعوض لضرورة الشعر .

والثاني : أن الميم بدلٌ من الواو وليست بعوض ، والبذل يجتمع مع المُبَدَل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعِوضُ لا يجتمع^(٤)

(١) في ط : « والبذل » بالواو .

(٢) في ط : « وربما لا استعملوا » بزيادة : « لا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) للفرزدق ، وتماه :

* على النَّايح العاوي أشدَّ رِجام *

من شواهد : سيبويه ٨٣/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٢ ، ٣٤٦/٣ وديوان الفرزدق ٧٧١/١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٦ .

وقد ضبطت كلمة : « أشدَّ » في اللسان : « فم » وسيبويه بفتح الدال ، وفي الديوان والدرر بضمها . ورواية الديوان : « تفلا » مكان : « نفثا » و« لجامي » مكان : « رجام » .

(٤) في ط : « ولا تجتمع » بالهاء ، تحريف .

مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض . قال : وهذا ضعيفٌ ، لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف « قام » وياء « ميزان » ، ولا يُجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل أن التاء في « بنت » و « أخت » بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث .

وقال ابن يعيش : البدل على ضربين : بدل : هو إقامة حرفٍ مقام حرفٍ غيره نحو : تاء « تُخمة »^(١) و « تُكأة »^(٢) ، وبدلٌ هو قلبُ الحرف بنفسه إلى لفظٍ غيره على معنى^(٣) إحالته إليه ، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي : الواو والياء والألف ، وفي الهمزة أيضاً لمقارنتها إياها ، وكثرة تغييرها وذلك نحو : قام ، أصله : قوم ، فالألف واوٌ في الأصل ، وموسر ، أصله : الياء ، وراس^(٤) وآدم ، أصل الألف الهمزة ، وإنما لِيُنْتَ / هَمَزْتُهَا ، فاستحالت ألفاً ، فكل قلبٍ بدلاً وليس [٩٢]

(١) التُّخْمَةُ كَهَمْزَةٍ : الداء يصيب من كثرة الطعام ، وهو واوِيٌّ لأنه من الوخْم . وقد تسكن خاؤه ، فيقال : تُخْمَةٌ ، وجمعه : تُخْمٌ ، وَتُخْمَاتٌ . انظر (القاموس) .

(٢) التُّكْأَةُ : ك « هَمْزَةٌ » : العصا ، وما يُتَكَأُ عليه ، والرجل الكثير الانتكاء . وفاؤه واو . انظر (القاموس) .

(٣) في ط فقط : « على أنه إحالته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : ومؤسر « ورأس » بالهمزة ، تحريف .

كَلَّ بَدَلٍ قَلْبًا^(١).

وقال ابن جنِّي في « الخصائص » بابٌ في : « فَرَّقَ بَيْنَ الْعِوَضِ
وَالْبَدَلِ .

جماع ما في هذا: أَنَّ البَدَلَ أَشْبَهَ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ مِنَ الْعِوَضِ
بِالْمَعْوَضِ مِنْهُ .

وإنما يقع البَدَلُ في مَوْضِعِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَالْعِوَضُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ
ذَلِكَ ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي الْأَلْفِ مِنْ قَامَ : إِنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ
عَيْنُ الْفِعْلِ ، وَلَا تَقُولُ فِيهَا : إِنَّهَا عِوَضٌ مِنْهَا . وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي وَاوٍ
جُؤنٍ ، وَبِاءٍ مِيرٍ : إِنَّهَا بَدَلٌ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ هَمْزَةِ جُؤنٍ^(٢) ، وَمِثْرٍ^(٣) ،
وَلَا تَقُولُ : إِنَّهَا عِوَضٌ مِنْهَا .

وتقول في لامٍ غَازٍ وَدَاعٍ^(٤) : إِنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَلَا تَقُولُ :
إِنَّهَا عِوَضٌ مِنْهَا .

وتقول في الْعِوَضِ : إِنَّ التَّاءَ فِي «عَدَّةٍ» وَ«زَنَّةٍ» عِوَضٌ مِنَ
فَاءِ الْفِعْلِ ، وَلَا تَقُولُ : إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْهَا .

(١) انظر ابن يعيش . ٧/١٠

(٢) جمع : جُؤنَةٌ بِالضَّمِّ : سَفَطٌ مَغْشَى بِجِلْدٍ : وَهُوَ ظَرْفٌ لَطِيبُ الْعَطَّارِ ، انظر
القاموس .

(٣) جمع : مِثْرَةٌ بِالكَسْرِ : الدَّحْلُ وَالْعِدَاوَةُ ، وَالنَّمِيمَةُ . انظر القاموس .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : غَازِيٍّ وَدَاعِيٍّ بِالْيَاءِ وَالصَّوَابِ : غَازٍ وَدَاعٍ كَمَا
في الخصائص ١/٢٦٥ .

فإن قلت ذلك، فما أقله ، وهو تجوز في العبارة .

وتقول في ميم اللهم : إنها عوض من ياء في أوله ، ولا تقول :

بدل .

وتقول في تاء زنادقة : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول :

بدل منها .

وفي ياء أئبق^(١) إنها عوض من واو أئبق فيمن جعلها :

« أئبق »^(٢) ، ومن جعلها عيناً مقدّمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلاً من

الواو .

فالبديل أعم تصرفاً من العوض . فكلُّ عوض بديل ، وليس كلُّ

بديل عوضاً ، والعوض مأخوذ من لفظ : عوض ، وهو الدهر ، وذلك

أن الدهر إنما هو مرور الليالي والأيام ، وتصرم أجزاءها ، فكلما مضى

جزءٌ منه خلفه جزءٌ آخر ، يكون عوضاً منه . فالوقت الكائن الثاني غير

الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العوض أشدَّ مخالفةً للمعوض منه

من البديل^(٣) : انتهى .

(١) في ط : « أئبق » بتقديم النون على الياء ، تحريف .

(٢) في ط : « أفعل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٣) انظر النص في الخصائص ١/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

حرف التاء

حرف التاء

التأليف

قال الإمام تقيّ الدّين منصور بن فلاح في « المغني » :
التأليف حقيقة في الأجسام ، مجازاً في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة » : الفرق بين
التأليف والتركيب : أنه لا بدّ في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامّة مع
التركيب ، فالمركب أعمّ من المؤلف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف / أخصّ [٩٣]
من التركيبي من الألفّة ، وهي الملائمة^(١) أصله في الأجسام ، وأطلق
على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلّا عمرو ، إن رفعت

(١) في ط : « الملائمة » بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل، بدل البداء^(١)، أو النصب على الاستثناء فتقول: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرو، وإن شئت إلا عمراً .

وإن أقمت^(٢) الأخير نصبت المتقدم على الاستثناء ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبدّي^(٣) في « شرح الجزولية » : يُعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة الى الجمل بأنه كان ينبغي أن يقول بشرط ألا تكون مثنى ، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبين اثنا عشر . وأما قولهم : بل زيدان ، فإنما جاز ، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب . انتهى .

ومن ذلك قول من قال : إن المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب؛ لأن التثنية ردّتها إلى أصولها من الإعراب .

(١) في ط : « بدل البدل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) يعني جعلت الأخير هو القائم .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « الأبدى » بالبدال ، والصواب من البغية ٤٢٤/١ . والأبدى هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد التّسوّخي .

ومما تردّه الثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ،
وحَمَوان ، وفموان ، وفميان ، ويديان ، ودميان ، وذواتا في ثنية
ذات ، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو :
فَتَيان ، وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا .

التَّحْرِيف

عقد له ابن جنِّي في « الخصائص » فصلاً وقال : قد جاء في
ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفه على
ضربين : مقيسٌ ومسموعٌ .

الأول : ما غيَّره النسب قياساً كقولك في نَمِرٍ : نَمَرِي ، وفي
قاصٍ^(١) : قَاصِوي / وفي حنيفة : حَنَفِي ، وفي عديٍّ : عَدَوِي [٩٤].
ونحو ذلك .

وكذلك التَّحْقِيرُ وجمع التَّكْسِيرِ نحو : رُجَيْلٌ ورجال .

والمسموعُ كثيرٌ كقولهم في خراسان : خُرَيْبِي ، وفي
دستوا^(٢) : دستواني ، وفي الأفق : أَفْقِي .

(١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .

(٢) في ط ، وت : « دستوا » بالقصر ، وفي هـ و م : « دستوا بالمدّ وفي
الخصائص : بالمدّ أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : « في القاموس :
إنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز ، وفي التاج أنّ بعضهم : حكى فيها
المدّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلْتُ » : ظَلْتُ ، وفي أَحَسَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْتُ : ظَنْتُ . وهذا كله لا يقاس ، لا يُقال في شِمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَضْتُ : أَقْضْتُ (١) .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم : في اضمحلَّ اَمْضَحَلَّ ، وفي اكْفَهَرَ : اَكْرَهَفَ ، وفي أطيب : أَيَطَبْتُ (٢) .
وكذا قولهم : لم أَبْلُهُ (٣) .

وتحريف الحرف قولهم : لا بَلَّ ولا بَنَّ ، وقام زيد فَمَّ (٤) عمرو ، أي ثَمَّ عمرو ، وهو وإن كان بدلاً فإنه ضَرْبٌ من التَّحْرِيفِ .

(١) في ط : « أفضضت : أفضت » بالفاء والضاد وفي النسخ المخطوطة : « أقصصت بالقاف والصاد . وفي الخصائص : « أفضضت » بالقاف والضاد .

(٢) في الخصائص : وفي أطيب : أَيَطَب .

(٣) في الكتاب ٣٩٢/٢ : « وسألته عن قولهم : لم أَبْلُ ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أَبْلُهُ ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

(٤) في ط فقط : « ثَمَّ » مكان : « فَمَّ » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقالوا في سوف : سَوٌ ، وَسَفٌ ، حَرَفُوا الواو تارة ، والفاء
أخرى ، وخَفَّفُوا رَبَّ ، وَإِنَّ ، وَأَنَّ .

وحذفوا « ما » من « إِمَّا » في قوله :

٤٨ - سَقَّتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ

وَإِنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَئِنْ يَعْدَمَا^(١)

مذهب سيبويه : أنه أراد : وإِذَا مِنْ خَرِيفٍ^(٢) .

(١) للنمر بن تولب .

من شواهد : سيبويه ١٣٥/١ ، ٤٧١ ، والخصائص ٤٤١/٢ ،
والمنصف ١١٥/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٨ ، والخزانة ٤٣٤/٤ ، والمغنى
رقم ٩٢،٨٨ ، والعيني ١٥١/٤ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من
قصيدة مطلعها .

سلا عن تذكّره تكتما وكان رهينا بها مُغْرَمًا
والضمير في : « سقته » يرجع إلى : « مسجورة » في بيت سابق وهي
العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ، وهي السحابة الماطرة ، وفيها
صوت الرّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في
الصيف . والخريف : الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن
أبيات أخرى في الخزانة .

(٢) انظر النص في الخصائص ٤٤٠/٢ - ٤٤١ .

التَّرْكِيْب

التَّرْكِيْب فِيْهِ مَبَاحِث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الإفراد ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ « أَلَا » وَ « أَمَا » لِلِاسْتِفْتَاْحِ مَرْكَبَتَانِ مِنْ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَ « لَا » وَ « مَا » النَّافِيَةِ ، وَعَلَى مَنْ زَعَمَ تَرْكِيْبَ « لَنْ » وَ « لَوْلَا » وَ « إِذَنْ » وَ « مِنْذُ » وَ « مَهْمَا » وَ « إِمَّا » .

قال ابن يعيْش : وَإِنَّمَا قَلْنَا : إِنَّ الْمَفْرَدَ أَصْلٌ ، لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ ، وَالْمَرْكَبُ ثَانٍ ، فَإِذَا اسْتَقَلَّ الْمَعْنَى فِي الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ ، ثُمَّ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجُمْلَةِ ، فَالِإِسْمُ الْمَفْرَدُ هُوَ الْأَصْلُ ، وَالْجُمْلَةُ فَرَعٌ عَلَيْهِ .

قال : وَنظِيرُ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ : شَهَادَةُ الْمَرَاتَيْنِ فَرَعٌ عَلَى شَهَادَةِ الرَّجُلِ .

الثاني : قال ابن يعيْش وصاحب البسيط : الْمَرْكَبُ مِنَ الْأَعْلَامِ : هُوَ الَّذِي يَدُلُّ بَعْدَ النِّقْلِ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَبْلَ النِّقْلِ كَانَ يَدُلُّ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، وَكَانَ يَدُلُّ بَعْضُ لَفْظِهِ عَلَى بَعْضِ مَعْنَاهُ ، وَهُوَ

على ثلاثة أضرب :

الجملي نحو / تَأَبَّطُ شَرًّا ، وشاب قَرْنَاها ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ . [٩٥]

والإضافي : نَحُو: ذِي النون ، وَعَبْدُ الله ، امرئ القيس .

والمزجي وهو اسمان رَكَّب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو ، حَضْرَمَوْت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وَشُبَّهُ بما فيه هاء التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النوع : سيبويه ونفطويه ، وَعَمْرُويه ، إلا أنه مرَكَّب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك .

وقال السخاوي : في « شرح المفصل » : أكثر ما يُطْلَقُ النحاة

المرَكَّب على : بعلبك ، وبابه .

الثالث : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعة من

الصرف من حيث كان التركيبُ فَرَعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المرَكَّب ، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ، ويكون لكل واحد من

الاسمين مَعْنَى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحقُّ البناء لتضمينه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عَطَفْت أحدهما على الآخر ، فقلت : خمسة وعشرة ، فلما

حَذَفَتْ حَرْفَ العطف ، وتضمن الاسمان معناه بئيا .

وأما القسم الثاني : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد، ولا يدلّ كلّ واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التّأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التّأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو: حضرموت ، والاسم التّاني ، من المصدر بمنزلة تاء التّأنيث ممّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التّأنيث .

الرابع : قال ابن يعيش : أمر المركّب في التّرخيم كأمر تاء التّأنيث ، فتقول في «بخت نصر» اسم رجل : يا بخت ، وفي حضرموت : يا حضر ، وفي سيويه : يا سيب ، كما تقول في مرجانة : [٩٦] اسم امرأة : يا مرجان ، فلا تزيد على حذف التّاء وفي المسمّى / بخمسة عشر : يا خمسة ، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو : «ثمرة» إذا كان حكم الأمر الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم .

من ذلك : التصغير ، فإنه إذا كان جُعِلَ الاسمان اسماً واحداً ولحقه التّصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم التّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضِرْموت ، وبُعَيْلبك وعُمَيْرويه كما تقول : تُمَيْرَة .

ومن ذلك النّسب : « فإنك تقول في النسب إلى حَضْرْموت :

حَضْرِيَّ كما تقول في النسب إلى البصرة : بَصْرِيَّ ، وإلى مكة : مَكِّيَّ ، فيقع النسب إلى الصدر لا غير، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء .

ومما يُؤَيِّدُ عندك ما ذكرناه : أنَّ هاء التانيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة ، ولا باب الأربعة بالخمسة ، كما أنَّ الاسم الثاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً : فإنَّ الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيَّرِ بِنْيَتُهُ^(١) كما أنَّ التاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنث لم تُغَيَّرِ بِنَاءُهُ^(٢) كَتَمَّرَ وَتَمَّرَ ، وقائم وقائمة . فلَمَّا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركَّب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس : قال ابن يعيش : رَكَّبْتُ « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً^(٣) ، كخمسة عشر .

فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ . فقول : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإنَّ حرف وهو وما عَمِلَ فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاقاً

(١) في ط : « بنية » مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « بناؤه » تحريف ، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : « واحدٌ » بالرفع ، تحريف .

زيد ، وكذلك أن الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولك : يا ابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلَ اسماً واحداً .

كذلك لا رَجُلٌ في الدار فرجل في موضع نصب منون وجُعِلَ مع « لا » اسماً واحداً ، وكذلك حُذِفَ منه التَّنوين وَبُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو: خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بَيْتَ بَيْت ، ونحوه . [٩٧]

قال : وأما جَعَلَ ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لم يُحْكَمْ ببناء « لا سيما » ولم يَجْزُ تركيب الصفة مع اسم « لا » ، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيان ، قد يَحْدُثُ بالتركيب معنى وحُكْمٌ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، فإذا ركبت مع « لا » ف قيل : هلاً صار المعنى على التحضيض ، ولم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً .

وكذلك « لو » ، كانت لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري : ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قد تُركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان أولاً ، كهلاً ، وألاً ، ولولا ولوما ، وألاً كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركبة ، أصلها : أي ، زيد عليها كاف التشبيه ، وجُعلا كلمة واحدة ، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحدٍ منهما في حال الأفراد .

قال : ولذلك نظائر من العربية .

وقال السخاوي في « تنوير الدياجي » : فإن قيل : ليس في « كأي » معنى التشبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمَا رُكِبَتْ أزيل عن الكاف معنى التشبيه ، وعن أي معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرَتْ كلمة واحدة : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعْمَلِي فِي : لَعْمَرِي .

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعلٍ ، فعلى هذا تُرسم

[٩٨] بالنون ، ويوقف عليها بالنون وهي قراءة^(١) الجماعة غير أبي عمرو /

قال: ومثل ذلك تنزيُّلهم النون من « لَدُنْ » منزله التنوين في ضاربٍ، فلهذا نصبوا « غدوة » فكما شبَّهت النون بالتنوين كذلك شبَّه التنوين هنا بالنون . انتهى .

وقال الشلوبيين : « في شرح الجُزُولِيَّة »^(٢) : ذهب الخليل إلى

(١) أنظر الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ وقد وردت فيها عدة قراءات وهي :

- أ - « وَكَأَيِّنْ » وهي قراءة حفص والجماعة .
- ب - « وَكَأَنَّ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .
- ج - « وَكَأَيَّ » وقفاً وهي قراءة أبي عمرو والنسائي ، ويعقوب .
- د - « وَكَأَيِّنْ » وهي قراءة ابن محيصة والأشهب العقيلي .
- هـ - « وَكَئِنَّ » وهي قراءة ابن محيصة .
- و - « وَكَأَنَّ » وهي قراءة الحسن .
- ز - « وَكَأَيَّ » وهي قراءة ابن محيصة ، والأشهب ، والأعمش .
- ح - « وَكَأَيِّنْ » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .

انظر في هذه القراءة : الإتحاف / ١٧٩ ، وتفسير الطبري ٢٦٣/٧ .
والبحر ٧٢/٣ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، وتفسير الفخر الرازي ٦١/٣
والنشر ٢٤٢/٢ ، والسبعة لابن مجاهد / ٢١٦ ، وغيث النفع / ١٨٣ .

(٢) الجُزُولِيَّة من مؤلفات أبي موسى الجُزُولِي ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليّة ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها . وانظر : وفيات الأعيان ١٢٠/٢ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ٥٠ ، ٥١ .

أَنَّ : « لن » مركبة من : « لا أن » ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قَبْلَهُ ، قال : ولللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عدم التركيب ، مأخذنا في هذه الصناعة^(١) تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لذلك لم نُقل ، في : ضرب ، ويضرب : ونضرب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضروب ، إنها أصول كلها ، بل جَعَلْنَا واحداً أصلاً والباقي فروعاً عليه .

وقال أيضاً : « إذ ما » مركبة من « إذ » التي هي ظرف لما مضى من الزمان و « ما » ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية وإلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل : إن « مهما » أصلها « مه » التي بمعنى : اكف ، ضمت إليها « ما » فتركبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسي : اتفق البصريون والكوفيون على تركيب : « هلم » وإنما ، اختلفوا فيما رُكبت منه ، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب- وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها-

(١) « في هذه الصناعة » سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوا بني تميم ، يَصْرَفُونَهَا تَصْرَفَ الأفعال ، فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً ، إلا إذا قيل إنها مُركَّبة ، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أن قولك : إما تفعل أفعال مركَّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩ = * وإن من خريفٍ فلن يعدما^(١) *

قال سيبويه : هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » [٩٩] فتفكيكها يدلُّ / على تركيبها، إلا أن لقائل أن يقول : لو كانت مركَّبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعلٍ معنى إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل . ولغة بني تميم على هذا تكون القويّة . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التميمية ، فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل ، وفي لغة بني تميم فعلاً ، إلا أن لقائل أن يقول : المركَّب قد يكون لكل واحدٍ من مفرديه معنى عند التفصيل، وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر، فلا بد أن تكون « هَلْم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلاً جميعاً اسم فعل ، فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال، وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركَّب أسماء من الكلمات كما تُركَّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش : التركيب على ضربين : تركيب من جهة

(١) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول : نحو أحدَ عَشْرَ وبابه ، وَحَيْصٌ بَيْصٌ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثاني قد تَضَمَّنَ معنى الحرف ، وهو الواو -العاطفة ، إذ الأصل أحدَ وعشر ، فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على إرادتها .

والثاني : نحو ، حَضْرَموت ، وَمَعْدِيكْرَب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدِّد من جهة المعنى ، بل مُزِجَ الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب ، فبني الأول ، لأنه كالصَّدرِ مِنْ عجز الكلمة . . . ، وجزء الكلمة لا يعرب ، وأعرَبَ الثاني ، لأنه لم يتضمَّنَ معنى الحرف ، إذ لم يكن المعنى على إرادته (١) .

الثامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » :
التَّركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في المصادر ، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال : وَمِنْ ثَمَّ كان قولُ مَنْ ذهب : إلى أن «جذا» فعل ماضٍ ، وما بعده / فاعل به غلطاً ، وأما قول العرب : لا تُحَبِّدُهُ (٢) ، فإنما [١٠٠]

(١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ١١٢/٤ .

(٢) في القاموس : « لا تُحَبِّدُنِي تحبيداً » لا تقل لي : جِذاً .

معناه: لا تقل له : حَبِّدَا كما تقول : بَسْمِلْ أَوْ لَا تُبْسَمِلْ . ، قال : ولذا إذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حَبِّدَا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، بل لا يحفظ التركيب في الأفعال ، إلا في « هَلَمَّ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إنما لم يَبْنُوا اثني عشر ، لأنه لا نظير له ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثْنِيٌّ .

العاشر : من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب « المستوفي » في النحو لقاضي القضاة كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم^(١) الفرُّخَان : قولهم : نَفْطُوهُ ، وسَيَّبُوهُ ، الأول من جُزْأَيِ المَرْكَبِ هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقه أن يكون مبنياً وإن أفرد .

وهنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي ، وذلك أن العجم

(١) في النسخ الثلاث : « الحكيم » بالياء . ترجم له السيوطي في البغية ، وقد قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢/٢٠٦ .

كانهم وجدوا لَفْظِي: نَفْط ، وسيب أصلين دَعَوَا بهما ، إلا أن لهم^(١) في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمة نحو: نَفْطُوا وَسِيْبُوا، وقد سمعت العَرَبُ به ، ولم يجدوا مِثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت «ويه» إذ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واواً قبلها ضمة ، ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً .

الحادي عشر : قال ابن أبي الرّبيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب «لا رَجُلٌ» فقط .

الثاني عشر : قال في «المستوفي» : ومن الحروف ما هو مركّب نحو «لولا» .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلا بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغيّر ، / بالتركيب لأنّ «لو» ، لا يليها إلا الفعل [١٠١] «ولولا» هذه في نحو : «لولا الغيث لهلكت الماشية» . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجهٌ له من الفظاعة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النّظر ، ونفّضت يدك من طاعة العصبية ، وأيقنت أن الحق لا يُعرَفُ بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون «لا» بعد «لو» دلت على الفعل المنفي بها ، فحذف

(١) في «ت» ، «من» مكان : «في» .

تحريراً للإيجاز ، ولزم الحذفُ للزوم الدلالة، ولكثرة الاستعمال ،
 والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفع
 الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدر كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا
 السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ ^(١) فيكون حكم «لو» باقياً على ما كان عليه قبل بولاً
 على امتناع الشيء لامتناع غيره، إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت
 الماشية .

وقولنا : « لم يحصل » قريب المعنى من قولنا : انقطع
 وانتفى .

ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد « لولا » التي
 للتحضيض في نحو قوله :

* = ٥٠ * لولا الكميُّ المُقنعا ^(٢) *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تُعدون ؟ فكذلك ثم .
 انتهى .

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

تُعدون عُقرا نيبٍ أفضلَ مجدِّكم بني ضوطري لولا الكميُّ المُقنعا

وهو لجرير ، ديوانه / ٣٣٨ ، وروايته : « هلا ، مكان : « لولا » . من

شواهد: المغني ١/ ٢١٦ ، والخزانة ١/ ٤٦١ ، ومع الهوامع والدرر رقم

التصغير يردُ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صَغُرَ كقولك
في قَدْرٍ : قُدَيْرَةٌ ، وفي قَوْسٍ قُوَيْسَةٌ ، وفي هِنْدٍ هُنَيْدَةٌ .

التَّضْمِينُ

قال للزمخشري : من شأنهم أنهم يَضْمِنُونَ الفعل معنى فِعْلٍ
آخر فيُجْرُونَهُ مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى
المتضمَّن .

قال : والغرض في التَّضْمِينِ إعطاء مجموع مَعْنِيَيْنِ ، وذلك
أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى : « وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ
عَنَّهُمْ »^(١) إلى قولك : وَلَا تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَاكَ مُجَاوِزَتَيْنِ^(٢) إلى غيرهم -
« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ »^(٣) أي وَلَا تَضْمَوْهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ .
انتهى .

قال الشيخ سعد الدين التفتازاني^(٤) ، في حاشية الكشاف :

(١) الكهف / ٢٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة : « مجاوزين » بدون تاء .

(٣) النساء / ٢ .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني .

قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح
تصريف العزري في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسمرقند سنة
إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢ / ٢٨٥ .

فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه [١٠٢] الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز /

قلنا : هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى : « يَلْب كفيه » على كذا : نادماً على كذا ، ولا بُد من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً محضاً لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »^(١) ، تقديره : معترفين بالغيب . انتهى .

وقال ابن يعيش^(٢) : الظرف منتصبٌ على تقدير « في » وليس متضمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما يجب بناء نحو : « من » و « كم » في الاستفهام ، وإنما « في » محذوفة من اللفظ لِضَرْب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من » و « كم » في الاستفهام ، فلا يقال : أمن ، ولا أكم ، وذلك من قَبْل أن : مَنْ وَكَمْ ، لَمَّا تَضَمْنَا معنى الهمزة صاراً كالمشتملين عليها ، فظهور الهمزة حينئذٍ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « في » ، ولذلك يصح ظهورها . فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

(١) البقرة / ٢

(٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط

من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز^(١) : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يُؤدّي ما يُؤدّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النحاس^(٢) في « التعليقة » : الفرق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضمّن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضمّن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنى « في » فإننا لا نريد به أن الظرف متضمّن معنى « في » كيف ولو كان كذلك لبني ، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوّة كلام آخر فيه في ظاهره . وكذلك يجوز إظهار « في » مع الظرف ، فتقول في « خرجت يوم الجمعة » : خرجت في يوم الجمعة ، ولا تقول في : أين وكيف مثلاً : « هل أين » ، ولا « أين » ، ولا « هل كيف » ، ولا « أكيف » .

(١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين .
ومن تصانيفه : قواعد المطارحة - الاسعاف في الخلاف - شرح فصول ابن معط . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .
وانظر البغية ١/ ٥٣٢ .

(٢) ابن النحاس : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة ٦٢٧ . وفي البغية ١/ ١٤ : ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ٦٩٨ هـ .

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا [١٠٣] الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيئ معه بالحرف/المعتاد مع^(٢) ما هو في معناه، وذلك كقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ؛ وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكننت تعدّي أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ « إلى » مع الرفث إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه ، كما صحّحوا : عَوْرٌ ، وَحَوْلٌ لَمَّا كَانَا^(٤) في معنى أَعْوَرٌ ، وَأَحْوَلٌ ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لَمَّا كَانَا في معناه نحو قوله :

٥١ = * وإن شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عَوَادًا^(٥) *

(١) في ط : « وإلا أين » ، تحريف، صوابه من سياق الكلام ، والنسخ المخطوطة .

(٢) في الخصائص ٣٠٨/٢ : « على » مكان : « مع » .

(٣) البقرة / ١٨٧ .

(٤) في ط : « كان » بدون ألف الشنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في الاقتضاب / ٤٧٧ . ذكر هذا الشاهد ، وعلق عليه بقوله : « هذا البيت

لا أعلم قائله ، ووجدت في بعض التعليقات أن صدره :

لما كان التَّعاود أن يعاود بعضهم بعضاً وعليه جاء قوله :

٥٢ = * وليس بأن تَتَّبِعَهُ أَتِّبَاعاً^(١) *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبَّتِيلاً ﴾^(٢) . وأصنع من هذا قول

الهُدَلِيّ :

* فإما تشكروا المعروف منا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتزمان التاماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا : « تعاودنا » عواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالذال غير معجمة وهو الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٣٠٩/٢ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت صدره مع بيت قبله :

سرحت على بلادكم جيادي فأدت منكم كوما جلادا
بما لم تشكروا المعروف، عندي

وانظر المحتسب ١٨٢/١ .

(١) للقطامي ديوانه وصدرة :

* وخيرُ الأمر ما استَقْبَلْت منه *

من شواهد : سيبويه ٢٤٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٥/٣ ، والخصائص ٣٠٩/٢ ، وابن الشجري ١٤١/٢ ، وابن يعيش ١١١/١ ، والخزانة ٣٩٢/١ عَرَضاً .

(٢) المزمّل / ٨ .

٥٣ - ما إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ

مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِحْمَلِ^(١)

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طوى طَيَّ المحمل ، فَحُمِلَ المصدرُ على فِعْلٍ دَلَّ أَوَّلُ الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢) أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيد أي معه^(٣) أي^(٤) لَمَا كَانَ معناه : مَنْ يَنْصَافُ فِي نُصْرَتِي إِلَى اللَّهِ ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بيالي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكِّي ﴾^(٥) وأنت إنما تقول : هل لك في^(٦) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره : أدعوك ، وأرشدك إلى أن تزكي . وعليه

(١) لأبي كبير الهذلي .

من شواهد ، سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٣٠٩/٢ ، والعيني ٥٤/٣ ، والتصريح ٣٣٤/١ ، والأشموني ١٢١/٢ .

(٢) الصف / ١٤ .

(٣) في الخصائص ٣٠٩/٢ : « لكنه إنما جاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه « الخ . وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

(٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .

(٥) النازعات / ١٨ .

(٦) ط فقط : « من » مكان : « في » ، تحريف .

قول الفرزدق :

٥٤ = * قد قَتَلَ اللهُ زياداً عَنِّي ^(١) *

لَمَا كَانَ معناه : صَرَفَهُ عَدَاهُ بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ولعله ، لو جمع أكثره لا جميعه لجا ، كتاباً ضخماً ، وقد عرفت طريقه . فإذا مرَّ بك شيء منه فَتَقَبَّلْهُ وَأَنْسَ بِهِ ، فإنه فصلٌ من العريّة لطيفٌ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في «تذكرته» : زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني^(٢) : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحد معنى

(١) للفرزدق : من شواهد : الخصائص ٣١٠/٢ ، ٤٣٥ ، والمغنى ٧٦٥/٢ طبع بيروت ، والأشموني ٩٥/٢ . صدره :

* كيف تراني قالياً مجنّي *

وفي هامش الأشموني : « قالياً » بالياء الموحدة أي : جاعلاً أعلاه أسفله .

(٢) في النسخ الثلاث : الماريني ، وفي ط فقط : « المارديني » ، ولعل الصواب « الماردني » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطي الماردني . وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .

قال السيوطي في البغية ٥٥٣/١ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

صَيْرَ ، ويكون من باب ظَنَّ ، فأجاز : « حفرت وسط الدّار بئراً » ، أي صَيَّرت ، قال : وليس « بئراً » تمييزاً إذ لا يصلح لـ « من » ، وكذا أجاز : « بنيت الدّار مسجداً » ، و« قطعت الثوب قميصاً » ، و« قطعتُ الجلد [١٠٤] نعلًا » ، و« صبغت الثوب أبيضً » . وجعل من ذلك قول أبي الطيب : /

٥٥ : = فَمَضَيْتُ وقد صَبَغَ الحياءُ بياضَها لُونِي كما. صَبَغَ اللُّجَيْنُ العَسَجِدَا

لأن المعني : صَيْرَ الحياءُ بياضها لُونِي ، أي مثل لوني

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس .

وقال ابن هشام في « المغني » :

قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حُكمه ، ويسمى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدَى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فلن تُكْفَرُوا ﴾ ^(١) ، ضَمَّنَ معنى : تُحرموه ، فَعُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد ، ﴿ ولا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ ﴾ ^(٢) ضَمَّنَ معنى : تَنوُّوه ، فَعُدِّي بنفسه لا بعلى ، ﴿ لا

(١) آل عمران / ١١٥ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه » بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر التسيير / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣١/٧ ، ١٣٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٣ ، وتفسير الفخر الرّازي ٢٣/٣ .

(٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴿١﴾ ضُمَّنَ معنى : يصفون ، فعَدَى
 بِإِلَى ، وأصله أن يتعدى بنفسه ، ﴿ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ﴾ ضَمَّنَ
 معنى : استجاب ، فعَدَى بِاللَامِ ، ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ (٢)
 ضُمَّنَ معنى : يُمَيِّزُ ، فجاء بـ « مِنْ » (٣) .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من « المغني » أن التَّضْمِينَ
 لا ينقاس . وكذا ذكر أبو حيان .

قاعدة

[في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه » (٤) الفرق بين التَّضْمِينَ وبين
 التقدير في قولنا : بُنِيَ «أين» لتضمينه معنى حرف الاستفهام ، وضربته
 تأديباً منصوباً بتقدير اللام ، وغلام زيد مجرور بتقديم اللام ،

(١) الصفات / ٨ .

(٢) البقرة / ٢٢٠ .

(٣) انظر المغني ٢/ ٧٦٢ ، ٧٦٣ .

(٤) الأمالي : نسخة مخطوطة رقم [١٠٠٧ نحو] بدار الكتب ، وانظر
 الحديث عنها في « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع
 والثامن من الهجرة » ، ٦٦/ ، ٦٧ للمحقق .

وخرجت يَوْمَ الجمعة منصوب بتقدير في : أن التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه .
 والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يومَ الجمعة ، وضربته في يومِ الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :
 والله لأفعلنَ ، والله أفعلنَ .

والفرق بينهما: أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه . انتهى .

وقال الأندلسي في « شرح المفصل » : الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو : مَنْ وَكَمْ، فيبني لا محالة.

وَضَرْبٌ يكون الحرف المتضمن مراداً كالمنطوق به ، لكن عدلَ عن النطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظٌ به، ولو كان ملفوظاً به لما [١٠٥] بُني الاسم كذلك / إذا عدل عن النطق به .

وَضَرْبٌ: وهو الإضافة والظرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يُبَيَّن .

وهذا ضابطٌ في كلِّ ما ينوب عن الحرف من الأسماء، ما بينى منها،
وما لا بينى. فافهمه . انتهى .

قاعدة

كلُّ ما تضمَّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممَّا له في الأصل،
ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمَّنه .

مثاله : نعم وبئس إنما مُنعا التصرف، لأن لفظهما ماضٍ ،
ومعناهما: إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمَّا تضمَّنا ما ليس لهما في
الأصل وهو الدلالة على الحال مُنعا التصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التعجب تضمَّن ما ليس له في الأصل، وهو
زيادة الوصف ، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التصرف
لذلك .

قاعدة

المتضمَّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ،
ومن ثمَّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمَّن معنى الشرط نحو :
« الذي يأتيني فله درهم » ، و « كلُّ رجل يأتيني فله درهم » .

وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يميزوا :

«الذي يأتيني أحسن إليه»، أو «كل من يأتيني أحسن إليه» إليه بالجزم إلا في الضرورة .

وأجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط وهو وافقهم ابن مالك. قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلا في الشعر .

قاعدة

قال ابن القوّاس في شرح « الدرة » : « أمس » مبني لتضمنه معنى لام التعريف فإنه معرفة بدليل « أمس الدابر » وليس بعلم، ولا مبهم، ولا مضاف، ولا مضمّر، ولا بلام ظاهرة، فتعين تقديرها .

والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن لا .

وقولنا : الأمس، اللام دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعرب إذا أضيف أو صُغّر أو تُثني أو جُمع . وقيل : زائدة كالتي في النسب .

[١٠٦] انتهى / .

وفي « البسيط » : في عِلّة بناء « أمس » أقوال :

قول الجمهور : أنه « بُني لتضمنه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى، لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف، فدل ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمس .
الأحدث ، وأمس الدّابر . ولولا أنه معرفة بتقدير اللّام لما وصف
بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل
نكرته .

والفرق بين العدل والتّضمين : أنّ المعدول عن اللام يجوز
إظهارها معه، فلذلك أعرب ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه
كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف، فلذلك يُبنى في
التّضمن . انتهى .

وقال ابن الدّهان^(١) في « الغرة » : الفرق بين العدل والتّضمين :
أنّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدّل عنه إلى غيره كعمر من عامر ، وسحر
من السّحر ، والتّضمين أن تحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير
آلة ظاهرة .

التّغادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوّيين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف

(١) ابن الدهان : سعيد بن مبارك بن علي الامام ناصح الدين بن الدهان ، ولد ليلة
الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقيل ثلاث - وتسعين واربعمائة ، وتوفي
بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية

بحركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ،
ويعادل الثقيل ، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيما يثقل عليهم .

فلَمَّا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصرّف فيها
بزيادة حركات الإعراب والتنوين .

ولَمَّا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق
بالخفيف ، إنما يليق بالثقل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم
الأسماء .

ومنها : قال ابن النحاس في « التعلّيقه » : إنّما رُفِعَ الفاعل
وَنُصِبَ المفعول لقلّة الفاعل، لكونه لا يكون إلّا لفظاً واحداً ، وكثرة
المفعول لكونه متعدّداً، أبو الرفع أثقل من النصب، فأعطي الثقيل للواحد ،
والنصب للمتعدّد ليتعادلا .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنّما كسرت نون الثنية
وفتحت نون الجمع، لأن الثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من
[١٠٧] الفتحة : فُخِصَ الأَخْفَ / بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتّعادل .

قال : وإنّما فُتِحَ ما قبل ياء الثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ،
لأن نون الثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء الثنية
وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتّعادل، ليقع الياء بين مكسور ومفتوح ،
وبين مفتوح ومكسور ، ولأنّ الثنية أكثر فخصّصت بالفتح لكثرتها ،

وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف، والقلة مع الثقيل .

ومنها : قال بعضهم : إن التاء إنما لحقت عدد المذكر، وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل، فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليغتدلاً ، حكاها في « البسيط » .

ومنها : قال السخاوي : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو : حنيفة ، وحنفي ، وباب فعيل لا يحذف منه الياء ، نحو : تميم وتميمي ، لأن المؤنث ثقيل ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذكر .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما خصّ الضم بمضارع الرباعي، والفتح بمضارع الثلاثي ، لأن الرباعي أقلّ والضم أثقل ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا إنما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف ، لأن الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد ، لخفتها ، وكثرة زيادتها في الكلام ، فنكّبوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التفسير قد استبد بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعينت الياء .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصَغَّرُ فتعادلا^(١).

ومنها : قيل : إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، والمتحركة بالاسم ، لثقل الفعل وخِفَّة الاسم ، والسَّكون أخف من الحركة ، فأعطي الأَخْف للثَّقْل ، والأثْقَل للأخْف تَعَادُلًا بينهما .

تعارض الأَصْل والغالب

فيه فروع :

[١٠٨] الأول : اختلف في «رحمن» هل يصرف ، لأنه ليس له فَعْلِي . / أو لا ، لأنه ليس له فَعْلَانَةٌ ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَمْ ، لأن الأصل في الأسماء الصَّرف ، ولم يتحقَّق شَرْط المنع وهو وجود فَعْلِي .

والثاني : لا ، قال في « البسيط » : وعليه الأكثرون ، لأن الغالب في باب فَعْلَانِ عدم الصَّرف ، فالحَمْل عليه أولى من الحَمْل على الأقل .

الثاني : قال في « البسيط » : لو سَمِيَ بِفَعْلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

(١) في ط : « تعادلا » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : الأولى منع صَرْفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : صرفه نظراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف

القياس .

والثالث : إن كان مشتقاً من فعل منع من الصرف حملاً على

الأكثر ، وإلا صُرِفَ، وهو فحوى كلام سيبويه .

التعويض

ترجم عليه ابن جنبي في « الخصائص » : « باب زيادة حَرْفٍ
عَوْضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعلم أنّ الحرف الذي يُحذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً
منه على ضَرْبين : أحدهما : أصليّ ، والآخر زائد .

فالأول : على ثلاثة أضرب : فاء وعين ولام .

فأما ما حُذِفَتْ فاؤه وجيء بزائد عوضاً منها^(١) فبابُ فِعْلة في
المصدر ، نحو : عِدَّة ، ووزنة ، وشيبة ، وجهة ، . والأصل :
وِعْدَة ، ووزنة ، ووِشِيَة ، ووجْهة ، حذفت الفاء لما ذكر في تصريف
ذلك ، وجُعِلت التاء بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أنّ أصله ذلك قوله

(١) في الخصائص ٢/٢٨٥ : « منه » مكان : « منها » .

تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ ﴾ ^(١) . وأنشد أبو زيد :

٥٦ = أَلَمْ تَرَ أَنَّنِي - وَلِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا لَمْ تُؤْتِ ^(٢) وَجْهَتُهُ تِعَادِي
أَطَعْتَ الْأَمْرِي بِصُرْمٍ لَيْلِي وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا قَوْلَ الْأَعَادِي ^(٣)
وقد حُذفت الفاء في « أناس » ، وجعلت ألف « فُعال » بدلاً
منها ، فقيل : ناس ، ووزنها ^(٤) عَالٌ كما ، أن وزن عِدَّةٍ : عِلَّةٌ .

وحذفت الفاء وجُعِلت تاءً افتعل عَوْضاً منها وذلك قولهم : تَقِي
يَتَّقِي ، والأصل : اتَّقِي يَتَّقِي ، فحذفت الفاء فصار تَقِي ، ووزنه :
[١٠٩] تَعَل ، وَيَتَّقِي : يَتَّعِل ، قال أوس : /

٥٧ = تَقَّاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَّدُهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ ^(٥)
وقال :

٥٨ = جَلَاهَا الصُّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِيفَاً كُلَّهَا يَتَّقِي بِأَثَرٍ ^(٦)

(١) البقرة / ١٤٨ .

(٢) في ط : « توت » بدون همزة ، وفي الخصائص ، توت : بالهمزة .

(٣) من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٥ ، والمنصف ٣/٣٤ . هذا وروايته في

المنصف : « عصيت الأمرين » مكان : « أطعت الأمرين » .

(٤) في الخصائص : « ومثالها » .

(٥) لأوس بن حجر ، ديوانه / ٩٦ : يريد : « ليس فيه تفاوت ولا اختلاف إذا

هزرت اهتز كله ، فكان كعوبه كعب واحد . ويعسل : يضطرب ويهتز .

وانظر هامش الديوان .

من شواهد : الخصائص ٢/٨٢٦ ، والنوادر / ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق /

٢٤ وانظر اللسان : « عسل » .

(٦) لخفاف بن ندبة وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٥٢ ، وروايته مختلفة عن =

وأشُدُّ أبو الحسن :

٥٩ = * تق الله فينا والكتاب الذي تَتَلُو (١) . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَّهَ يَتَّجِه ، والأصل : اتَّجِهَ يَتَّجِه . ووزن
تَجَّهَ ، تَعَلَّ كَتَقَّى سواء .

أشُدُّ أبو زيد :

٦٠ = قصرت له القَبِيلَةُ إِذْ تَجَّهْنَا وما ضاقت بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي (٨)

= رواية السيوطي والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو
التالي :

جلاها الصيقلون فأخلصوها مواضي كلها يفري يَبْرُ
والصَّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلأؤها . وفي رواية
الخصائص : أثر السيف : فرنده ودياجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده،
فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها .
« انظر هامش الخصائص ٢/٢٨٦ » واللسان في شرح الشاهد، وهو من
شواهد : الخصائص ٢/٢٨٦ واللسان : « أثر » .

(١) صدره :

* زيادتنا نعمانُ لا تنسيَّها *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد : النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، ٨٩/٣ .
والمحتسب ٢/٣٧٢ ، وابن الشجري ١/٢٠٥ ، والشافية ٤/٤٩٦ .
واللسان : « وقى » .

(٢) لمرداس بن حُصين .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، والمنصف =

فأما ما رواه أبو يزيد من قولهم : تَجِهْ يَتَجَّهُ فهذا من لفظ آخر ،
وفاؤه تاء .

وأما قولهم : اتَّخَذْتَ فليست تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء
أصلية بمنزلة اتَّبَعْتَ من تَبَعَ ، يدلُّ على ذلك ما أنشده الأَصْمَعِيُّ من
قوله :

(١)

٦١ = وقد تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ

= ٢٩٠/١ ، والمحتسب ٢٦٣/١ ، واللسان : « وجه » .

وفي ط : « فصرت » بالفاء مكان : « قصرت » بالقاف تحريف صوابه
من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان :
قَصْرْتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في
موضعها .

(١) من شواهد : الخصائص ٢٨٧/٢ ، والعيني ٥٩٠/٤ ، واللسان :
« نسف » ، « طرق » .

وفي العيني : قائله المَمْزَقُ العَبْدِيُّ . وهو من قصيدة طويلة منها قوله :
فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلا فأدركني ولما أمزق

وبهذا البيت سمي الممزق .

والغُرْزُ : هوركاب الرجل من جلد . والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبه البعير
إذا انحسر عنه الوبر . والأفحوص : هو مجثم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه
من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطْرَقُ ، من طرقت القطاة : إذا حان
خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ .^(١)

وذهب أبو إسحاق : إلى أن « اتَّخَذْتَ » كاتَّقَيْتَ ، واتَّزَنْتَ ، وأن الهمزة أُجْرِيَتْ في ذلك مُجْرَى الْوَاوِ .

وهذا ضعيف ، وإنما جاء منه شيء شاذ .

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = في داره تُقَسَّمُ الأزوادُ بينهم كأنما أهلُهُ منها الَّذِي اتَّهَلَا^(٢)

وروى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ بن سليمان « مُتَمِّين » .

وأنشد :

(١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن

محيصن، والحسن ، وابن مسعود .

انظر في هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط

١٥٢، ٦، والتسير / ١٤٥ ، والطبري ١٥ / ١٨٨ ، والحجة لابن خالويه /

٢٢٨، والسبعة لابن مجاهد / ٣٩٦ ، وغيث النفع / ٢٨١ ، وتفسير الفخر

٢١ / ١٥٧ ، والنشر ٢ / ٣١٤ ، وانظر أيضاً العنوان ورقة / ١١٦ ، وتحرير

التيسير / ١٣٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٨٧ ، واللسان : « أهل » . وقد أنشده في

اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتَّهَلَا *

أي كان أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق .

* = ٦٣ بيض اتمن (١) *

والذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ
أَجْرًا ﴾ فكما أن «تَجَه» ليس من لفظ الوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ
الأخذ .

وعُذْر من قال : اَتَمَّنْ وَاَتَمَّلْ (٢) من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم
يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : اَيْتَكَل ، ومن الإِزْرَة (٣) :
اَيْتَزَّر ، فأشبهه حينئذٍ ، اَيْتَعَد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اَتْهَل
وَأَتَمَّنْ ، لقول غيره : اَيْتَهَل وَاَيْتَمَّنْ .

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

* = ٦٤ * أبا ثَيْبٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكُلُ (٤) * /

[١١٠]

- (١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها
و « مَتَمَّنْ » : وصف من : « اَتَمَّنْ » افتعل من الأمان . انظر هامش
الخصائص . وفي ط : « مَبِيض » بالميم ، تحريف .
(٢) في ط : « وَتَهَل » بدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ
المخطوطة .
(٣) اسم هيئة من الاثترار .
(٤) للأعشى . وصدرة :

* أبلغ يزيد بني شيان مالكة * =

وكذلك « إيتزر يأتزر » .

فأما « اتكلت » عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الوكالة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فعال) بدلاً منها وذلك قولهم^(١) :

٦٥ = * لإه ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حَسَبِ^(٢) *

في أحد قولي سيبويه .

وأما ما حذفت عينه ، وزيد هناك حَرْفٌ عوضاً منها فَأَيْتُق في أحد

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وانظر ديوان الأعشى . وفي هامش الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيد ، وكان ابن عم الأعشى . والمالكة : الرسالة . والائتكال : الغضب .

(١) في الخصائص ٢/٢٨٨ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل هو ذو الأصبغ العدواني .

(٢) تمامه :

* عني ولا أنت دِيَّاني فتخزوني *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجري ١٣/٢ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ١٠٤/٩ ، والمقرب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٢٤٣/٤ ، والمغنى ، رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني ٢/٢٢٣ ، وفي العيني : لاه ابن عمك : أي لله درابن عمك . وقوله : « ولا أنت دِيَّاني » الخ . قال ابن السكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما الخزي فهو من خزي يخزي خزياً : إذا ذلَّ وهان .

قَوْلِي سَيُوبِهِ .

وذلك أن أصلها أَنْوُقُ فأحد قويله فيها : أن الواو هي عينُ حُذِفَتْ، وعوضت منها ياء فصارت أَيْنُقُ .

ومثالها على هذا القول : أَيْقُلُ .

والآخر : أن العين قدّمت على الفاء وأبدلت ياء ، فصارت أَيْنُقُ .

ومثالها على هذا : أَعْقُلُ .

وقد حذفت العينُ حرفَ عِلَّةٍ ، وجعلت ألفَ فاعلٍ عوضاً منها وذلك : رجلٌ ^(١) خافٌ، ورجلٌ مالٌ ، وهاعٌ لاعٌ ^(٢) فيجوز أن يكون هذا فعلاً كَفَرِقٍ فهو فَرِقٌ ، وَيَطِرُ فهو بَطِرٌ .

ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها كقولهِ :

(١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعله « في رجل » أي بزيادة في ، وفي النسخ . المخطوطة والخصائص بدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم بدونها .

(٢) في الخصائص : « ورجل هاع » وقد سقطت « كلمة رجل من نسخ الأشباه » وفي القاموس : « ورجل هاع » أي حريص . ورجل هاعٌ لاعٌ : « جبان جزوع » انظر : هوع - لوع .

٦٦ = * لاثٍ به الأشاء والعُبريُّ (١) *

ومما حذف عيْنُه، وصار الزائد عَوْضاً منها قولهم : سَيْد ،
ومَيّت ، وهَيّن ، وليّن ، . قال الشاعر :

٦٧ = هَيُنُون لَيُنُون أَيَسَارُ ذُو وَيَسِرٍ سُوَاس مَكْرُمَةٍ أَبْنَاءِ أَيَسَارٍ (٢)

فأصلها : فَيَعِل : سَيْد ومَيّت وهَيّن وليّن ، حذف عيناها ،
وجعلت ياء فَيَعِل عوضاً منها . وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكيونة
وأصلها فيعولة حذف عيناها فصارت ياء فيعولة عوضاً منها .

فإن قلت : فهلاً كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيَعِل من نحو : سَيْد ، وبابه أنّ الياء الزائدة

(١) من شواهد : سيويه ١٢٩/٢ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١١٥/١
والخصائص ١٢٩/٢ ، ٢٨٩ ، والمنصف ٥٢/٢ ، ٥٣ ، والشافية
٣٦٧/٤ ، واللسان : - عبر .

والشاهد للمعراج ديوانه ٣١٤ . وقد فسّر الأصمعي كلماته فقال : لاث :
مدرك متكاتف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبريُّ : السدر العظام
ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(٢) نسب في هامش الخصائص ٢٨٩/٢ ، ومعجم الشواهد ١٨١/١ : إلى
عبيد بن العرنديس .

من شواهد : الخصائص ٢٨٩/٢ ، والمنصف ٦١/٣ .
والأيَسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميسر . وفي القاموس :
« يسر » : اليسر واليسر بالفتح : اللين والانقياد .

عوض من العين .

وكذلك الألف الزائدة في: خاف وهاع ولاع عِوَضُ من العين .

وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في : أينق ، فكذلك أيضاً ينبغي أن يُحْمَل فيعلولة على ذلك .

وأيضاً: فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب : قيدودة ، وكيونة .

وأيضاً فقد جُعِلت تاء^(١) التفعيل عِوَضاً من عين الفِعَال ، وذلك قولهم : قَطَعْتُهُ تَقْطِيعاً ، وَكَسَرْتُهُ تَكْسِيراً ، ألا ترى أن الأصل : قِطَاع ، وَكِسَار ، بدلالة قول الله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً ﴾^(٢) .

وحكى الفراء : قال سألني أعرابي فقال : أَجِلَاقُ^(٣) أَحَبُّ إِلَيْكَ

(١) في النسخ الثلاث وط « ياء » التفعيل مكان : « تاء » التفعيل تحريف صوابه من الخصائص ، وبدليل قوله في الخصائص في موضع سابق ٦٩ / ٢ : ومنها أن التاء في تفعيل عوض من عين فِعَال الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عِوَضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذاً من « قِطَاع » هي الزائدة ، لأن تاء تقطيع عوض منها كما أن هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتا هما زائدة .

(٢) النبأ / ٢٨ ، وفي ط : « كذبوا » بدون واو .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « أحلق » مكان : « أجلاق » تحريف بالصواب =

أَمْ قِصَارٌ؟ فكما / أَنَّ التاء^(١) زائدة في التفعيل عَوْضٌ مِنَ الْعَيْنِ، [١١١]
 فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عَوْضاً مِنَ الْعَيْنِ لَا الدَّالِ .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ اللَّامَ أَشْبَهَ بِالْعَيْنِ مِنَ الزَّائِدِ، فَهَلَا كَانَتْ لَامُ
 الْقِيدُودَةِ عَوْضاً مِنْ عَيْنِهَا ؟ .

قيل : إن الحرف الأصلي القوي إذا حذف لحق بالمُعْتَلِ
 الضَّعِيفِ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً : فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عَوْضاً مِنْ عَيْنِهِ ،
 وكذلك ألف فاعل كيف كانت عَوْضاً مِنْ عَيْنِهِ فِي : خَافِ ، وَهَاعِ ،
 وَوَلَاعِ ، وَنَحْوِهِ .

وأيضاً: فَإِنَّ عَيْنَ قِيدُودَةٍ وَبَابِهَا وَإِنْ كَانَتْ أَصْلاً، فَإِنَّهَا عَلَى الْأَحْوَالِ كُلِّهَا
 حَرْفٌ عِلَّةٌ مَا دَامَتْ مَوْجُودَةً مَلْفُوظَةً بِهَا، فَكَيْفَ بِهَا إِذَا حُذِفَتْ؟ فَإِنَّهَا
 حَيْثُذِ تَوَغَّلَ فِي الْإِعْتِلَالِ وَالضَّعْفِ. وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ تَمَكَّنَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي
 الضَّعْفِ إِلَّا بِتَسْمِيَتِهِمْ إِيَّاهَا حُرُوفَ الْعِلَّةِ لَكَانَ كَافِيًا ، وَذَلِكَ أَنَّهَا فِي
 أَقْوَى أَحْوَالِهَا ضَعِيفَةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ إِذَا قُوبَا بِالْحَرَكَةِ
 فَإِنَّكَ مَعَ ذَلِكَ مُؤَنِّسٌ مِنْهُمَا^(٢) ضَعْفًا ، وَذَلِكَ أَنَّ تَحْمُلَهَا لِلْحَرَكَةِ أَشَقُّ

من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فَعَالِ .

(١) في النسخ الثلاث وط : « الياء » مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش
 رقم ١ في الصفحة السابقة .

في الخصائص : « فيهما » مكان « منهما » .

منه في غيرهما . وَلَمْ يَكُونَا كَذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَبْنَى أَمْرِهِمَا عَلَى خِلَافِ الْقُوَّةِ .

يؤكد ذلك عندك أَنَّ أَذْهَبَ الثَّلَاثِ فِي الضَّعْفِ وَالِاعْتِلَالِ الْأَلْفِ . وَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يُمْكِنَ تَحْرِيكُهَا الْبَتَّةَ .

فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها، ويسوغ^(٢) فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف .

ولذلك^(٣) ما تجد أخف الحركات الثلاث وهي - الفتحة - مستثناة فيها حتى يُجَنَحَ لذلك وُستروح^(٤) إلى إسكانها ، نحو قوله :

* = ٦٨ * يا دار هند عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٥) *

- (١) في ط : «إلا أن» صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
 (٢) ط : «تحملها ، وتسوغ» كلاهما بالتاء ، تحريف صوابه من الخصائص ، وفي النسخ المخطوطة : «يحملها وتسوغ» الأولى بالياء ، والثانية بالتاء .
 (٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : «وكذلك» بالكاف ، والتصويب من الخصائص ، لأنه المناسب للأسلوب .
 (٤) في ط فقط : «وتستريح» بالتاء .
 (٥) تمامه : * بين الطويّ فصاراتٍ فَوَادِيهَا *

وقد نسب في سيبويه ٥٥/٢ إلى بعض السعديين ولم يسمه .
 والشاهد مطلع قصيدة للحطيئة ، ديوانه / ٢٤٠ طبع صادر وهو من شواهد سيبويه ٥٥/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحتسب ٣٤٣/٢ ، وابن الشجري ٣٩٦/١ ، والشافعية ٤١٠/٤ ، وابن يعيش ١٠٠/١٠ ، ١٠٢ .

وقوله :

* =٦٩ * كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقِ (١) *

والأنثوية : حجر القدر . والطوي : بثر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .
والشاهد في « أنافيا » حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيويه: وسألت الخليل - رحمه الله - عن الياءات لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً؟ . وذلك قولك : رأيت معدى كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف غننى حيث عروها من الجرّ والرفع ، فكما عروا الألف منه عروها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الخ .
وقال الأعلام : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حالة النصب حملها عند الضرورة على الألف ، لأنها اختها ، والألف لا تتحرك . انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤/٤١٠ ، ٤١١ .

(١) رجز تكملته :

* أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنِ الْوَرِقِ *

وقد نسب إلى رؤية .

من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحاسب ١/١٢٦ ،
٢٨٩ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ ،
واللسان : « قرق » .

قال البغدادي في الخزانة : استشهد به : « على أن تسكين الياء من :
« أيديهن » ضرورة ، والقياس فتحها .

وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

ونحو ذلك قوله :

٧٠ = وإن يَعْرَيْنِ إن كُسي الجَوَارِي فَتَنبُو العَيْنُ عن كَرَمٍ عِجَافٍ^(١)
 نعم وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو إلى احترامه
 وحذفه كان بأن يَضْعُفَ^(٢) عن تحمّل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى
 وأحجى .

= القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجوارٍ : جمع جارية، ويتعاطين :
 أي يناول بعضهم بعضاً . والوَرِق : الدراهم .

وقال آخرون : القرق هنا : المستوي من الأرض الواسع . وإنما خص
 بالوصف، لأن أيدي الإبل إذا أسرع في المستوي فهو أحمد لها ، وإذا
 أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

(١) نسب في اللسان « كرم » لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً :

« كسى » لسعيد بن مسحوح الشيباني :

وذكر في اللسان « كرم » أن أبا خالد كتب إلى قطري بن الفجاءة أبياتاً يعتذر
 فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

لقد زاد الحياةَ إليَّ حُبًّا بناتي إنهن من الضعافِ
 مخافة أن يرين البؤسَ بعدي وأن يشربن رنقاً بعد صافِ
 وأن يعرّين إن كُسي الجواري فتنبو العينُ عن كرمِ عجافِ
 ولولا ذلك قد سوّمت مهري وفي الرحمن للضعفاء كافِ
 أبانا من لنا إن غبت عنا وصار الحيّ بعدك في اختلافِ؟

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢/١١٥ وابن

الشجري ١/٢٣٣ ، والمغني رقم ٩٢٧ .

(٢) في ط فقط : « يضاعف » ، تحريف .

وذلك نحو / قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ ^(١) ، [١١٢] و ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ^(٣)

وقوله :

* ٧١ = قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ ^(٤) *

وقول الأسود بن يعفر :

* ٧٢ = فَالْحَقْتُ أَخْرَاهِمُ طَرِيقَ الْأَهْمِ ^(٥) *

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْنَعُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ ﴾ ^(٧) كتبت

(١) الفجر / ٤ .

(٢) الكهف / ٦٤ .

(٣) الرعد / ٩ .

(٤) قاله أبو الرُّبَيْسِ التَّغْلِبِيُّ : وقبله مع تمام بيته :

لَا صُلْحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَائِي
سَيْفِي وَمَا كُنَّا يَنْجِدُ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

(٥) تمامه :

* كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ حَوَى مُتَابِعٌ *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣/٢٠٢ ، وابن الشجري

١٧٩/٢ ، ٢٩/١ .

(٦) الشورى / ٢٤ .

(٧) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحو ذلك . قال رؤية :

* ٧٣ = * وَصَانِي الْعَجَاجِ فِيمَا وَصَّنِي ^(١) *

يريد فيما وصاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يَا أُبَيَّ ﴾ ^(٢) : أنه

أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

* ٧٤ = * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ ^(٣) *

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٣ ، ٣١٧ .

(٢) يوسف ٤ ، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عامر ، وأبي جعفر ، والأعرج . وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ؛ والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٩/٢١ ، والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

(٣) صدره :

* وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٢ وابن الشجري ٢/٧٣ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ٢٠٠ ، والشافية ٢٠٧ ، والهمع والذرر رقم ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ ، والأشعري ٤/٢٠٥ ، والجمهرة ٢/٨٥ ، واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم ، تحريف =

يريد المَعْلَى .

وحكى أبو عبيدة ^(١) وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت
فَرَجَ ^(٢) ، ونحو ذلك ، فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهَي ^(٣) عن
حفظ أنفُسِهَا ^(٤) ، وتَحْمِلُ خواصَّهَا وعوانِي ^(٥) ذواتها ، فكيف بها إذا

صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة .

والشاهد فيه : حذف الألف من « المعلى » مع التضعيف ، وأصل
مَعْلَى : مَعْلَوٌ : مَفْعَلٌ من علوت ؛ ثم معلى صارت الواو ياء لوقوعها
خامسة ثم مَعْلًا صارت الياء ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف
يحذف في القوافي . انظر (أمالي ابن السجري) .

ولكيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المعلى هو : جد
الجارود بشر بن عمرو بن المعلى .

وفي الجماهرة : مرجوم لقب رجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلاً من
قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت
لك به فسّمى مرجوماً .

(١) في ط فقط : « أبو عبيد » صوابه من النسخ الثلاث المخطوطة
والخصائص . وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ،
وأخذ عنه أبو عبيدة ، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقيل :
ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ، ومائتين . انظر البغية
٢٩٤/٢ .

(٢) في ط فقط : « فرخ » بالخاء صوابه من النسخ المخطوطة ،
والخصائص .

(٣) في ط فقط : « وتهىء » بالهمزة ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « نفسها » .

(٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمَتْ احتمال الحركات النِّيقات على مقصور صورتها^(١) .

نعم وقد أُعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزَّيدان ، والزَّيدون ،
والزَّيدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرى الحركات ، في « زيدٌ » وزيداً ،
وزيدٍ ، ومعلوم أن الحركات لا تتحمَّل لضعفها الحركات . فأقرب
أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع^(٢) من احتمالها الحركات^(٣) إذا
احتملتها جفت عنها وتكاودتها^(٤) .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة ، أنك إذا وجدت
أقواهن - وهما الواو والياء - مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنهما تابعان لما
هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نَوْبَةٌ وَنُوبٌ ،
وَجُوبَةٌ وَجُوبٌ ، وَدَوْلَةٌ وَدَوْلٌ .

(١) في الخصائص : « صورها » :

(٢) في ط : « تمتنع » وفي ت ، وهـ : « تمنع » ، وكذلك في الخصائص .

(٣) في الخصائص : « الحركات أن إذا تحملتها جفت » الخ بزيادة : « أن إذا
تحملتها » .

(٤) في القاموس : كَادٌ : وتكاد من الأمر شق عليّ كتكاءدني ، وعقبة كؤود
وكأداء : صعبة .

فمجيء فَعَلَّةَ على فُعَل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من :
فَعَلَّة ، وكأنَّ دَوْلَة : دَوْلَة ، وَجَوْبَة : جَوْبَة ، وَنَوْبَة : نَوْبَة .

وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضمّة تابِعاً .

وكذلك ما جاء من فَعَلَّة مما عينه ياء على : فِعَل نحو : ضَيْعَة
وَضَيْع^(١) وَخَيْمَة وَخَيْم ، وَعَيْبَة وَعَيْب ، كأنه إنما جاء على أن واحده
فِعَلَة نحو : ضَيْعَة ، وَخَيْمَة وَعَيْبَة .

أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما مُجْرِيَيْن^(٢) مجراهما مكسوراً
ومضموماً ما قبلهما ، فهل هذا إلا لأنَّ / الصنعة^(٣) مقتضية لشياع^(٤) [١١٣]
الاعتلال فيهما .

فإن قلت : ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو فَعَلَّة على
فُعَل نحو نوب وجوب ودول لما - ذكرته من تصور الضمة في الفاء ، ولا
يكون ما جاء من فَعَلَّة على فِعَل - . نحو : ضَيْع ، وَخَيْم ، وَعَيْب - لما
ذكرته من تصور الكسرة في الفاء ، بل لأن ذلك ضَرْبٌ من التكريه

(١) في ط فقط : « صيغه وصيغ » بالصاد فيهما .

(٢) في الخصائص : « مجراتين » مكان : « مجريين » .

(٣) في ط ، ت : « الصيغة » مكان الصنعة تحريف صوابه من هـ ، وم ،
والخصائص .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « سياغ » بالسین مكان : « لشياع » بالشین
والعين ، واخترت تعبير الخصائص لأنه الأنسب للأسلوب .

رَكَّبُوهُ فِيمَا عَيْنِهِ مَعْتَلَةٌ ، كَمَا رَكَّبُوهُ فِيمَا عَيْنِهِ صَحِيحَةٌ نَحْوُ : لِأَمَةٍ (١) ،
وَلُؤْمٌ ، وَعَرَصَةٌ (٢) ، وَعَرَصٌ ، وَقَرِيَةٌ وَقُرَى ، وَبِرْوَةٌ وَبُرَى . - فِيمَا ذَكَرَهُ
أَبُو عَلِيٍّ - وَنَزْوَةٌ وَنَزَأٌ - فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ - وَحَلْفَةٌ وَجَلَقٌ ، وَفَلَكَةٌ
وَفَلَكٌ .

قِيلَ : كَيْفَ تَصَرَّفْتَ الْحَالَ فَلَا اعْتِرَاضَ شَكٍّ فِي أَنْ الْيَاءَ ، وَالْوَاوُ
أَيْنَ وَقَعَتَا ، وَكَيْفَ تَصَرَّفْتَا مَعْتَدَتَانِ حَرْفِي عِلَّةٌ . وَمِنْ أَحْكَامِ الْاِعْتِلَالِ
أَنْ يَتَّبِعَا مَا هُوَ مِنْهُمَا .

هَذَا ، ثُمَّ إِنَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ كَسَرُوا فَعَلَةً مِمَّا هِيَ عَيْنَاهُ عَلَى فَعَلٍ وَفَعَلٍ
نَحْوُ ، جُوبٌ ، وَنُوبٌ ، وَضَيْعٌ (٣) وَخِيَمٌ فَجَاءَ تَكْسِيرُهُمَا تَكْسِيرَ مَا
وَاحِدِهِ ، مَضْمُومِ الْفَاءِ وَمَكْسُورِهَا .

فَنَحْنُ الْآنَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ نَرْتَاحَ لِذَلِكَ وَنَعْلَلَهُ ، وَإِمَّا أَنْ
نَنْهَالِكَ فِيهِ وَنَتَقَبَلُهُ عُقْلَ الْحَالِ سَازِجاً مِنَ الْاِعْتِلَالِ (٤) .

(١) اللَّامَةُ : الدَّرْعُ .

(٢) الْعَرَصَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ : كُلُّ بَقْعَةٍ بَيْنَ الدُّورِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ ،
وَفِي ط فَقَطْ : عَوْضَةٌ وَعَوْضٌ بِالْوَاوِ وَالضَّادِ ، تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي ط : « صَيْغٌ » بِالضَّادِ وَالغَيْنِ .

(٤) فِي ط فَقَطْ بَعْدَ قَوْلِهِ : « سَازِجاً » زِيَادَةٌ عِبَارَةٌ وَهِيَ : « فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ
عَلَى الْمَتَأَخَّرِ وَذَلِكَ سَازِجاً » وَهِيَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي النُّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ
وَلَيْسَتْ فِي الْخِصَائِصِ ، وَقَدْ عُلِقَ عَلَيْهَا فِي هَامِشِ ط بِقَوْلِهِ : « مِنْ
الْأَصْلِ »

فأن يقال : إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكْم تابعين لما قبلهما أولى من أن نقض الباب فيه ونعطي اليد عَنوة به ، من غير نظر له ولا اشتغال من الصنعة عليه^(١) ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يجاولون له^(٢) وجهاً ، فإذا لم يَخُلْ مع الضَّرورة من وَجِه من القياس محاول ، فهُم لذلك^(٣) مع الفُسحة وفي حال السعة أولى بأن يجاولوه ، وأحجى بأن يناهدوه^(٤) فيتعللوا به ولا يُهملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : جَلَق ، وفَلَك ، وعَرَض ، ولُؤْم ، وقُرَى ، وِبْرَأ ، كما أنهم لما أعربوا بالواو والياء والألف في الزِيدون ، والزِيدين ، والزِيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النون في يقومان ، وتقعدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدرّيج اللغة / .

[١١٤]

وأما ما حذف لأمه وصار الزائد عوضاً منها فكثير .

منه : باب سنة ، ومائة ، وفئة ، ورثة ، وعِصّة ، وضعة ، فهذا

(١) في ط : « إليه » مكان : « عليه » ، تحريف .

(٢) في النسخ المخطوطة ، وط « به » مكان : « له » ، والتصويب من الخصائص .

(٣) في النسخ المخطوطة وط : « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص .

(٤) في القاموس : نهد الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، و عوض منها تاء التانيث، ألا تراها كيف تُعاقب اللام في نحو: بُرّة وبُراً، وُثبة وُثباً .

وحكي أبو الحسن عنهم : رأيتُ مئياً بوزن : مِعياً . فلمّا حذفوا قالوا : مائة .

فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عِوضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلاً ولا عِوضاً لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هذه عصاً ورحاً ، وكلمتُ معلّى فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف - نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه عصاً ، ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء - بدلاً من لام الفعل ولا عِوضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذ كان التنوينُ يزيله الوقفُ ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ، وسنة ، ولغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل، ومبدلة هاء في الوقف .

فأما الحذف فلا حذف .

وكذلك ما لحقه علمُ الجمع نحو: القاضون والقاضين والأعلون والأعلين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنه ليس لازماً .

فأما قولهم : هذان وهاتان ، واللذان ، واللّتان ، والذين واللذون ، فلو

قال قائل : إن علم الشّنية والجمع فيها عَوْضٌ من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للشّنية والجمع، لا على حدّ: رجلان، وفرسان، وقائمون، وقاعدون ، ولكن على حدّ^(١) قولك : هما ، وهم ، وهن ، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل) ، ولو كان كذلك لوجب أن تُنكّرهُ البتّة كما تنكّر الأعلام نحو : زيدان ، وزيدين ، وزَيْدِين .

والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجري عليها مفردة . وذلك قولك : مررت بالزّيدين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار .

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قولك . جاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظرفيين . وكذلك أيضاً تجدها في الشّنية والجمع تعمل من نصب الحال / ما كانت تعمله [١١٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك أنها جُمع هيهاة ، وهيهاة^(٢) عندنا رباعية مكررة^(٣) ،

(١) كلمة : « حد » ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .
(٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيهات « كلتاها بتاء مفتوحة ، تحريف ، صوابه من الخصائص .

(٣) في ط فقط : « مكسورة » مكان : « مكررة » ، تحريف ، صوابه من =

فاؤها^(١)، ولامها الأولى هاء، وعينها ولامها الثانية ياء فهي - لذلك - من باب صِيصِيَّة^(٢). وعكسها باب: يَلِيل^(٣)، وَيَهْيَاهِ^(٤)، قال ذو الرّمة:

٧٥ - تَلُومٌ يَهْيَاهُ بِيَاهُ وَقَدْ مَضَى

مِنَ اللَّيْلِ جَوْزٌ وَاسْبَطَرْتُ كَوَائِبَهُ^(٥)

وقال كثير:

٧٦ = وكيف ينال الحاجبية ألفٌ بيليلٍ مُمَسَّاهُ وقد جاوزت رَقْدًا^(٦)

= النسخ المخطوطة والخصائص. وهيئة أصلها: هَيْهَيَّة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً.

(١) في ط فقط: «فاءها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة، والخصائص، والأسلوب.

(٢) الصَّيْصِيَّة - كما في القاموس - : قرن البقر والظباء، والحصن، وكل ما امتنع به.

(٣) «يليل» - كما في القاموس - موضع قرب وادي الصفراء.

(٤) في القاموس: يهيا من كلام الرعاء.

(٥) من شواهد: الخصائص ٢/٢٩٨. وانظر ديوانه ٦٦.

و«تلوم» كما في القاموس: تمكث وانتظر. وجوز الليل: وسطه ومعظمه، واسبطرت: امتدت.

(٦) من شواهد: الخصائص ٢/٢٩٨:

والحاجبية - كما في الخزانة ٢/٣٨١: نسبة إلى جدّ عزة: حاجب بن غفار

قال البغدادي: ومن الغرائب تفسير العيني للحاجبية هنا بالرمل الطويل

وهو غفلة عن نسبها.

فهيهة^(١) من مضاعف الياء بمنزلة «المرمرة»، و«القرقرة».

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيهيات^(٢)
كشوشيات^(٣) ، وَصُوصِيَّات^(٤) ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر
اسمٍ غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو :
رَحِيَّان ، ومَوْلِيَّان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إن الألف والتاء في هيهات عوض
من لام الفعل في هيهة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع
بمنزلة : الَّذِينَ ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتِ
هيهاتِ ، وهؤلاءِ وَالَّذِينَ لا يمكن تنكيرهما^(٥) فقد صار إذا هيهات
بمنزلة : قِصَاعٍ وَجِفَانٍ ؟ .

وبليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣ ، من الصفحة السابقة و«رقداء» - كما في
القاموس - : جبل تنحت منه الأرحية .

- (١) في ط : « فهيهات » بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .
(٢) في ط : هوهيات ، وفي هـ : هوهيات ، وفي ت : هيهات ، كله
تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهة كما ذكر سابقاً :
(٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .
(٤) الضوضاة معناها : الجلبة والصياح . انظر القاموس .
(٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو
الأوضح ، لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره ،
من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة^(١) من
أرطاة ، وسعليات^(٢) من سعلاة لما كانت إلا نكرة كما أن سعليات
[١١٦] وأرطيات لا تكونان^(٣) إلا نكرتين . /

فإن قيل : ولم لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو
أمرأة سميتها بسعليات وأرطيات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرفتها
فقد جعلتها علماً على معنى البعد ، كما أن غاق فيمن لم يتون قد جعل
علماً لمعنى الفراق، ومَن تون فقال غاقٍ غاقٍ، وهيهاة هيهاتٍ، وهيهاتٍ
وهيهاتٍ ، فكأنه قال : بعداً بعداً، فجعل التنوين علماً لهذا المعنى ، كما
جعل حذفه علماً لذلك ؟ .

قيل : أما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية .
وكيف يصح ذلك؟ وإنما هذه أسماء سُمي بها الفعل في الخبر نحو:
شَتَان ، وسرعان ، وأف ، وأتاوه^(٤) .

(١) الأرطاة : شجر ثمره كالعُتابِ مر ، تأكله الإبل غضةً ، وألفه للإلحاق فينون
نكرة لا معرفة ، أو ألفه أصلية فينون دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأرطاي ،
وأراط . انظر القاموس .

(٢) في القاموس . السُعلاة والسُعلاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجن .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « لا يكونان » والأوضح « لا تكونان » بالتاء كما في
الخصائص .

(٤) في ط : « وأتاوه » بدون همزة ، ولعلها : وأتاوه ، وفي الخصائص :
وأوتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ،
وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على
معنى لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْتِه ؛ ألا تراه
صَوْتاً بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّفُ الأصوات من جنس تعرّف
الأسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما تكون^(١) فائدة
معرفة كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غُدوة هي في معنى : غداة
، إلّا أن غُدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ،
وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدَة^(٢) وأبو مُعْطَة^(٣) . فقد تجد هذا
التعريف المساوي لمعنى التنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع
ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدَة وأبا مُعْطَة ، ونحو ذلك أن تُعَدَّ في
الأعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فلذلك لم لا يكون
هيهات كما ذكرنا ؟ .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و « ما
تكون » ، وهذا أوضح .

(٢) في القاموس : وأبو جَعْدَة وأبو جَعادة : كنية الذئب .

(٣) في القاموس : أبو مُعْطَة بالضم : الذئب . ومِعْط الذئب كفرح : خبث أو
قل شَعْرُه فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعَيَّنَاتُهَا^(١) نكرات فقد يمكن في كلِّ واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك: فرقت ذلك الأسد الذي فرقته، وتبرّكت بالثعلب الذي تبرّكت^(٢)، وخَسَّاتُ الذئب الذي خَسَّاتُهُ.

فأما الفعل فَمَّا لا يمكن تعريفه على وجهه، فلذلك لم يعتدَّ [١١١] التعريف الواقع عليه لفظاً سِمَةً خاصّةً / ولا تعريفاً .

وأيضاً، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف، فالفعل إذاً أقرب إليها، ومعترض بين الأسماء وبينها، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب: صه، ومه، وحيهلاً ورويداً، وإيه، وأيهما، وهلمّ ونحو ذلك من باب: نزال، ودراك، ونظار، ومناع، إنما أتاه من قبَلِ تضمّن هذه الأشياء^(٣) معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له - وهو اسكت^(٤)، : لَتَسَكَّتْ كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام: « فبذلك فلتفرحوا » .^(٥)

(١) في ط: معنياتها

(٢) في النسخ الثلاث: « تباركت بالثعلب الذي تباركت » والأوضح:

تبرّكت . . . تبركت في الموضعين كما في الخصائص .

وفي القاموس: وبرك بروكاً وتبراكاً: استناخ كبرك .

(٣) في الخصائص ٣٠٠/٢: « الأسماء » مكان: « الأشياء »

(٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد « اسكت » والأصل لتسكت بزيادة كلمة:

« الأصل » واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح .

(٥) يونس / ٥٨، وهي قراءة ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبي وابن هرمز،

والأعمش، وآخرون . وانظر: الإتحاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥،

وتفسير الطبري ٨٨/١١، والنشر ٢٨٥/٢ .

وكذلك مَهْ هو اسم أَكْفَفَ ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزَالٍ هو اسم انزل ، وأصله : لِنَتَزَلَ . فلَمَّا كان معنى اللام عائراً^(١) في هذا النسق وسارياً في أنحائه^(٢) ، ومتصوراً^(٣) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تَضَمَّنَ هذا المعنى كما دخل أين وكيف ، لتضمَّنها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمَّنه معنى حرف التعريف ، وَمَنْ لتضمَّنه معنى حَرْفِ الشَّرْطِ ، وسوى ذلك .

فأما أَفَّ ، وهيئات ويابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمول^(٤) في ذلك على أفعال الأمر . وكان المَوْضِعُ^(٥) في ذلك إنما هو لـ «صه» ومه ، ورويد ، ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب - أف وشتان ، ووشكان من حيث كان اسماً سُمِّيَ به الفعل . وإذا جاز لأحمد وهو اسم عَلَمٌ أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم

(١) في ط فقط : «عابراً» بالباء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي اللسان : عور : العائر ما يحار فيه البصر من كثرته ، والمراد أن معنى اللام يتردد كثيراً .

(٢) في ط فقط : «إيجابه» مكان : «أنحائه» ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : «ومقصوراً» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) في ط : «فمحول» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في ط فقط : «وكان الموضوع» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

سَمِيَ به الفعل في الخبر باسم سَمِيَ به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن السَمِيَ به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(١) . ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٢) ، أي فليمدن .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا ﴾^(٣) وقولهم : « هذا الهلال » معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلما كان أف كصه في كونه اسماً للفعل كما أن صه كذا ، ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعلٍ مأمور به ، وهذا اسم لفعلٍ مخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل / واحد منهما هو صاحبه ، فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى .

وما كان على بعض هذه القُرْبَى والشُّبْكَةُ الحق بحكم ما حُمِلَ

(١) مريم / ٣٨ .

(٢) مريم / ٧٥ .

(٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير - وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصة .

وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢ / ٢١٤ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير

الطبري ٥ / ٤٧ ، والفخر الرازي ٢ / ٢٦٥ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه^(١) ، واطمأنت به . ؟ فاعرف ذلك .

ومما حذف لأمه وجعل الزائد عَوْضاً منها : فرزدق و فريزيد ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهو باب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عَوْضاً من حرف أصلي محذوف .

وأما الحرف الزائد عَوْضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَازَنَة^(٢) ، وزنادقة ، وجحاجة^(٣) ألحقت عوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق ، وجحاجيج .

ومن ذلك : ما لحقته ياء المدِّ عَوْضاً من حَرْفٍ زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُدِّ حرج وتحقيره ، دُحَيْرِج ، ودَحَارِجِ فالياء عَوْضٌ^(٤) من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفِيلِ الياءِ عَوْضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياءِ عوضٌ من يائه .

(١) في ط فقط : « عله » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

(٣) في القاموس : الْجَحَّجُجُ : السيد، جمعه : جحاجح ، وجحاجة ، وجحاجيج .

(٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير^(١) الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عَوْضٌ من ياء تفعيل أو ألف
فِعَال ، وذلك نحو : سَلَيْتُهُ ، تَسْلِيَةٌ ، ورييته ، تربيةً ، الهاء بدل من ياء
تفعيل في تَسْلِي ، وَتَرْبِي ، أو الف سِلَاءً وِرْبَاءً ، أنشد أبو زيد :

٧٧=باتت تنزّي دلوها تنزياً كما تنزّي شهلةً صيباً^(٢)

ومن ذلك : تاء الفَعْلَلَة^(٣) في الرباعي نحو الهملجة^(٤)
والسرهفة^(٥) كأنها عَوْضٌ من ألف فِعْلَالٌ نحو : الهِمْلَاج والسَّرْهَاف ،
قال العجاج : -

(١) في جمع : زعفران .

(٢) من شواهد : الخصائص ٣٠٢/٢ ، والمنصف ١٩٥/٢ ، وابن يعيش
٥٨/٦ ، والمقرب ١٣٥/٢ ، والعيني ٥٧١/٣ ، والتصريح ٧٦/٢ ،
والأشموني ٣٠٧/٢ ، واللسان : « شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية
٦٧/٤ .

وفي العيني : التنزية : رفع الشيء إلى فوق ، والشهلة : وهي العجوز
الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص
صيباً ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة ، فهي تنزى الصبي
باجتهاد .

(٣) في ط : « الفعلة » مكان : الفعللة ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والخصائص والأسلوب .

(٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

(٥) في القاموس : سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ، ونعمته .

٧٨ * سَرَهْفَتُهُ مَا سِثَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ ^(١) *

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسَّلْقَاءُ ^(٢) . كأنها عوض من ألف حيقال ، وبيطار ، وجهوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : -

٧٩ * متى كنا لأُمَّكَ مَقْتُونَا ^(٣) *

والواحد مَقْتَوِيٌّ وهو منسوب إلى مَقْتَى ، وهو مَفْعَلٌ من القَتْوِ ،

وهو الخدمة قال : /

[١١٩]

٨٠ = إني أمرؤ من بني خزيمه لا أحسنُ قَتْوِ الملوك والحَفْدَا ^(٤)

(١) من شواهد : الخصائص ٢٢٢/١ ، ٣٠٢/٢ ، والمنصف ٤١/١ ، ٤٩/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٦ ، ٤٩ .

وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :

* سَرَعْفَتُهُ مَا سِثَّتَ مِنْ سِرْهَافٍ *

قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهده : . إذا أحسنت غداءه .

(٢) السَّلْقَاءُ - كما في القاموس - : ضَرَبَ مِنْ البَضْعِ عَلَى الظهر ، والبَضْعُ ، القطع من اللحم .

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصلده :

* تَهْدَدْنَا وَأُوعِدْنَا رويداً *

(٤) من شواهد : المحتسب ٢٥/٢ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، ٣٠٣ ،

والتصريح ٣٧٧/٢ . وفي حاشية يس ٣٧٧/٢ : الحفد : الخدمة ،

فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة :

=

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتَوِيُونَ ومَقْتَوِيَيْن ؛ كما أنه إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعِلَ عَلمُ الجمع معاقباً لِياء الإضافة فصَحَّت اللَّامُ لنية الإضافة كما تصح^(١) معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مَقْتَوُونَ ومَقْتَوَيْن كما يقال : هم الأعلون ، وهم المُصْطَفُونَ ، فقد ترى إلى تعويض عَلمُ الجمع من يائي الإضافة والجمع^(٢) زائداً .

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة إنَّها عِوَضُ من ألف فاعلته^(٣) .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوَضُ من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جنّي : وقد ذكرنا ما في هذا . ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

= * مشتبه الأعلام لَمَاع الخفخن * *

أراد : الخفق . وانظر الجبهة والتعليق على الشاهد ٢٧/٢ .

(١) في ط فقط : « كما يصح » بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « والجمع » ، وفي الخصائص : « والجميع » .

(٣) انظر النص في سيبويه ٢٤٣/٢ .

قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت، وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وباء التفعيل .

قال : لكن الألف في المفاعِل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتلاً وضاربه مُضارباً . قال الشاعر :

٨١=أقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً وأنجو إذا غَمَّ الجبانُ من الكَرْبِ^(١)

فأما أقيمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقُول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبيين فيه ، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يمني ، وتهامي ، وشامي .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي علي : لِمَ زعمتها للنسب ؟

فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له : نعم، ولو لم

(١) من شواهد : سيبويه ٢٥٠/٢ ، والمقتضب ٧٥/١ ، والخصائص

٣٦٧/١ ، ٣٠٤/٢ ، والمحتسب ٦٤/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٦ ، ٥٥

واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهد إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَزِمَتْهَا الهاء البتّة نحو: عباقية^(١) ، وكراهية ،
وسباهية^(٢) ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك : ياء التفعيل بدل من أَلْفِ الفِعَالِ كما أن التاء في أوله
عوض من إحدى عَيْنَيْهِ .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاوض في / الحروف المنفصلة عن الكَلِمِ غير
المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيغِهَا . وذلك نحو قول الراجز على
مذهب الخليل :

٨٢= إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على مَنْ يَتَكَلَّمُ^(٣)
أي مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ؟ فحذف « عليه » هذه وزاد « على » متقدمة ألا
ترى أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ .

(١) من معانيها في القاموس : الرجل المكار الداهية ، وشجرة سائكة ،
واللص الخارب .

(٢) في القاموس : السباهية : المتكبر وفي ط « سماهية » بالميم ، تحريف « صوابه من
الخصائص

(٣) من شواهد : سيبويه ٤٤٣/١ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،
والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ ،
والخزانة ٢٥٢/٤ ، والمغنى رقم ٢٥١ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني
٢٢٢/٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : « يجد »
محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على
من يتكلّم ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الآخر :

٨٣ = أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خَصَفْنَ بآثار المطي الحوافر^(١)

أي خصفن بالحوافر آثار المطي يعني آثار أخفافها^(٢) فحذف الياء من الحوافر. وزاد أخرى عوضاً منها في آثار المطي ،

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت منه مندوحة عن القلب لم ترتكبه^(٣) .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب أمرر^(٤) ، أي أيهم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب^(٥) .

(١) من شواهد : الخصائص ٣٠٦/٢ . وانظر شرح المفضليات للضبي /

٦٠٩ قال الضبي : أولى فأولى : يتوعد . وخصفن أي تبعت الخيل الإبل

قال : والعرب : يركبون الإبل ، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا

صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل . وفي ط : «بامرء القيس»

(٢) في ط ، وانسخ المخطوطة : « أخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .

(٣) في ط فقط : « يرتكبه » بالياء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

والخصائص . (٤) في ط امرره بالهاء .

(٥) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .
منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عَوْض .

من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عَوْضاً من لامه
المحذوفة ، فإن أصله : فَمِيٌّ أَوْ فَمَوْ . أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فَمَه (١) *

وتشديد أب وأخ عَوْضاً من لاميهما ، فإن أصلهما : أبو ،
وأخو . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون :
أخ وأخة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » (٢) : ذكر الأزهري أن
تشديد خاء أخ وباء أب لغة قال : وكذا تشديد نون « هَن » قال
سحيم :

٨٥ = ألا ليت شِعْري هل أَبَيْتَن لَيْلَةً وَهَنِي جَاذِبِينَ لِهَزْمَتِي هِنْدِ (٣)

(١) من شواهد : الخصائص ٢١١/٣ ، والمحاسب ٧٩/١ ، وابن الشجري
٣٥/٢ وابن يعيش ٣٣/١٠ ، والخزاعة ٢٨٢/٢ ، وهمع الهوامع والدرر
رقم ٤٩ . واللسان : « طسم » ، و « فوه » . وبعده :
* حتى يعود الملك في أسطمه *

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١ .

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ٤٤ ، وفي اللسان : « هنا » برواية : لهزمتي
هن مكان : « هند » وأيضاً هي رواية السيوطي في الأشباه ، وانظر شرح
التسهيل لابن مالك ٤٨/١ .

وتشديد ميم دمّ عَوْضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَى

قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْرِي بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمك فرغاً بعد عزته يا عمرو بَعَيْكُكُ إصراراً على الحَسَدِ^(١)

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له وَسَعْدُ مُرْدِيكَ موفوراً على الأبد/ [١٢١]

وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هَذَا عَوْضٌ من ألف

ذا المحذوفة .

وقوم : إلى أن النون في المثنى والجمع عَوْضٌ من حركة

المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

= وفي الدرر اللوامع : كنى بـ « هَن » المشدّد عن ذَكَرِهِ . وجاذ : أي ثابت

على القيام . واللّهزمتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحين

تحت الأذنين ، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة

الاستعارة .

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .

قال في الدرر : الفرغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور

التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيناً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على

الحسد .

وآخرون: إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من ألف التانيث .

الخامسة^(١) : تقول في جمع حَبْنَطِي^(٢) ، وَعَفْرَنِي حبانط وعفاران^(٣) ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغَيْرِي .

وأما تعويض الهاء فمقصود على ما ذكر. وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كإشعني وإشاعثة ، وأزرقني وأزارقة ، ومهلبني ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التانيث قولهم في تصغير لُغَيْرِي : لُغَيْرِيَّة^(٤) وفي تصغير حُبَارِي^(٥) حُبَيْرَة .

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه في أي وإذ ،

(١) أي من تنماته التي أوردها زائدة على كلام ابن جني .

(٢) الحبنطي : الممتلىء غيضاً أو بطنة كما في القاموس .

(٣) العفرني : الشديد كما في القاموس .

(٤) في ط فقط : « لغيزة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

وَمِنْ حُرُوفِ الْعَلَّةِ الْمَحذُوفَةِ فِي نَحْوِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَأَعِيمٍ^(١) وَقَاضٍ ، وَدَاعٍ .

قال ابن النحاس في « التعلية » : واختلف في تنوين كُلِّ وبعض ، فقليل : عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه . انتهى .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « وأعيم » ولعلها تصغير : أعمى وفي القاموس : « عمى » عَمِيَ عَمِيَ فهو أَعْمَى وعم ، فالتنوين عوض من حرف العلة وهو الياء .

قاعدة [في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا: يا
أبت فالتاء عوض من ياء المتكلم.

[١٢٢] وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأول/ كعدة
وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا
في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه
حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التبيين» عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا
حذفوا من الأول عوضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حذفوا من الآخر
عوضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله
مكان المحذوف من آخره قال: والعوض مخالف للبدل، فبدل الشيء

(١) في نسخ الأشباه: «فكان»، والأوضح أن تكون بالميم.

يكون في موضعه^(١)، والِعَوْض يكون في غير موضع المِعْوَض منه^(٢).

قال: فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأن المِعْوَض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أن همزة الوصل في اضرب وبابه عَوْضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة؟

فالجواب: أن التّعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن أن موضعه مخالف لموضع المِعْوَض منه لما ذكرنا في الوجهين.

قولهم: الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه. والخفة تحصل بمخالفة الموضع.

فأما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيان: اختلف في باب: قضاة ورماء، فالذي عليه الجمهور أن وزنه فُعلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

(١) في ط فقط: «موضع» مكان: موضعه، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط فقط: «عنه» مكان: «منه».

وقال بعضهم: وزنه فَعَلَةٌ ككاملٍ وكَمَلَةٌ، وأن هذه الضمة [١٢٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح / .

وقال الفراء: وزنه فَعَّلٌ بتضعيف العين كنازلٍ ونُزِّل، والهاء فيه أعني في غزاة ورُماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف .

قال أبو حيان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور الشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعلم جم فقال:

والوزنُ في الغزاة والرُماة	في الأصل عند جُملة ^(١) الرواة
فِعْلَةٌ ليس لها نظيرٌ	في سالمٍ من شأنه الظهورُ
وآخرون فيه قالوا فَعَلَةٌ	كما تقول في الصحيح الحَمَلَةُ ^(٢)
فَخُصَّ في ذلك حرفُ الفاء	بالضَمِّ في ذي الواو أو ذي الياء
وخالف الفراء ما انبأت	وحجَّهم بقولهم: سَراةٌ
وعنده وزن غزاة فَعَّلٌ	كما تقول: نازل ونُزِّل
فالهاء من ساقطها معاضه	وإنما تُعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتياض اطرْد الكلام

(١) في ط: «حملة» بالحاء

(٢) في ط: «الجملة» بالجيم

وبعضها جاء على التأصيل غَزَى^(١) وَعَفَى^(٢) ليس بالمجهول
وقال الزمخشري: في «الأحاجي»^(٣): معنى العوض أن يقع في
الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء، ليس في أخواتها، كما انتقص
الثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك^(٤) ذلك بزيادة
التنوين.^(٥)

والفرق بين العوض والبدل. أن البدل يقع حيث يقع المُبدل
منه. والعوض لا يراعي فيه ذلك. ألا ترى أن العوض في اللهم في
آخر الاسم والمعوض منه في أوله^(٦).

وقد ألف ابن جني كتاب (التعاقب) في أقسام البدل والمبدل
منه، والعوض والمعوض، وقال في أوله: اعلم ان كل واحد من ضربي

(١) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط، وقد اجتهدت في
ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: «غزا» قال الأزهري:
والغزى على بناء الركن والسجد قال الله تعالى: ﴿أوَكَانُوا غَزَى﴾ آل
عمران / ١٥٦.

(٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: وعفوت
الرجل: إذا طلبت فضله. والعافية، والعفاة، والعفى: الأضياف،
وطلاب المعروف. وقيل: هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك.

(٣) حققت «الأحاجي» بعنوان: المحاجاة بالمسائل النحوية، وقامت
بتحقيقها د/بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣.

(٤) في المحاجاة / ١١٦: «فتدورك» مكان: «فتدارك».

(٥) في نسخ الأشباه: التنوين ولعلها النون ليصح الأسلوب.

(٦) انظر النص كاملاً في المحاجاة / ١١٦.

التعاقب، وهما: البدل وال عوض قد يقع في الاستعمال موضع [١٢٤] صاحبه، وربما امتاز أحدهما/ بالموضع دون رَسِيلِهِ^(١) إِلَّا^(٢) أن البدل أعم استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقول: إن ألف قام بدلٌ من الواو في: قَوْمٌ، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدلٌ من ياء في أوله، كما نقول: إنها عوض منها، وإن ياء أينق بدل من عينها كما نقول: انها عوضٌ منها.

أَوْ لا ترى إلى سعةِ البدل وضيقِ العِوضِ .
وكذلك جميع ما استقرتبه تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً .
فكل عوض بدل وليس كل بدل عِوضاً .

كذا وَضَع هذين اللفظين أهلُ هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم، وأجرؤا عليه عاداتهم . وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك أن تصرف: (عوض) في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثانٍ مخالفاً لِمُنْقَضٍ .

ومن ذلك: تسميتهم الدهر: عَوْضٌ، لأنه موضوع على أن

(١) في النسخ الثلاث: «وسيلة» بالواو، وما في ط أوضح . قال في أساسي البلاغة «رسل»: وهو رسيله في الغناء والنضال، وغير ذلك يعني أنه يباريه وينافسه .

(٢) في ط فقط: «وإلا» بالواو .

ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده. ومعلوم أن ما يمضي من
الذهر فإن لا يُعاد، ومعاداً لا يرتجع.

ومما ورد في فوت المعوض منه قوله:

٨٨ = عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداع والضرسُ نقداً^(١)

أي عَوَّضها الله الولد مما أخذ منها من سواد الشعر وصحة
الفم.

فهذه حالٌ تصرّف «ع و ض» وليس كذلك تصرف: «بدل»،
لأن البدل من الشيء قد يكون والشيطان جميعاً موجودان، ألا ترى إلى
قول النحويين في: مررت بأخيك زيد، إن زيدا بدل من أخيك، وإن
كانا جميعاً موجودين.

فأما من قال: إن زيدا مُترجِمٌ عن الأخ فإنه لا يأبى أيضاً أن
يقول: بدلٌ منه.

وإنما أثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه
كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر
كالجرّ والخفض، والصفة والنعته، والظرف والمحلّ، والتمييز
والتفسير، وغير ذلك.

ومما ينبغي أن تعرف فرقا بين البدل والعوض: أن من حكم

(١) نسبه في اللسان: «نقد» إلى الهذلي.

وفي اللسان: نقد الضرس والقرن نقداً: تكسر.

البدل أن يكون في موضع المبدل منه والعض ليس بابه أن يكون في وضع المعاض منه، ألا ترى أن ياء «ميزان» بدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكذلك واو «موسر» بدل من الياء التي هي فاؤها، وهي في

[١٢٥] مكانها/ : ودال «وَدٌّ»^(١) الأولى بدل من تاء «وَتَد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما قدّمناه من أن: «ع وض» إنما هي لعدم الأول، وتعويض الثاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنها فيهما كأنهما الواو والياء، ومتى نطقت بواحد، من هذه الأحرف الثلاثة فكانت نطقت بالآخر. وكذلك الألف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد، في: «اضربا» جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نطقوا بالألف فكانهم قد نطقوا بالنون، فالألف إذا كأنها هي النون.

وعلى هذا ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدماً عليه ولا متراخياً عنه، ولم يُسمَّ

(١) في القاموس: الوَدُّ: الوَتْدُ

شيئاً، من ذلك عَوْضاً. وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق.

قيل : لها عوض ، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه .

• وكذلك هاء التفعلة نحو: التقدمة والتجربة، وتاء التفعيل، عوض من عين فِعَال، فتاء تكذيب عَوْضٌ من إحدى عَيْنِي كِذَاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فِعَال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشبه بالألف كأنها هي والبدل أشبهه بالبدل منه من العوض بالمعوض منه . انتهى .

قاعدة

[في العَوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ]

العَوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ لا يجتمعان ، وَمِنْ ثَمَّ رد أبو حيان قول شيخه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشَّرْطِ . في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحذوف نحو: اضرب زيدا إنَّ أساء والأفقال: فلا ليس بشيء ، بل « لا » نائبة ، وليست عَوَضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه . ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما .

ورد أيضاً قول أبي موسى الجزولي : إنَّ « ما » اللاحقة : لأيّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[١٢٦] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِّينِ ﴾^(١) لأنه لا يجتمع العَوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ ، بل

الصَّوَابُ: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عَوْضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللهم الميم فيه عوض من حَرْفِ النَّداء ، ولذا لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت ويا أمت ، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يمانى ، وشأمي ، وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياءى النسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عَوْضٌ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة ، والأصل : وعد ، ووزن ، ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم . زنادقة : الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلة وجبابرة ، وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيان : يختصّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب وسين^(٢) عند بعضهم في

(١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .

(٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عَوْضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان : قد نابت الألف عن هاء السّكت في الوقف في بعض المواضع ، وذلك في : حيّهل ، وإن قالوا : حَيْهَلَة ، وحيهّل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها .
وأما إن فسمع فيه : إنّه بالهاء . ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : إنا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كما قلت في الوقف على هذا :
هذه .

الثامن : باب جوارٍ وغواشٍ يقال فيه حالة النصب : رأيت جوارِي ، بمنع الصرف بلا خلاف لِخَفَةِ الفتحَةِ على الياء . وفي حالة الرفع والجر تحذف ياءه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من الياء، ولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط » : وهذه المسألة مما يُعاني بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حكمه ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك : لولا زيد لأكرمتك أصلها : لو والفعل ، والتقدير : لو لم يَمْنَعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا «لا» عوضاً فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقاً فحذفوا الفعل، وزادوا

أما عَوْضاً من الفعل .

قالوا: والذي يدل على أنها عوض: أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه .

العاشر: قال أبو حيان في « شرح التسهيل »: لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحو: إن تقم فإذا زيد قائم، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر: قال في « البسيط »: تصحب اللام اسم الإشارة، فيقال: ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقيق المشار إليه، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما، فيقال: « هذا لك » لثلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر: قال الزمخشري في « الأحاجي » نحو قولهم: سنون، وقُلُون^(١) وأرضون، وحررون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في « البسيط »: سنة حذف لامها، وجعل جمعها بالواو والنون عوضاً من عَوْد لامها، فيقال: سنون، فإذا جمعت على سنوات عادت اللام؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

(١) قُلُون: جمع قُلة، والقُلة: عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأما قُلة فتجمع على قُلون وقِلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلَى .

[١٢٨] وكذا هَنَة^(١) / تجمع على هَنوات ، ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض .

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورثة ورثون ورثات ، ومثة ومثون ومثات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُمِعت أَلفاظ مجموعة جمع التَّصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام قالوا : سنة وسِنون ، وقُلة وقُلون ، وِيرة وِبُرون^(٢) ، وثبة وثبون^(٣) ، وكُرة وكرون ، ورتة ورثون ، ومثة ومثون ، وأرض وأرضون ، وجرّة وحرّون^(٤) .

وهذا يتوقف على السَّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيرُوا بِنِيَّة بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسروا أول سِنين ، وكسروا وضموا أول ثبين وكرين .

(١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير .

(٢) البُرّة كُتِبَ : حلقة في أنف البعير أو في لحمه أنفه .

(٣) الثَّبة : وسط الحوض أو الجماعة .

(٤) الحرّة : الأرض ذات الحجارة السود ، وفي الأشموني ٨٥/١ : وشذ حرون جمع حرّة .

وقيل : إنَّ جمعها ليس عوضاً عن تاء التانيث، بل لأنها عندهم
جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها
الذي هو من سَنخها^(١) .

ولم يوجد التعويض في محذوف التاء إلا في (أرض) ليكون
الزائد^(٢) في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها .
وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في
« شرح المفصل » .

الرابع عشر : قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمَر
تقديره : أنادي زيدا أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا
التلفظ به ، لأن « يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش : قال الخليل : اللام في
المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة ، آخر الاسم من نحو : يا
زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ، ومجراهما
واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في
النداء .

(١) السَنخ بالكسر : الأصل ، ومن السنّ منبته ، ومن الحمى سَورتها .

(٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر : قال ابن يعيش : هاء التنبيه في « يا أيها الرَّجُل » زيدت لازمة عَوْضاً مما حُذِفَ منها ، والذي حذِفَ منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى [١٢٩] أنك إذا ناديت «من» قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار .

السابع عشر : قال ابن يعيش : النَّاسُ أصله : أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف ، واللام في النَّاسِ عَوْضاً عنها ولذلك لا يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يَطْلَعْنَ على الأناس الأَمِينا^(١) *

فمردودٌ لا يعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو : الأسدُ الأسدُ ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر : قال ابن يعيش : قولهم^(٢) عَذِيرِكُ من فلان

(١) من شواهد : الخصائص ١٥١/٣ ، وابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، والخزانة ٣٥١/١ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقد عاش ثلاثمائة سنة .

(٢) في اللسان : « عذر » ، ومنه قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذ يرك من خليلك من مُراد *

يقال : عَذِيرِكُ من فلان بالنصب أي هات مَنْ يعذرك ، فعيل بمعنى فاعل .

مصدر بمعنى العُدْر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال : هات عَذِيرَكَ أو أحضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل ، لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش : الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو « اللام » أو « من » .

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه، وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ ، وليس بمنزلة في العمل .

قال : ونظير ذلك واو « رَبِّ » ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل رَبِّ المقدر ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رَبِّ .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين كان في تقدير : رأيت القوم جميعهم . وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم أكتهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكرة . وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التأنيث .

فإن قيل : تاء التأنيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه . فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين ، وقلة وقُلين ،

وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما

[١٣٠] قبلها /

فالجواب : أن المضاف إليه أيضاً ينتزل من المضاف منزلة ما هو نفس الاسم ، لذلك لا يفصل بينها .

وإذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلم التأنيث : نحو : طليحة ، وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز حذف خبر « كان » ، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرّة » « كان » من حيث إنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ، ولا يجمع بين العوّض والمعوّض منه .

الثالث والعشرون : قال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي في تفسير الأحاجي » : « ما » في قولك : أما أنت منطلقاً انطلقت عوض من كان إذ الأصل ، لأن كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه .

وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل . وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أما في قولهم : أما زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السخاوي .

الخامس والعشرون : « ما » في قولهم : أفعل هذا إما لا ، عوض من جملة ؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره ، حذف الجملة وصارت « ما » عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين ، وحرف النفي ، جُعِلتِ عِوَضاً مِمَّا سَقَطَ مِنْ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ الْمَخْفُفَةَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، فإِذَا عَادَ السَّاقِطُ زَالَ الْعِوَضُ . ذكره الزمخشري في « الأحاجي » .

السابع والعشرون : قولهم ، زرني أزرك ، حقيقة : « زُرْنِي فَإِنَّكَ إِنْ تَزَرَّنِي أَزْرُكَ » ، فحذفت جملة الشرط ، وجعل الأمر عوضاً منها . ذكره ابن جني في / « كتاب التعاقب » .

[١٣١]

قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض . وجميع ذلك ، الجمل الظاهرة فيه أعواض من الجمل المحذوفة ، المقدرة .

وتقدير الشرط نحو : « لا تشتمه يكن خيراً لك » ، « أين بيتك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بغيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصَبُّ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضاً منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : « أنت ظالم إن فعلت » تقديره : إن فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجملة المتقدمة فيه عَوْضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأن جواب الشرط لا يتقدم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : « ما » في « حيثما » و « إذما » ، جيء بها عَوْضاً من إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّي .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جعلت عَوْضاً من خبر المبتدأ في نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلن ، وأيمُنُ الله لأفعلن . فوجب حذفه ، ولم يَجُزْ ذِكْرُهُ^(١) . ذكره ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب « لولا » في قولك : لولا زيد لقمتم ، جُعِلَ عَوْضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفه . ذكره ابن جنّي .

(١) سقطت كلمة : « ذكره » من ط ، وت .

الثاني والثلاثون : قولك : « ليت شعري هل قام زيد؟ فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري، لأنه مصدر شَعَرْتُ ، وشَعَرْتُ فعلٌ متعدّدٌ فمصدره متعد مثله . وهذه الجملة نابت عن خبر ليت، وصارت عِوَضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جني .

الثالث والثلاثون : « يد » و « غد » أصلهما يَدْيٌ وَعَدُوٌّ ، بسكون العين حذفت اللّام، وعَوَّضَ منها حركة العين . ذكره ابن جني .

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في « المغني » لكون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد .

[١٣٢]

وكذا قال الحريري في « درة الغواص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جني في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صارت عندهم عِوَضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في « آله إنك لقائم » عِوَضاً من الواو .

وقال الشلوبين في « شرح الجزولية » : « أما آله » بالمدّ فعلى أن همزة الاستفهام صارت عِوَضاً من حرف القسم . ودليل كونها عِوَضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلن .

السابع والثلاثون : قال الأندلسي في « شرح المفصل » :

يقال : إنَّ واو^(١) القسم عَوْضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عَوْضاً منه . ومن ثَمَّ جاز : أقسمت بالله^(٢) ولم يجز : أقسمت والله .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى، لأن حتّى جعلت عَوْضاً منها فلا يجوز إظهارها، لثلاً يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عَوْضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عَوْضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكّة أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاس أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جعل عَوْضاً منه لم يجز إظهاره لثلاً يجمع بين العِوض والمعوض منه .

إلا أن جعل الاسم المنصوب عَوْضاً من الفعل المحذوف لا يطرّد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك : قولهم : مَرِحِباً وأهلاً وسَهْلاً ، وَسَعَةً وَرَحِباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عَوْضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

(١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .

(٢) في ط : « أقسمت الله » بإسقاط الباء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

ومن ذلك : هَنِئاً مَرِيئاً ، وكرامَةً ومسرَّةً ، ونعمةً عيش ، وسَقِيّاً ،
 ورَعِيّاً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونكْساً ، وبَهْرًا ، وما أشبه ذلك
 من المصادر التي استعملت في / الدِّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣]
 حاكية لذلك . كلُّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنها صارت عِوَضاً
 من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدَّهان في « الغرَّة » : قال قَوْمٌ : إنما امتنع
 دخول الجرِّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعل عوضٌ من الجرِّ في
 الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوَّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من
 مجموع بخطِّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرَّماح قال : الفرقُ
 بين : « حَسَنٌ وجهه ، وعَبْدٌ بَطْنِه ، وواحدٌ أُمُه » ، حيث يبعد الأول ، لأن
 فيه جمعاً بين العِوَض والمُعَوَّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن
 يكون الوجهُ فاعلاً بالصفة دون الثاني لأنه لا يصحُّ رفعُ البطن بعد ،
 والأم بواحد ، ثم يُنقل كما في : « حسنٌ » نحو : حَسَنٌ أبُوهُ ، ثم حَسَنُ
 الأب .

الثاني والأربعون : قال ابن القوَّاس في « شرح الدرَّة » : قد
 عَوَّضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : هاء التنبيه ، وألف
 الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجزَّروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع
 الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيه

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الـدياجي» : أبدلوا من ياء الإضافة تاءً في نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أمأ ، فلها بدلان : التاء والألف ، ثم جمعوا بينهما ، فقالوا : يا أبتا، ويا أمتا ، ولم يعدوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العوضين .

وكذا ذكر ابن النحاس في « التعلّيقه » وقال : لا يكره الجمع بين العوّضين ، كما يكره الجمع بين العوّض والمعوّض عنه .

تنبيه

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنّي في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبدل من الحرف ويعوّض منه .

هذا لم يأت في شيء من كلامهم /

تنبيه

[حول الياء والتاء]

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا في قول النحاة : إن التاء في فرازته^(١) عوض من الياء نظراً ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما ، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم . وإن كان سببويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا يقدح فيه معنىً ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدة . وأي فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرض له ابن جنّي ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ، وجحاحية لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضاً ، قلنا لم تأت

(١) الفرزان : الشطرنج كما في القاموس ، وجمعه : فرازين . وفي الممتع ١٣٩/١ : فعالين : لم يجيء إلا اسماً نحو : سراحين (جمع سرحان ، وهو الذئب) وفرازين ، ولا يكون إلا جمعاً .

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عَوْضاً لا يحذف ، فلا تحذف «ما» في «أما أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة « لا » من قولهم : «افعل هذا إِمَالاً»، ولا التاء من عدة : وإقامته واستقامة .

- فأما قوله تعالى : ﴿ وإِقام الصَّلَاةِ ﴾^(١) فَمَّا يجب الوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عَوْضاً من : ادعوا ، وأنادي لإجازتهم حذفها .
وقال الأمدى : في « شرح الجُزُولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازني » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر، فلما دعوتُهُ نزعته منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

[١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا » قد صارت /
عَوْضاً من الإشارة .

(١) الأنبياء / ٧٣ .

التَّغْلِيْبُ

قالن ابن هشام في « المغني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهذا قالوا : الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخالة .
والمشرقين والمغربيين . والخافقين في المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين : في الشمس والقمر . والعمرين : في أبي بكر وعمر . والعجاجين : في رؤبة والعجاج . والمروتين : في الصفا والمروة .
ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ على ما لا يعقل في نحو : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾ (١) ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى : ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٢) لأن لَعَلَّ متعلقة بـ « خَلَقَكُمْ » ، لا بـ « اعْبُدُوا » .

والمذكَّرين على المؤنث حتى عدت منهم في ﴿ وكانت من

(١) النور/ ٤٥ .

(٢) البقرة/ ٢١ .

القائنين ﴿ (١) 》 .

والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فسجدوا إلا
إبليس ﴾ (٢) .

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مَلَّتَنَا ﴾ (٣) ، فإن شعبياً عليه
السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرُوءُكُمْ فِيهِ ﴾ (٤) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء
والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام (٥) .

قالوا : ويغلب المؤنث على المذكور في مسألتين :

إحدهما: ضَبْعَانُ فِي تَشْيَةِ ضَبْعٍ لِلْمُؤنثِ وَضَبْعَانُ لِلْمَذْكَرِ، إذ لم
يقولوا ضَبْعَانَانِ .

والثانية : التاريخ ، فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام . ذكر ذلك
الزجاجي وجماعة .

قال ابن هشام : وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع

(١) التحريم / ١٢ .

(٢) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .

(٣) الأعراف / ٨٨ .

(٤) الشورى / ١١ .

(٥) أنظر المغنى ٢/ ٧٦٤-٧٦٦ .

شيئان ، فيجري حكمُ أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها، إذ كانت أشهرهم قَمَرِيَّة، والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلب الأقرب على الأبعد
بدليل تغليب / المتكلم على المخاطب ، وهما على الغائب في [١٣٦]
الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

واستدلّ بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ؛ لأن الحال أقرب، والعرب تغلب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيان : باب النسب بُني على ثلاثة^(١)

تغييرات :

لفظي : وهو كُسِر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنوي : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، ألا ترى أن علياً
مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي ، فإذا نسب إليه صار ينطلق على رجل
ينسب إلى علي .

وحكمي : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة
نحو : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوهُ ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قريش
أبوه .

ويطرده ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً .

وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكناً فيه كما يرفعه اسم
الفاعل المشتق .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « ثلاث تغييرات » .

فهذه ثلاثة : تغييرات ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس ، إذ التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره : النسب يغير الاسم تغييرات .

منها : أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم : تميمي .
والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرف .

ومنها : أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلا لما جاز وصف المؤنث به ، ولحاقه التاء ، ولَمَّا عَمِلَ الرَّفْعُ فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دَوْرها ، وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات^(١) ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيوة ، وَحَبَبٌ ، وَمَكْوَزَةٌ^(٢) . وشاع فيها الترخيم دون غيرها من

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ .

(٢) وقع تحريف في هذه الأعلام ، ففي ط ، ت : « حبوة » بالياء ، مكان : « حيوه » بالياء ، وفي ط فقط « مكر » مكان : مكوزة ، صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ ، والممتع حيث ذكر أن ما كانت عينه ياءً ، وواوه لأمًا مثل = :

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية . والتغيير يأنس
[١٣٧] بالتغيير . /

ومن ذلك: قال السّخاوي في « تنوير الديداجي » : دخلت تاء
التأنيث في أم وأب في حال النداء عَوْضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمت
ويا أبت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم
في الوقف : يا أبة ويا أمه . وإنما اختص ذلك بالنداء ، لأنه باب
تغيير^(١) .

ومن ذلك: قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن
لم يكن علماً نحو ، يائِب ويا عِض ، في ثبة وعِضَة^(٢) لأنها تبدل هاء

= حَيَوْتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأما « الحيوان » ، و
« حيوة » فشاذان ، والأصل فيهما : « حَيَّان » ، و « حِيَة » فأبدلوا من
إحدى الياءين واواً . انظر ٥٦٩ / ٢ . ورجاء بن حَيَوَة علم مشهور . وأما
مَحَبب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٦٤٩ / ٢ :
أويشد شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: « مَحَبَّب » و « تَهَلَّل » وأما مكوزة
فهي - كما في القاموس - علم على مكان ، وكان حقا الإعلال مثل
« مقام » وأصلها : مَقوم . قال في الممتع ٤٨٨ / ٢ : وقد شذت ألفاظ
فجاءت مصححة وبابها أن تعتل ، وهي : مَزِيد ، و « مَرِيم » ،
و « مَكْوَزَة » و « مَقْوَدَة » .

(١) في ط : « من باب تغيير » بزيادة : « من » .

(٢) العِضَة كعِدَة : الفِرقة ، والقِطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطرداً^(١) فساغ حذفها، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في « التعليقة » : لا يرخم المتعجب منه ، لأنها لا ترخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى » : إنما أتبع حركة المنادى لحركة الصفة إذا كانت « ابناً » بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفي ، لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلة المذكورة .

وكذا قال ابن النحاس : لما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التانيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في ط والنسخ الثلاث : « لا مطرداً » تحريف، صوابه من ابن يعيش

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنّما اختص العَلَم بالترخيم
لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى
وضع ثانٍ، والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما
قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها
من حنيف .

والثاني : أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس
[١٣٨] بالتغيير .

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجمل » : والذي
خرج عن نظائره « أي » من الموصولات ، وذلك أنّ كل موصول إذا وصل
بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم
يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في (١) فصيح الكلام نحو :
يعجبني أيهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيروها
بالخروج عن نظائرها غيروها أيضاً بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) سقطت « في » من ط فقط ، تحريف ،

التَّقَاصُ

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما
حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي بَابِ جَمْعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ وَفِي الثَّنِيَّةِ
وَالْجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ طَلَباً لِلْمَقَاصَةِ .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » أبدلت الهمزة من الهاء
في « ماء » « وشاء » والأصل : مَوَّةٌ^(١) وَشَوَّةٌ^(٢) ، وفي أيّهات ،

(١) في ابن يعيش ١٥/١٠ : « قد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطرد
قالوا : ماء : وأصله : مَوَّةٌ فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف
القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي
التصغير : مويةٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

(٢) في ابن يعيش ١٥/١٠ : قولهم : شاء ، الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع
شاة ، وأصله : شَوَّةٌ بسكون الواو على وزن فَعْلَةٍ كقَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ ،
فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة لخفائها ، وضعفها ، وتطرفها ، وهم كثيراً
ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التانيث . . فلما حذف
الهاء من شاة بقي الاسم على شَوَّةٌ ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التانيث ،
لأن تاء التانيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها
وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التانيث ، فبقي الاسم على حرفين
آخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف
عصاً ، ورحى ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهَات .

وكان ذلك لضربٍ من التَّقاص لكثرته إبدال الهاء من الهمز .
قالوا : هُنْ فعلت ، والمراد : أن ، وهبَّرت الثَّوب في : أَبْرَتْهُ (١) .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْرَاء
وَعُشْرَاء (٢) وَنَفْسَاء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ،
وَعُشْرَاوَات ، وَنَفْسَاوَات (٣) ، لأنَّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً
طلباً للتَّقاص .

= فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، قصار في التقدير ، شاه ، ثم أبدلت
الهاء همزة فقييل : شاء .

(١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النحل والزرع يأبره ، ويأبره أبراً وإباراً
وإبارة : أصلحه كأبره « يعني أن الفعل جاء على وزن فَعَلَ : أبر ، وعلى
وزن فَعَل : أبر .

(٢) العُشْرَاء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلِحَ كلامهم تقارضُ اللفظين، ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلا في الاستثناء بها ، وإعطاء « الا » حكم «غير» في الوصف بها / . [١٣٩]

الثاني : إعطاء « أن » المصدرية حكم « ما » المصدرية في الإهمال كقوله :

٩٠ = أن تقرأن على أسماء ونحكما مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا^(١)
 وإعمال « ما » حملاً على « أن » نحو: « كما تكونوا يؤلّوني عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

(١) من شواهد : المنصف ٢٧٨/١ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى رقم ٣٥ ، ١٩٥ والعيني ٣٨٠/٤ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، والأشموني ٢٨٧/٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣ .

وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ٢٧٨/١ شاهداً على الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً .

قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النون في : « تقرأن » بعد « أن » فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس .

الثالث : إعطاء « إن » الشرطيّة حكم « لو » في الإهمال نحو :
« فإن لا تراه فإنه يرآك^(١) » .

وإعطاء « لو حكم » ، « إن » في الجزم نحو :

٩١ = * لو يشأ طار به ذو ميعة *^(٢)

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتعامه :

* لا حق الأطل نهد ذو خُصل *
وبعده :

غير أن البأس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالأجل

والميعة : النشاط ؛ وأول جري الفرس ، وأول الشباب . والأطل :

الخواصر ، واحدها : إطل ، وقد يخفف ، ومعنى لا حق الأطل أي قد

لصقت إطله بأختها من الضمر .

والنهد من الخيل : الجسم المشرف . انظر في شرح الألفاظ

الخزانة ٤ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ والخُصل : جمع خُصلة ، وهي لفيفة من

الشعر .

وهو من شواهد : الخزانة ٤ / ٥٢١ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١١٩٦ والهمع

والدّرر رقم ١٣١٦ ، والأشموني ٤ / ١٤ ، وانظر شواهد التوضيح

والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩ ، وقد أورده شاهداً على الجزم

بلو حملاً على إن هذا وبعض مراجع الشواهد : روت : « بها » مكان :

« به » . كرواية السيوطي في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية « بها »

بقوله : « والذي رأيت في المغنى ، وشرح شواهد للسيوطي : « طار به » بضمير =

ذكره ابن الشجري .

الرابع ، إعطاء إذا حُكِمَ متى في الجَزْمِ بها كقوله :

٩٢ = * وإذا تُصِبْكَ خِصَاصَةً فَتَحْمَلِ (١) *

وإهمال « متى حملاً على إذا كقول عائشة رضي الله عنها :

« وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس » (٢) .

الخامس ، إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب قُرِءَ ﴿ ألم

نَشَرَخَ ﴾ (٣) .

= مذكر يرجع إلى الفارس .

قال السيوطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذوميعه الخ ،

(١) لعبد قيس بن خفاف وصدرة :

* واستغنى ما أغناك ربك بالغنى *

من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي

/ ٢٧١ ، وجمع الهوامع والدرر رقم ٧٩٨ ، ويروي : « فتجمل » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسند ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانظر

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦٣/١ ، وشواهد التوضيح

والتصحيح / ١٩ .

(٣) الشرح / ١ . ومن تنبيهات الأشموني ٨/٤ قوله : حكى اللحياني عن

بعض العرب : أنه ينصب بـ «لم» . وقال في شرح الكافية : زعم بعض

الناس أن النصب بـ «لم» إغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ ألم تشرخ لك

صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكّد بالنون

الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . وقد علق الأشموني على

هذا الرأي بقوله : وفيه شنوذان : توكيد المنقّى بلم ، وحذف النون لغير

وقف ولا ساكنين » .

وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله : —

٩٣ = لَنْ يَخْبِ الْأَنْ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةُ^(١)

السادس : إعطاء « ما » النافية حكم ليس في الأعمال، وإعطاء

« ليس » حكم « ما » في الإهمال عند انتفاض النفي بإلا كقولهم : « ليس الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ » .

السَّابع : إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله :

٩٤ = * يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢) *

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَقَ

الثُوبُ الْمِسْمَارَ ، وقوله :

(١) من شواهد المغنى رقم ٥٢٢ ، ١١٩٨ ، والممع والدرر رقم ١٠٠٣ ، وشرح

شواهد المغنى للسيوطي / ٦٨٨ ، والأشموني ٢٧٨/٣ .

(٢) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

* تقول بنتي قد أنى إناكا *

من شواهد : سيبويه ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ،

والمغنى رقم ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ١١٩٩ ، والخزانه ٤٤١/٢ ، والممع رقم

٤٩٠ ، وحاشية يس ٢١٣/١ ، والأشموني ٢٦٧/١ ، ١٥٨/٣ . ومعنى :

قد أنى إناكا : أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر

الدرر اللوامع رقم ٤٩٠ .

٩٥ = * أو بَلَّغْتَ سَوَاتِيهِمْ هَجْرًا ^(١) * .

التاسع : إعطاء الحسنُ الوجهَ حكم الضارب الرجل في النصب وإعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

العاشر : إعطاء « أفعال » في التعجب حكم أفعال التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعال التفضيل حكم أفعال في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر .

قال : ولو ذكُرَتْ أحرف الجرِّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاؤ من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذَّكِيِّ ^(٢) في كتابه « البديع » : أن

الَّذِي ، وَأَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ يَتَقَارِضَانِ فَتَمَعُ الَّذِي مَصْدَرِيَّةٌ كَقَوْلِهِ : / [١٤٠]

(١) للأخطل ديوانه / ١١٠ ، وصدرة :

* مثل القنفاذ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَّغْتَ نَجْرَان *

وروايته : « على العيَّارات » مكان : مثل القنفاذ : انظر لحن العامة / ٩٢ ، وتنقيف اللسان / ٦٠ ، والأشموني ٧١ / ٢ ، وهمع الهوامع والتدرر رقم ٦٤١ .

(٢) سَمَّاهُ أَبُو حِيَّانَ : مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْغَزَنِيِّ . وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : ابْنُ « الذَّكِيِّ » . وَلَهُ كِتَابٌ : « الْبَدِيعُ » أَكْثَرُ أَبُو حِيَّانَ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ . وَذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي « الْمَغْنِيِّ » ، وَقَالَ : إِنَّهُ خَالَفَ فِيهِ أَقْوَالُ النُّحَوِيِّينَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ السِّيَوطِيُّ فِي الْبَغِيَّةِ ٢٤٥ / ١ سَنَةَ وَفَاتِهِ ، لَكِنِ الْمَحْقِقُ فِي الْهَامِشِ ذَكَرَ أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٤٢١ هـ كَمَا فِي كَشْفِ الظُّنُونِ / ٢٣٦ .

٩٦ = أُنْقَرِحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَبِيدِي مِنْ حَبِّ مِيَّةٍ تَقْرَحُ^(١)

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذب » .

أي : من الذي يكذب .

قال ابن هشام : فأما وقوع « الذي » مصدرية فقال به يونس والفراء والفراسي . وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه « ذلك الذي يُبَشِّرُ اللَّهُ عباده »^(٢) ، « وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا »^(٣) .

وأما عكسه فلم أعرف قائلاً به . والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العَقْل على الكذب . وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال . وقل من يتنبه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول أن والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده ، ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القرآن أن يُفترى ﴾^(٤) إنَّ التَّقْدِيرَ :

(١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه / ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

(٢) الشورى / ٢٣ . وفي ط : يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

(٣) التوبة / ٦٩ .

(٤) يونس / ٣٧ .

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَرَى .

الثاني : أن أعقل ضَمَّنَ معنى : أبعد . فمعنى المثال : زيدٌ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ « مِنْ » المذكورة ليست الجارّة للمفضول بل متعلقة بـ « أفعل » لما تَصَمَّنَه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعي^(١) . والمُفْضَل عليه متروك « أبدأ مع أفعل ، هذا لقصد التعميم .

وفي (شَرْح الدَّرَةِ) لابن القَوَّاس : شُبِّهت « ليس » بـ « لا » فحملت عليها في العطف كما حملت « لا » عليها في العمل . قال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفَّيْنَهُمْ ﴾^(٢) .

خَرَجَ المازنيّ الآية على أن « إنَّ » وإن كانت مشددة فهي النافية بمعنى « ما » ثقلت كما إنَّ المشددة لا تخفّف . وهذا من التّقارُض .

فائدة

[في تقارُض « إلّا » و « غير »]

قال الزّمخشرّي في المفصل : « واعلم أن إلّا وغيّراً يتقارضان ما لكل واحدٍ منهما .

(١) في ط فقط : « الوصفي » بالصاد والفاء ، تحريف صوابه من المعنى ٦٠٣/٢ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

قال ابن يعيش : معني التّعارض : أن كلّ واحدٍ منهما يستعير
من الآخر حكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء
فيه عارض معارٍ من « إلّا » /

[١٤١]

التقدير

فيه مباحث :

الأول : قال ابن هشام : القياس أن يقدر الشيء في مكانه
الأصليّ، لثلاً يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير
محلّه ، فيجب أن يقدر المفسّر في نحو : زيداً رأيتُه مقدّماً عليه .

وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص
حينئذٍ .

وليس كما توهّموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل أو
اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيتُه، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله .
ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(١) فيمن نصب ، إذ لا يلي أمّا فعلٌ .

(١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسيّ ١١٣/٢٤ : « وقد قرأ الأعمش وابن وثاب
بصرفه في جميع القرآن إلّا في قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة ﴾
[الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .

وقرأ ابن أبي إسحاق ، وابن هرمز بخلاف عنه ، والأعمش
وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً » بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنّا قَدَمنا في نحو : في الدار زيدٌ : أنّ متعلّق الظرف يقدر مؤخراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع «إن» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت : كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان . ولو قدرته فعلاً ، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعليّة .

والثاني : نحو متعلّق البسملة الشريفة ، فإنّ الزّمخشريّ قدره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللّات والعزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى ، فإنه الحقيق بذلك (١) .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

= للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومنّ صرفه جعله اسم رجل .

(١) انظر تفسير الكشاف ٢٩/١

ولذلك كان تقدير الأخفش : ضربني زيدا قائماً : «ضَرَبُهُ قائماً» أولى من تقدير باقي البصريين : «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين و قدروا خمسة ، ولأن التّقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره في : أنت مِنِّي فرسخان : «بُعْدك مِنِّي فرسخان» [١٤٢] أولى من تقدير الفارسي / أنت مِنِّي ذو مسافة فرسخين ، لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظرف ، والفارسيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وَضَعَفَ قول بعضهم في « وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ »^(١) :
أن التّقدير : حُبَّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ . والأولى تقدير : الحُبِّ فقط .

وَضَعَفَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ وَمَنْ وَاْفَقَهُ فِي « وَاللَّائِي يَيْسُن »^(٢)
الآية : إن الأصل : واللّائي لم يَحْضُنْ فَعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر . والأولى أن يكون الأصل : واللّائي لم يَحْضُنْ كذلك تقيلاً للمحذوف .

الثالث : إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور ومضمر^(٣) عائد على ما يحتاج إلى الرّابط ، فلا يقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدرّج ، فالأوّل نحو « كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ »^(٤) ، أي كَدَوْرَانِ عَيْنِ الَّذِي .

(١) البقرة / ٩٣ .

(٢) الطلاق / ٤ .

(٣) في « ت » و « م » : أو جار ومجرور مضمر « بدون واو العطف .

(٤) الأحزاب / ١٩ .

والثاني : نحو :

٩٧ = * إذا قامت تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا^(١) *
أي تَضَوَّعًا مثل تَضَوَّعَ نَسِيمَ الصَّبَا .

والثالث ، : كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٢) أي لَا تَجْزِي فِيهِ ، ثم حُذِفَ « فِي » فصار لَا تَجْزِيهِ ، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً . قاله الأخفش .

الرابع : ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدر في : ضَرَبِي زِيدًا قائماً : ضَرَبَهُ قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كان أو إذا كان . ويقدر : واضْرِبْ دون : أهن في : زِيدًا اضْرِبِهِ . فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي قدر ما لا مانع له ، فالأول نحو : زِيدًا اضْرِبْ أخاه ، يقدر فيه : أهن دون : اضرب

فإن قلت : زِيدًا أهن أخاه ، قدرت : أهن .

والثاني : نحو زِيدًا امرؤُ به يُقَدَّرُ فيه : « جاوز » دون « امرر » ، لأنه لا يتعدى بنفسه . نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : « نصح » في قولك : زِيدًا نصحت له جاز أن تقدر :

(١) لامرئ القيس ، والبيت بتمامه كما في الديوان / ٣٢ .
إذا قامت تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جاءت بَرِيًّا الْقَرْنُفُلُ
من شواهد : المنصف / ٣ / ٢٠ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .
(٢) البقرة / ٤٨ .

نصحت زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

* ٩٨ = * يأيها المائح دلوى دونكا^(١) *

إذا قدر « دلوى » منصوباً فالمقدر : خُذ ، لا دونك ، وقوله :

* ٩٩ = * وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ / الْقَوَانِيسَا^(٢) *

[١٤٣]

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدر ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أسسٍ زهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل

(١) رجز قائله مجهول . من شواهد : الإنصاف ٢٢٨/١ ، وابن يعيش ١١٧/١ ، والمقرب ١٣٧/١ ، والخزانة ١٥/٣ ، والمغنى ١٠٣٣ ، ١٠٤٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٩ والعيني ٣١١/٤ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٥٠٨ ، والأشموني ٢٠٦/٣ ، واللسان : « ميج » .
(٢) لعباس بن مرداس ، وصدره :

* أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ *

من شواهد : ابن يعيش ١٠٥/٦ ، ١٠٦ ، والخزانة ٥١٧/٣ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح ٣٣٩/١ ، والأشموني ٥٦/٣ . والقوانس جمع قونس ، وهو أعلى البيضة . وقيل : قونس الفرس : ما بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السلاح . انظر الخزانة .

الماضي المجرد من أل .

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدر على تقدير آخر نحو : « وما كان هذا القرآن أن يُفترى »^(١) ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثم يعُودون لِمَا قالوا »^(٢) قيل : « ما قالوا » بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ »^(٣) : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في « التَّبِينِ » : ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدر ، وليس له لفظ يدل عليه . وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه : الإعراب مقدر في حروف المد منها ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة

عشر :

(١) يونس / ٣٧ .

(٢) المجادلة / ٣ .

(٣) آل عمران / ٩٢ .

- ١ - الصّلة على الموصول .
- ٢ - والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطه التفسير .
- ٣ - والصّفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .
- ٤ - والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف .
- ٥ - وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقَدّم على الحَرَف ، وما شَبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورَفَع فلا يقَدّم مرفوعها على منصوبها .
- ٦ - والفاعل لا يقدم على الفاعل .
- ٧ - والأفعال التي لا تتصرف لا يقَدّم عليها ما بعدها .
- ٨ - والصّفات المشبه بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه .
- ٩ - والحروف التي لها صدر الكلام لا يقَدّم ما بعدها على ما قبلها .
- ١٠ - وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقَدّم المنصوب عليه .
- ١١ - ولا^(١) يقَدّم التميّز وما بعد إلا .
- ١٢ [١٤٤] - وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .
- ١٣ - ولا يقَدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات .

(١) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر
المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى - كلام ابن السراج . .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنّي في « الخاطريات » : العرب تضعف الأقوى ،
وتقوى الأضعف تصرفاً وتَلْعَباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاعِ عَرَفَجٍ^(١)
كُلِّهِ ، وبصحيفةٍ طِينٍ^(٢) خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف
في الاسم حكماً زائداً على شرط الاسميّة ، ألا ترى كل وَضْفٍ اسماً أو
واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسمٍ وصفاً ، فالوصفيّة معنى زائد على
الاسميّة .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى
قويّ زائد على شرط الاسميّة .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التّعجب التّصَرّف أو تقديم مفعوله
عليه . وكذلك ، نِعْم ، ويشس ، وعسى . ومنه . والدُّ وصاحبٌ وعبدٌ ،

(١) العَرَفَج : شجرٌ سُهْلِيٌّ ، واحدته بهاء (عَرَفَجَة) . انظر القاموس .
(٢) في القاموس : « طِين » : طان : حَسَنَ عملِ الطِّينِ . وطان كتابه . ختمه
به .

أصلها الوصف، ثم منعتة .

وكذلك : « لِلهِ تَرُكٌ » أصله المصدر ، ثم منع المصدرية .

وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف . ومبني الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضربين كثير إلا أن هذا وجهٌ حَدِيثُهُما . انتهى .

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجم عليه : باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى .

قال هذا فصل من العريّة حسنٌ . منه قولهم : خَشُنْ ، واخْشَوْشَن . فمعنى خَشُنْ دون معنى اخْشَوْشَن ، لما فيه من تكرير العين [١٤٥] وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب^(٣) فيه قالوا : اعشَوْشَب .

ومثله حلاً واخْلَوْلِي ، وَخَلَّقَ واخْلَوْلِق ، وَغَدِنَ واغْدُودِن .

ومنه باب فَعَلَ واَفْتَعَلَ نحو: قَدَرَ واَقْتَدَرَ ، فاقتدر أقوى معنى من

(١) في ط : « الشعب » مكان : « العشب » ، تحريف .

(٢) العَدَن : محرّكة : النعمّة واللين والمُغْدُوْدِن من الشجر: الناعم المثني .

قَدَّر . كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخَذَ
عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴾ (١) ، فمقتدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم
الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (٢) لَأَنَّ كَسَبَ الحسنة بالإضافة إلى كسب السيئة أمر يسير .
ومثله قول الشاعر :

١٠٠ = إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاخْتَمَلْتُ فَجَارِ (٣)

عَبَّرَ عَنِ الْبِرِّ بِالْحَمْلِ ، وَعَنِ الْفَجْرَةِ بِالِاحْتِمَالِ .

ومن ذلك قولهم : رجلٌ جميلٌ ووضيئٌ ، فإذا أرادوا المبالغة
قالوا : جُمَالٌ وُضَاءٌ ، وكذلك حَسَنٌ وَحَسَانٌ .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَعَ وَقَطَعٌ ، وكَسَرَ وَكَسْرٌ ، وقَامَ
الفرس ، وَقَوَمَتِ الخيلُ ، ومات البعير ، ومَوَّتَ الإبلُ .

(١) القمر / ٤٢ .

(٢) البقرة / ٢٨٦ .

(٣) للناطقة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :

بُنْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِيهَا يُهْنِدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

من شواهد : سيبويه ٣٨/٢ ، ومجالس ثعلب / ٣٩٦ ، والخصائص

٢٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ وابن الشجري ١١٣/٢ ، وابن يعيش

٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزاعة ٦٥/٣ ، والعيني ٤٠٥/١ ، والممع والدرر

رقم ٣٥ والأشموني ١٣٧/١ .

ومنه باب فَعَال في النَّسب كالْبَرَّاز ، والعَطَّار ، والقَصَّاب ، إنما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النَّسَاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسْفه بجناحه ، والخُضَارِي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوَّة^(١) خُضْرته ، والحُوَّارِي لقوة حَوْره ، وهو بياضه . والخُطَّاف لكثرة اختطافه . والسَّكِين لكثرة تسكين الذَّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فَعِيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُرَاض أبلغ معنى من : عريض . وكذا خُفَاف من خفيف . وقلالٌ من قليل . وسُرَاع من سريع ، ففُعَال وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصِّفة فإن فَعِيلاً أخص^(٢) بالباب من : فُعَال لأنه أشدُّ انقياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمَال ، ويطيء ولا تقول : بُطاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، ولحْمٌ غَرِيض^(٣) ، ولا تقول : غُرَاض ، فلما كانت فَعِيل هي الباب المَطْرَد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعَال . فصارعت

(١) في الخصائص ٢٦٧/٣ : « لكثرة خضرته » ، وهذا أوضح .

(٢) في ط فقط : « أخصر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢٦٧/٣ .

(٣) في ط فقط : « وعريض » بدون : « لحم » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط : « وعريض » بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض : اللحم الطَّرِي .

فُعالٌ بذلك فُعالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحدٍ منهما عن أصله . أمّا فُعالٌ فبالزيادة ، وأمّا فُعالٌ الخفيف فبالانحراف به^(١) عن فعيل .

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثم زيد/ فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به^(٢) زيادة المعنى له^(٣) . وكذلك إن انْحَرِفَ به عن سَمْتِهِ وهديه كان ذلك دليلاً على حَدَثٍ متجدّد له^(٤)

قال ابن يعيش في « شرح المفصل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنَحٍّ مُتَبَاعِدٍ زادوا كاف الخطاب ، فقالوا : ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التّبَاعِدِ ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تَنْبِيْهُ

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصغير فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى ، ولهذا قال العَلَمُ السّخاويّ :

- (١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .
- (٢) في الخصائص « له » مكان : « به » .
- (٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .
- (٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٨ .

وأسماء إذا ما صغروها تزيد حروفها شططاً وتَغْلُو^(١)
وعادتهم إذا زادوا حروفاً يزيد لأجلها المعنى وتَغْلُو

يشير إلى « مُغَيِّرِ بان » تصغير مغرب ، وأنيسان تصغير إنسان ،
وعشيان تصغير عشاء، وَعُشَيْشِيَّة تصغير عَشِيَّة .

تلاقي^(٢) اللّغة

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص »^(٣) قال : هذا موضع لم
أسمع لأحد فيه شيئاً إلا لأبي عليّ .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع
وكتعاء وبقيته : إن هذا اتفاق وتواردٌ وقع في اللّغة على غير ما كان في
وزنه منها . قال : لأن باب أفعال وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء
على هذا الوضع نكراتٍ نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ،
وأخرق وخرقاء . فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفيتين ،
وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكّد بها .

(١) في ط : « وتعلو » بالعين تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
والأسلوب .

(٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ٣٢١/١ ، والنسخ
المخطوطة .

(٣) انظر الخصائص ٣٢١/١ .

قال، ومثله: ليلة طَلَّقَةٌ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير
 طلقة ، لأنَّ فَعَلَةٌ لا تَكْسَرُ على فواعل ، وإنما طوالق جمع ، طلقة ، وقعت
 موقع جمع طَلَّقَةٌ . وهذا الذي قاله وجهٌ صحيح . وابن منه عندي
 وأوضح /، قولهم في العَلَم : سلمان وَسَلَمَى ، فليس سلمانُ إذاً من سَلَمَى [١٤٧]
 كَسَكْران من سَكْرَى ، لأن باب سكران وَسَكْرَى الصفة وليس سَلَمان ولا
 سَلَمَى بصفيتين ولا نِكْرَتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحَطان من لَيْلى ،
 غير أنهما لما كان من لفظ واحدٍ تلاقياً^(١) في عُرْض اللغة من غير قصد
 لجمعهما . وكذلك : «أَيْهَمُّ» للجمل الهائج ، وَيَهْماء للفلاة ليس كأَدهم
 وَدَهْماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما : يُهْمُ كـ «دُهْمُ» ،
 ولم يسمع ، فَعَلِمَ بذلك أن هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيْهَم لا مؤنث له ،
 وَيَهْماء لا مذكّر لها .

ومن التلاقي قولهم ، في العَلَم : أَسَلَمَ وَسَلَمَى . ومثله : شَتان
 وَشَتَى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا
 مراسلة بين بعضه وبعض .

التمثيل للصناعة ليس ببناءٍ مُعتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتّفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

(١) في الخصائص : « فتلاقياً » بالفاء .

باب في (١) احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن جَبَنْطِي : فَعَنْلِي . فَيُظْهِرُونَ النَّون الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْرٌ ، وَعِئْلٌ (٢) . ويقولون في تمثيل عُرْنُد (٣) : فَعَنْلٌ . وَجَحَنْفَل (٤) : فَعَنْلُلٌ . وَعَرَنْقَصَان (٥) : فَعَنْلَلَانٌ . وهو كالأول .

ولا بُدَّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النَّون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرْنُدٍ : فُعَلَّ لم يكن فرق بينه وبين قُمْدٍ (٦) ، وَعُتْلٌ (٧) وَصُمَّلٌ (٨) .

ولو قلت : وزن جَحَنْفَل : فَعَلَّل لا لتبس بباب سفرجل وفرزدق

(١) في الخصائص : « باب في احتمال » بذكر « في » وانظر النص في ٩٦/٣ .

(٢) انظر سيبويه ٤١٦/٢ .

(٣) العُرْنُد : الصُّلْب .

(٤) الجَحَنْفَل : الغليظ الشفة .

(٥) العَرَنْقَصَان : نبات .

(٦) قُمْدٌ : شديد .

(٧) عُتْلٌ : الأكل المنيع ، الجافي الغليظ .

(٨) صُمَّلٌ : كعُتْلٌ : الشديد الخلق .

وياب عَدَبَسَ^(١) وَهَمَلَعَ^(٢) .

ولو قلت في حَبْنَطَى^(٣) : فعلى لالتبس يباب صَلَخْدِي^(٤) وَجَلْعَبَى^(٥) .

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصناعة ليس بيناء معتمد ، ألا ترى لوقيل لك : ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفَل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيره إلى دَخَنْلَل ، فتظهر/ النون ساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود ، فدل أنك في [١٤٨] التمثيل لست بِيَابٍ ولا جاعلٍ ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفَل من دخل : دَخَنْلَل ، كما قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فَعَنْلَل ، فاعرف ذلك فرقاً بين الموضوعين .

(١) العَدَبَس : الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف .

(٢) الهملع : هو الذي يوقع وطأه توقيعاً شديداً من خفة وطئه والخبّ الخبيث ، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

(٣) الحَبْنَطَى : الممتلىء غيضاً أو بطنه .

(٤) صَلَخْدِي : الصُّلب القوي .

(٥) جَلْعَبِي : الجافي الشرير .

انتهى - بحمد الله - تحقيق

الجزء الأول من

الأشباه في النحو

ويليه

- إن شاء الله -

الجزء الثاني

وأوله

حرف التاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الصفحة	الرقم	الشاهد
		ما أنشده في حرف الهمزة
١٩	١	= ألا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ = رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً ^١
٢٣	٢	شديداً بأعباء الخلافة كاهلة
٢٦	٣	= * وقالوا اضرب الساقين إمك هابل * = * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهلَ الدَّارِ * = * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهلَ الدَّارِ * = * صيد عليه الليل والنهار * = ويسوم شهدناه سُلَيْماً وعامراً
٣٨	٧	قليل سوى الطعن النَّهال نوافله
٣٩	٨	= * يا سارقَ اللَّيلةِ أَهلَ الدَّارِ * = * تَقْضِي البازي إذا البازي كَسَّرَ * = الحمد لله العليُّ الأجلُّ
٤٨	٩	
٥١	١٠	الواسع الفضل الوهوب المُجَزَّل
٥١	١١	= * تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ *

الصفحة	الرقم	الشاهد
٥٢	١٢	= وإن رأيت الحَجِيجَ الروادِدا قواصراً با لعمر أو موادِدا = زيادتنا نعمانُ لا تنسينها
٥٤	١٣	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو = وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه
٥٤	١٤	{ أطاف بنا والليل داجي العساكرِ فقلت لعمرِو صاحبي إذ رأيتَه ونحن على خوصٍ دِفاقٍ عواسِرِ } = في فتية كلما تجمعت الـ
٥٥	١٥	جيداء لم يهلعوا ولم يَجِموا = كفاك كفّ ما تُليق دِزهما
٥٦	١٦	جوداً وأخرى تعطي بالسيف الدّما
٥٦	١٧	= * ... بالذّي تُردانِ * = وقد كنت تُخفي حُبَّ سمراءِ حِقْبَةً
٥٦	١٨	قُبْحُ لان منها بالذّي أنت بائعُ = حَدْبَدِي بَدْبَدِي مِنكم لانُ
٥٧	١٩	{ إن بني فزارةَ بن ذُبَيانِ قد طرقت ناقثهم بإنسانِ } مشياً سبحانَ رَبِّي الرَّحْمَنِ
٥٩	٢٠	= ألا ياهندُ هِنْدُ بَنِي عُمَيْرِ أرثُ لان وُضْلِكِ أم جديدُ = الحمدُ لله العليّ الأجللِ
٦٢	٢١	الواسع الفضل الوهوب المُجزلِ

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= من أَيِّ يَوْمَي من الموت أفرّ
٦٤	٢٢	أيوم لم يقدر أم يوم قدر = رُحْتِ وفي رجلك ما فيها
٦٥	٢٣	وقد بدا هُنك من الميزر = فاليوم أشرب غير مُستحِب
٦٦	٢٤	إثماً من الله ولا واغل = قالت سليمي اشتر لنا دقيقاً
٦٦	٢٥	وهات برّ البُخس أو دقيقاً = واحذر ولا تكتر كرياً أعوجا
٦٧	٢٦	علجاً إذا ساق بنا عفنججا = أبيت أسرى وتببتي تدلكي
٨٢	٢٧	وجهك بالعنبر والمسك الذكي = تراه كالشغام يُعمل مسكاً
٨٥	٢٨	يسوء الفاليات إذا قليني = فنه بالعقود وبالأيمان لا سينا
٨٨	٢٩	عقد وفاء به من أعظم القرب = أيها السائل عنهم وعني
٩٠	٣٠	لست من قيس ولا قيس ميني = تنظرت نضراً والسماكين أيها
٩٣	٣١	علي من الغيث استهلت مواطرة = يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبل
١٠٠	٣٢	تطاول الليل عليك فانزل = يا من رأى عارضاً أسر به
١٠٠	٣٣	بين ذراعي وجبهة الأسد

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= نحن بما عندنا وأنت بما
١٠٢	٣٤	عِنْدَكَ راضٍ والرأي مختلفٌ = فمن يك أمس بالمدنية رحله
١٠٣	٣٥	فإني وقياسها لغريب = أراي إذا ما بُتُّ على هوى
١١٠	٣٦	فثمَّ إذا أصبحتُ غاديا = فرأيتُ ما فيه فثمَّ رزئتُهُ
١١١	٣٧	فلبثت بعدك غير راضٍ مغمري = اللّٰه نجاك بكفّني مسلّمت
١١٣	٣٨	من بعدما ، وبعدما ، وبعدمت = فكيف إذا مررت بدار قوم
١١٧	٣٩	وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحتها
١١٨	٤٠	حتى أتيت أبا عمرو بن عمار = في كل يوم وكل ليلة
١٢٣	٤١	حتى يقول كل راء راء * يا ويحه من جملٍ ما أشقاء * = لنا الجففات الغريلمعن في الضحى
١٣٥	٤٢	وأسيافنا يقطرن من نَجْدَةٍ دما = أبتُ ذكراً عودن أحشاء قلبه
١٣٦	٤٣	خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل = فكيف إذا مررت بدار قومٍ
١٦٥	٤٤	وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

الصفحة	الرقم	الشاهد
١٩٨	٤٥	= ترنع ما رتعت حتى إذا اذْكَرْتُ فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ
٢٠٤	٤٦	= وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تَغْرُبُ
		* * *
		حرف الباء
٢١٦	٤٧	= هما نفثا في في من فَمَوَّهَما على النابح العاوي أشد رجام
		* * *
		حرف التاء
٢٢٧	٤٨	= سقت. الرّواعدُ من صَيَفِ وإن من خريف فلن يَعدَمَا
٢٣٦	٤٩	= * وإن من خريف فلن يَعدَمَا * تعدون عقر النيبِ أفضلَ مجديكم
٢٤٠	٥٠	= بني ضوطري لولا الكمي المقنعا فإنما تشكروا المعروف منا
٢٤٤	٥١	= وإن شئتم تعاودنا عوادا

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= وخير الأمور ما استقبلت منه
٢٤٥	٥٢	وليس عليه تتبّعه أتباعا
		= ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ
٢٤٦	٥٣	منه وحرف الساق طيّ المحمل
		= كيف تراني قاليا مجنى
٢٤٧	٥٤	قد قتل الله زياداً عني
		= فمضت وقد صبغ الحياء بياضها
٢٤٨	٥٥	لونى كما صبغ اللّجين العسجدا
		} ألم تر أنني - ولكل شيء
		إذا لم تؤت وجهته تعادى
		أطعت الأمرئى بصرم ليلى
٢٥٨	٥٦	ولم أسمع بها قول الأعادي
		= تقاك بكغفٍ واحدٍ وتلذه
٢٥٨	٥٧	يداك إذا ما هزّ بالكف يعسل
		= جلاها الصيقلون فأخلصوها
٢٥٨	٥٨	حقافاً كلها يتقي بأثر
		= زيادتنا نعمان لا تسينها
٢٥٩	٥٩	تق الله فينا والكتاب الذي تلو
		= قصرتُ القبيلة إذ تمجّهنا
٢٥٩	٦٠	وما ضاقت بشدّته ذراعي
		= وقد تمخّذت رجلى إلى جنب غرزها
٢٦٠	٦١	نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق

الرقم	الصفحة	الشاهد
		= في داره تقسم الأزواد بينهم
٢٦١	٦٢	كأنما أهله منها الذي أتتلا
٢٦٢	٦٣	* بيض آمن *
		= أبلغ يزيد بن شيان مألكة
٢٦٢	٦٤	أبا ثيبٍ أما تنفك تَأْتِكُلُ
		= لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
٢٦٣	٦٥	عتي ولا أنت ديان فتخروني
٢٦٥	٦٦	* لاث به الأشاء والعبري *
		= هينون لئون أيسار ذوو يسر
٢٦٥	٦٧	سواس مكرمة أبناء أيسار
		= يا دار هند عفت إلا أنافيها
٢٦٨	٦٨	بين الطوي فصارات فواديها
		= كأن أيديهم بالقاع القرق
٢٦٩	٦٩	أيدي جوار يتعاطين الورق
		= وإن يعرین إن كسي الجواري
٢٧٠	٧٠	فتنبو العين عن كرم عجاب
		= سيني وما كنا بنجد وما
٢٧١	٧١	قرقر قمر الواد بالشاهق
		= فالحقت أخراهم طريق الأهم
٢٧١	٧٢	كما قيل نجم قد حوى متابع
٢٧٢	٧٣	* وصاني العجاج فيما وصني *

الصفحة	الرقم	الشاهد
٢٧٢	٧٤	= وقبيل من لُكَيْزِ شَاهِدْ رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المَعْلُ
٢٨٠	٧٥	= تَلَوْمٌ يَهَيَاهُ بِيَاهٍ وَقَدْ مَضَى من الليل جَوَزٌ وَاسْبَطَرَتْ كَوَاكِبُهُ
٢٨٠	٧٦	= وَكَيْفَ يَنَالُ الْحَاجِبِيَّةَ أَلْفَ بَيْلِيلٍ تُنْسَاهُ وَقَدْ جَاوَزَتْ رَقْدَا
٢٨٨	٧٧	= بَاتَتْ تَنْرَى دَلْوَهَا تَنْرِيَا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيَا
٢٨٩	٧٨	* سَرَهْفَتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ *
٢٨٩	٧٩	= تَهْدُدْنَا وَأُوْعِدُنَا رُؤِيدَا مَتَى كُنَّا لِإِمَاكَ مُقْتَسِمِينَا
٢٨٩	٨٠	= إِنْ أَمْرُو مِنْ بَنِي خُزَيْمَةَ لَا أَحْسَنَ قَتُّوا الْمُلُوكَ وَالْحَفْدَا
٢٩١	٨١	= أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلَا وَأَنْجُوا إِذَا غَمَّ الْجَبَانَ مِنَ الْكَرْبِ
٢٩٢	٨٢	= إِنْ الْكَرِيمِ وَأَبِيكَ يَعْتَمَلُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ
٢٩٣	٨٣	= أَوْلَى فَاوَلَى يَا أَمْرًا الْقَيْسِ بَعْدَمَا خَصَفْنَ بِأَثَارِ الْمَطِيِّ الْخَوَافِرَا
٢٩٤	٨٤	* يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ قُمْهَ *
٢٩٤	٨٥	= أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةَ وَهْنَى جَاذٍ بَيْنَ لِهْزَمَتِي هَنْدِ
٢٥٥	٨٦	* وَالِدَمَّ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجُدُولِ *

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= أَهَانَ دَمَكَ قَرْعًا بَعْدَ عَزَّتِهِ
٢٩٥	٨٧	يا عمر وبغيك إصراراً على الحسد
		= عَاضَهَا اللَّهُ غَلَامًا بَعْدَمَا
٣٠٣	٨٨	شابت الأصداعُ والضرسُ نَقْدًا
		= إِنْ الْمَنَايَا يَطَّلِعُ
٣١٢	٨٩	من على الأناسِ الأَمْنِينَا
		= أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا
٣٣٣	٩٠	مني السَّلامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدًا
		= لَوْ يَشَأُ طَارِبُهُ ذُو مِيعَةٍ
٣٣٤	٩١	لا حق الأَطال نهد ذو خصل
		= وَاسْتَفَنَ مَا أَغْنَاكَ رَبِّكَ بِالْغَنَى
٣٣٥	٩٢	وَإِذَا تَصَبَّكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ
		= لَنْ يَجِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ
٣٣٦	٩٣	حَرَكَ مِنْ دُونَ بَابِكَ الْحَلْقَةَ
٣٣٦	٩٤	* يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *
		= مِثْلَ الْقِنَافِذِ هِدَاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
٣٣٧	٩٥	نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيمَهُمْ هَجْرًا
		= أَنْقَرِحَ أَكْبَادَ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي
٣٣٨	٩٦	أَرَى كِبْدِي مِنْ حُبِّ مِيَةِ تَفْرِحَ
		= إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمَسْكُ مِنْهُمَا
٣٤٣	٩٧	نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنَفَلِ
٣٤٤	٩٨	* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونِكَ *

الصفحة	الرقم	الشاهد
٣٤٤	٩٩	= أَكْرَ وَأَمْحَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا
٣٤٩	١٠٠	= إِنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلَتْ بَسْرَةَ وَاحْتَمَلَتْ فَجَارَ

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

فهرس الجزء الأول

الصفحة	المحتوى
٦١-٥	التمهيد
٥	كلمة
٧	السيوطي نسباً ونشأة وحياة وثقافة
١٣	الأشباه والنظائر في النحو موضوعاً ومنهجاً
٢٠	تاريخ طبع الأشباه والنظائر
٢٩	مخطوطات الأشباه والنظائر
٣٢	عملي في التحقيق
٣٥	رموز المخطوطات
٤٣-٣٦	نماذج من صور المخطوطات
	فهرس الكتاب
٣	خطبة الكتاب ومقدمته
١٢	نشأة النحو
١٧	فن القواعد والأصول العامة
٢١٤-١٧	حرف الهمزة
٢٩-١٧	الإتياع

الصفحة	المحتوى
٢٥	تنبيه في قراءة « الحمد لله »
٢٧	الإتياع كأنه أصل يقاس عليه (فائدة)
٢٨	حركة الحكاية من الإتياع (فائدة)
٢٩	الاتساع
٤٠	اجتماع الأمثال مكروه
٥١	إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم .
٦٢	إجراء المتصل مجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل مجرى المتصل
٦٨	إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي
٧٠	الاختصار
٧٩	اختصار المختصر لا يجوز
١٠٦	فصل في المضاعف
١١١	تنبيه في باب (اقعنس)
١١٢	فصل في مسائل مختلفة
١٢٠	أسبق الأفعال
١٢٢	الاستغناء
١٣١	الاسم أصل للفعل والحرف
١٣٢	القول في الاسم والحرف: أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

الصفحة	المحتوى
١٣٥	الأسم أخف من الصفة
١٣٨	الاشتقاق
١٥٢	الأصل مطابقة المعنى للفظ
١٥٣	الأصل أن يكون الأمر كله باللام
١٥٤	الأصل في الأفعال التصرف
١٥٥	إصلاح اللفظ
١٦٧	الأصول المرفوضة
١٦٩	الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها
١٦٩	الإضمار أسهل من التضمين
١٧٠	الإضمار أحسن من الاشتراك
١٧٠	الإضمار خلاف الأصل
١٧٢	الإعراب
١٧٨	المبحث الثاني = في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين
١٨٠	المبحث الثالث = في الإعراب والكلام أيهما أسبق؟
١٨٤	المبحث الرابع = في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام؟
١٨٨	المبحث الخامس = في أن الإعراب أحركة أم حرف؟
١٩٤	المبحث السادس = في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم؟
١٩٦	إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان .
١٩٩	الأفعال نكرات

الصفحة	المحتوى
٢٠١	الأفعال كلها مذكّرة
٢٠٢	اقتضاء الموضع لفظاً وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك
٢٠٥	الإلغاء
٢٠٨	الأمثال لا تغير
٢١١	الإيجاب
٢١٩-٢١٥	حرف الباء
٢١٥	باب الشرط وباب الإضافة
٢١٥	البدل
٢٢٣-٣٥٦	حرف التاء
٢٢٣	التأليف
٢٢٣	التابع لا يتقدم على المتبوع
٢٢٤	التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها
٢٢٥	التحريف
٢٢٨	التركيب
٢٤١	التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها
٢٤١	التضمن

الصفحة	المحتوى
٢٤٩	قاعدة= في الفرق بين التضمين والتقدير
٢٥١	قاعدة= في التضمين
٢٥١	قاعدة= في المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه
٢٥٢	في بناء أمس لتضمنه معنى لام التعريف
٢٥٣	التعادل
٢٥٦	تعارض الأصل والغالب
٢٥٧	التعويض
٢٩٨	قاعدة= في التعويض والبدل
٣٠٦	قاعدة= في العوض والمعوّض منه
٣٢٠	تنبيه= على الجمع بين العوضين
٣٢٠	تنبيه= على عدم الجمع بين البدل والتعويض
٣٢١	تنبيه= على الياء والتاء
٣٢٢	قاعدة : العوض لا يحذف
٣٢٣	التغليب
٣٢٦	التغيير يأنس بالتغيير
٣٣١	التقاص
٣٣٣	تقارض اللفظين
٣٣٩	فائدة في تقارض إلا وغير
٣٤٠	التقدير

الصفحة	
٣٤٥	التقديم والتأخير
٣٤٧	تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى
٣٤٨	تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى
٣٥١	تنبيه على الخروج عن القاعدة السابقة
٣٥٢	تلاقي اللغة
٣٥٣	التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد